

مرافعات ضد مجموعة الدول الثمان

تحرير

جيل هوبارد & ديفيد ميلر

شارك في الكتابة

نعوم تشومسكي - جورج مونبيوت - كارولين لوكاس

مارك كيرتس - سوزان جورج

نقله إلى العربية

خالد العوض

العبيكان
Obeikan
Publishers & Booksellers


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

مرافعات ضد مجموعة
الدول الثمان

مرافعات ضد مجموعة الدول الثمان

تحرير

جيل هوبارد & ديفيد ميلر

نقله إلى العربية

خالد عبدالرحمن العوض

شارك في الكتابة

- نعوم تشومسكي
- جورج مونبيوت
- كارولين لوكاس
- مارك كيرتس
- وسوزان جورج



Original Title:

Arguments Against G8

by:

Gill Hubbard and David Miller

ISBN 0 7453 2420 7 Paperback

المملكة العربية السعودية، شمال طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة، ص. ب. 62807 الرياض 11595

Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O. Box 62807, Riyadh 11595, Saudi Arabia

الطبعة العربية الأولى **1427هـ ـ 2006م**

ISBN 0 - 034 - 54 - 9960

ح مكتبة العبيكان، 1427هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هوبارد، جيل

مرافعات ضد مجموعة الدول الثمان. / جيل هوبارد؛ ديفيد ميلر؛ خالد عبدالرحمن العوض. -

الرياض 1427هـ

347 ص؛ 16.5× 24 سم

ردمك: 0 - 034 - 54 - 9960

1 ـ العولمة 2 ـ الاقتصاد الدولي

أ. ميلر، ديفيد (مؤلف مشارك) ب. العوض، خالد عبدالرحمن (مترجم) ج. العنوان

ديوي: 337 1427 / 2952

رقم الإيداع: 1427 / 2952

ردمك: 0 - 034 - 54 - 9960


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الموضوع | الصفحة



شكر وتقدير

أود أن أشكر الإيطاليين لتنظيم حشد ضخم ضد مجموعة الدول الثمان في جنوة في يوليو2001. كلكم ألهمتموني. لو لم أكن في جنوه لما استطعت العمل على حشد التأييد في جينيقلز في 2005 كما فعلت.ثانياً، الشكر لكل إنسان في العالم وقف في 15 فبراير 2003 ليتظاهر ضد حرب بوش وبلير على العراق. هذه الحرب تجعلني غاضباً لكن أعمالكم تعطيني الأمل. أخيراً، شكري إلى إيان ميتشل - زارع الألغام السابق - الذي لم يدع للمعتوهين فرصة في طحنه! أهدي لك هذا الكتاب.

جيل هوبارد

أحب أن أوجه الشكر للملايين من الناس في كل أنحاء العالم الذين أدركوا حقيقة كذبات القوى العظمى وأظهروا خيالاً عظيماً ودأباً وفوق ذلك كله شجاعةً في تحدي النظام الليبرالي الجديد. أيقظت الحركات العظيمة ضد الليبرالية الجديدة وضد الحرب إحساس الحركة الدولية الأصيلة من أجل العدالة والديموقراطية. منذ مدة طويلة وخلال عمري كلّه، يأخذ الديموقراطيون موقف المهاجم في سكوتلندا وبريطانيا. لكن الحركة المضادة للحرب والمضادة لليبرالية الجديدة غيّرت كل هذا. هناك طريق طويل أمامنا، لكنه على الأقل يؤدي إلى التقدم بدلا من التراجع للخلف.

الشكر أيضا لجيل الذي أخذ على عاتقه العمل التحريري لهذا الكتاب. والشكر أيضاً لزملائي في موقع spinwatch.org لتفانيهم في مواجهة ما يسمى تفاؤلاً ميزانية صغيرة لا تكفي.

أهدي هذا الكتاب لأطفالي كيتلين ولويس الذين أهملتهم كثيراً في عملية إنتاج هذا الكتاب (والبقية).

ديفيد ميلر

فبراير 2005



مختصرات

الاتفاقية في الزراعة (تابعة لمنظمة التجارة العالمية)	AOA
سياسة الزراعة العامة	CAP
لجنة الاقتصاد والصحة (تابعة لمنظمة الصحة العالمية)	CMH
المسؤولية الاجتماعية للشركات	CSR
وحدة التنمية الدولية	DFID
وحدة التجارة والصناعة	DTI
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي	ECLAC
معهد السياسة الاقتصادية	EPI
الطاولة المستديرة الأوروبية للصناعيين	ERT
منتدى الخدمات الأوروبي	ESF
منظمة الزراعة والغذاء	FAO
منطقة التجارة الحرة للأمريكتين	FTAA
الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات	GATS
الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة	GATT
إجمالي الناتج المحلي	GDP
الدولة الفقيرة المثقلة بالديون	HIPC
منظمة حقوق الإنسان	HRW
غرفة التجارة الدولية	ICC
مرافق التمويل الدولي	IFF
منظمة العمل الدولية	ILO

صندوق النقد الدولي	IMF
الملكية الفكرية	IP
الاتفاقية الجمعية للإستثمار	MAI
أطباء بلا حدود	MSF
الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا	NEPAD
المنظمات غير الحكومية	NGO
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
منظمة الدول المصدرة للنفط	OPEC
مكتب التقييم التكنولوجي	OTA
الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى	SSA
الحوار التجاري العابر للأطلسي	TABD
شركة عابرة للحدود	TNC
الجوانب التجارية للملكية الفكرية	TRIPS
مؤتر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
حركة التنمية العالمية	WDM
المنتدى الاقتصادي العالمي	WEF
منظمة الصحة العالمية	WHO



حول هذا الكتاب

يركز هذا الكتاب على مجموعة الثمان G8، وهي منظمة غامضة، وقوية جداً - مجموعة الدول الثمان الصناعية. تجتمع هذه المنظمة كل عام، وحتى وقت حديث، كانوا قادرين على الاجتماع علناً في مراكز المدينة الكبيرة. المرة الأخيرة التي جاؤوا بها إلى بريطانيا كان في 1998م، وفي المدينة الثانية الأكبر في المملكة المتحدة وهي بيرمنجهام. لكن منذ قمة جنوة في 2001م، عندما استقبلهم جمهور ضخم من المتظاهرين فقتلت الشرطة الإيطالية الشاب كارلو جيولياني، أُجبروا على الاجتماع في أماكن بعيدة وغامضة يسهل عليهم إغلاقها في وجه المتظاهرين فلا يصلون إليها.

في 2005م، ستجتمع مجموعة الدول الثمان في جلينيقلز في سكوتلندا. أنتجنا هذا الكتاب لنشر كلمة أنهم قادمون ولإخبار الناس بوضوح عنهم ولماذا يجب معارضتهم. أُنتج هذا الكتاب من أجل حركة العدالة الاجتماعية والحركة العالمية المضادة للحرب ومن أجل الملايين الذين قد يشاركونهم. أُنتج هذا الكتاب أيضاً من أجل توضيح أن هذه الحركات تمتلك إجابات معقولة ومترابطة إلى قضية فساد هذه المنظمة. وفقاً لبلير، العولمة شيء حتمي. يبين هذا الكتاب أن عولمة بلير - عدم المساواة في العالم والكوارث البيئية - ليست حتمية. بدلاً من ذلك، نحن نثبت أن العالم الذي ينتشر فيه السلام والعدالة الاجتماعية والبيئية ممكن وضروري.

هذا الكتاب دعوة من أجل الكفاح؛ دعوة لرفض نداء الموجة الليبرالية الجديدة، وإعادة تنظيم عالمنا، وأن نثبت أن عالَماً آخر ممكن الحدوث، إنه علامة قوة وصحة لحركتنا ألا يكون هذا الكتاب هو الوحيد الذي يتم نشره مؤخراً في هذا الاتجاه. الموجة الجديدة من المظاهرات في كل أنحاء العالم تثبت أن هناك جوعاً للكتب والأفلام والأخبار التي تفضح فقر النظام السياسي والاقتصادي في العالم.

تتحدث مقدمة هذا الكتاب التي كتبها جيل هوبارد وديفيد ميلر عن المشكلات المريرة التي تحلّ بالعالم، والكوارث البيئية التي تواجهنا، وجنون الخصخصة الذي يزيد من استفحال هذه المشكلات. يعالج الكتاب هذه القضايا عن طريق النظر أولاً إلى القوة المركّزة. الفصل الافتتاحي الذي كتبه نعوم تشومسكي يرسم لنا العلاقة بين العولمة والحرب. يقول تشومسكي إن "أسياد العالم"، كما يفضّل إعلامنا وصف حكامنا، يستمرون في الحرب بلا هوادة. الشيء الوحيد الذي يمكن أن يوقفهم، كما يقول تشومسكي، هو من خلال الكفاح الشعبي.

يركّز مارك كيرتس على بريطانيا ومجموعة الدول الثمان. بلير هو "مستضيف" قمة مجموعة الدول الثمان في جلينقلز في يوليو 2005م، ويرسم كيرتس المسؤوليات الجسام للحكومة البريطانية في عدم المساواة والفقر الذي نراه حولنا. والأهم من ذلك كله أنه يوضح لنا أن خلف الكلمات الجميلة في التنمية

والمساعدة يوجد هناك مصالح الشركات الكبرى التي يحاول بلير أن يغطيها بإخلاص.

أما كولين ليز فيسأل مجموعة الدول الثمان قائلاً: أين شرعيتكم الديموقراطية؟ ويبيّن الفقدان الكبير للديموقراطية في مؤسسات الحكومة العالمية العابرة للحدود، ثم يرسم لنا الهجوم الليبرالي الجديد على الديمقراطية الحرة داخل الدول الغربية.

وتفضح ليندسي جيرمان العلاقة بين رأس المال والحرب. وتقول إنه منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، ظهرت "إمبريالية جديدة" بقيادة الولايات المتحدة، وتؤشر إلى (عقب أخيل): الاضطهاد يولد المقاومة. أما أوليفير هودمان فيناقش السيطرة المتزايدة للشركات في أوروبا قائلاً: إن الاتحاد الأوربي أصبح يمارس الضغط بأسلوب ديمقراطي Lobbycracy مشابه للأسلوب الأمريكي حيث تسيطر الشركات على الحكم بشكل مباشر وفاضح. مجموعة الدول الثمان هي ناد للدول الأقوى تجتمع لتتفق على كيفية تحقيق مصالح الشركات، وهذا كما يقول هودمان، عقبة كبيرة أمام الديموقراطية والعدالة؛ ثم، تغطّي إمّا ميلر سياسات دول مجموعة الثمان في إفريقيا والتنمية. ستحتل إفريقيا أهمية كبيرة في جدول أعمال قمة مجموعة الدول الثمان في 2005، وتكشف ميلر المخططات الليبرالية الجديدة التي تختفي في سياسات كل الدول الأعضاء في المجموعة.

القسم الثاني يتحدث عن بعض القضايا المهمة التي تغطّيها حركات العدالة الاجتماعية والحركات المناهضة للحرب. يركّز

جورج مونبيوت على التغير المناخي، وكيف أن الشركات الكبرى تقوّض السياسات العاقلة بمساعدة الصحفيين الذين ينتمون إلى الاتجاه اليميني والمجموعات الطليعية المتحدة والحكومات المتعاونة. تغير المناخ هو أحد أكبر القضايا في جدول أعمال مجموعة الدول الثمان، لكن مونبيون يختتم مقاله بالقول أن الاتجاهات نحو عمل فعال في مواجهة "موت الكوكب" ليست جيدة.

أما سوزان جورج فتفحص المبدأ الجماعي الذي تؤمن به مجموعة الدول الثمان وهو التجارة الحرة. تقول هذه الكاتبة: إن حرية الثعلب في بيت الدجاج يجب أن تُمنع، وإنه يجب أن تكون هناك سيطرة ديموقراطية على مخططات التجارة العالمية.

مشكلات التجارة تظهر بقوة في مجال الأمن الغذائي. تتحدث كارولين لوكاس عن الأزمة التي تعصف بالزراعة العالمية حيث يضرب صغار المزارعين رؤوسهم بالحائط بسبب أن التنوع الزراعي يخسر أمام الزراعة الأحادية التي تهتم بالتصدير أولاً. في عالم يوجد فيه الكثير من الغذاء، يستمر الملايين في العيش تحت ألم الجوع. وتختتم مقالها قائلة: إن الأمن الغذائي المحلي هو الطريقة الوحيدة لمواجهة مشكلات الجوع العالمي التي تتفاقم بسبب الاتجاه نحو التجارة التي تعتمد على التصدير فقط.

وتوضح سلمى يعقوب الارتباطات بين الحرب على الإرهاب والعنصرية والليبرالية الجديدة، وتقول إن العنصرية أساسي في أزمة الهجرة التي سببتها الليبرالية الجديدة، وأنها تُستخدم لزرع

الخوف بين الناس من المسلمين من أجل استمرارية الحرب على الإرهاب. وتوضح الكاتبة أن الحملات ضد تجارة السلاح والخوف من الإسلام واللجوء السياسي كلها مرتبطة بأهمية العنصرية كأساس في استراتيجيات النخبة العالمية.

أما بوب كرو فيقترح أن كلمة "ليبرالي أو حر" كلمة جميلة لحكام العالم، ويناقش الهجمة العالمية على حقوق العمّال من خلال فحص أشكال النضال في المملكة المتحدة ضد الخصخصة، وخاصة نضال النقابة التي يقودها وهي نقابة التجارة وصناعة النقل البريطانية RMT كما طالب عمّال العالم أن يتحدوا من أجل تفكيك النظام الليبرالي الجديد.

ويركّز تومي شرايدن على الفقر والتوزيع الظالم للثروة في المملكة المتحدة وغيرها. وأشار الكاتب إلى الحاجة إلى إعادة توزيع الثروة إذا أردنا فعلاً أن نتخلص من الفقر. وتأخذ فيكي كلايتون على عاتقها مسألة إعادة توزيع الثروة في فصلها الخاص بالدّين، حيث تقول: إن أزمة الدين أدت إلى نقل هائل للثروة من الدول الفقيرة إلى الغنية. وطالبت الكاتبة بإلغاء الدَّين.

ويركّز كل من رون لابونتي وتيد شريكر وديفيد ماكوي على "عدم الاهتمام الخطير" من قبل مجموعة الدول الثمان تجاه مصير الدول الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى. الولع بالسوق يأتي على حساب الشعوب في إفريقيا، ويختتمون حديثهم بالقول: إن الطريقة التي تهتم بالناس هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها مواجهة الأزمات الصحية التي تواجهها هذه الدول.

وتناقش هايدي جولياني في الفصل الأخير كيف أنها قررت مبكراً في أي جانب ستكون. وتخبرنا كيف أن جريمة قتل ابنها كارلو في قمة مجموعة الدول الثمان في جنوة أثّرت عليها وعلى حملتها نحو الحقيقة والعدالة.

وقابلت سام أشمان مجموعة من الناشطين في المنتدى الاجتماعي الأوروبي في لندن، وقدّمت آراءهم حول الخطوات القادمة لحركات العدالة الاجتماعية ومناهضة الحرب.

ثم ينتهي الكتاب بنقاش حول جذور الكوارث الاجتماعية والبيئية في عصرنا. في كل مكان نتجه نرى النظام الاجتماعي نفسه الذي يجر إلينا المشكلات. هذا الفصل يخبرنا أن الاختلافات داخل الحركات لن تمنعها من الحاجة إلى الوحدة إذا أرادت فعلاً المضي قدماً في طريقها.

ثم إن إنتاج هذا الكتاب قد تم في سباق مع موعد نهائي ضيق، ونحن نشكر كل المشاركين الذين ساعدونا في جعل ذلك ممكناً.

في وقت طباعة هذا الكتاب، حدث زلزال تسونامي، لا يزال الأمر غير واضح حول أعداد الموتى، لكن في وقت الطباعة وصل الرقم إلى أكثر من 200.000 شخص. وبالرغم من أن هذه كارثة طبيعية تسببت بها حركة الطبقات الأرضية، إلاَّ أن عواقبها ليست كذلك، وقد تم توثيق ذلك في مكان آخر[1]. لم يكن هناك نظام تحذير مسبق يعمل في المحيط الهندي، والغابات والأشجار الاستوائية، التي يمكن أن تقف كحاجز طبيعي للبحر، تم قطعها

من أجل إفساح المجال أمام صناعة السياحة وصيد السمك. المناطق التي تأثرت بالزلزال فقيرة وليست مثل الأجزاء الغنية في العالم التي تواجه مثل هذه الكوارث والزلازل (مثلاً في هاواي واليابان) فبيوت الناس وأماكن العمل لا تقوى على مواجهة مثل هذه الكوارث الطبيعية.

الناس العاديون حول العالم يشاهدون برعب شديد ويتبرعون بالملايين لمساعدة الضحايا. لا يعتبر هذا الأمر عملاً خيرياً بل هو تضامن حقيقي. وفي الوقت نفسه، يقف قادة الدول الثمان الأغنى في العالم عاجزين. بقي توني بلير، رئيس مجموعة الدول الثمان، في إجازته بمصر بدلاً من العودة لمواجهة أكبر الكوارث العالمية منذ 50 سنة. زاد بلير من المساعدة، فقط عندما اتضح أن الناس يتبرعون بشكل عفوي لم يسبق له مثيل. لم تمر فكرة أن بوش وبلير يجدون المال بسرعة للحرب ولموت في العراق من دون ملاحظة، كما أنهم لا يفعلون الشيء نفسه لإعادة بناء حياة الشعوب التي ضربها زلزال تسونامي. لقد وضعت قدرة مجموعة الدول الثمان على مواجهة الكوارث العالمية في محك الاختبار. لقد فشلت فشلاً ذريعاً.

(1) Ungpakon, Giles J (2005) "A "natural"disaster made worse by the profit system", Socialist Worker, report from Bangkok, Thailand; Moonesinghe, Vinod (2005) z"System that keeps us poor made the tsunami so lethal", Socialist Worker, report from Colombo, Sri Lanka, 8 January,
<http://www.socialistworker.co.uk/article.php4"article_id=5101>;
Pilger, John (2005) "The other, mam-made tsunami", 7 January
http://www.zmag.org/Sustainers/content/2005-01-07pilger.cfm>

مقدمة

شركة البربرية المتحدة

جيل هوبارد و ديفيد ميلر

- **جورج:** تستطيع أن ترى الماء الموجود في العالم يتناقص لحظة بعد لحظة.

- **روث:** لكن هذا رأي شخص ما.

- **جورج:** هذا ليس رأياً، إنها فرضية علمية. دعنا نقول إن نصف ما يقولونه صحيح. حتى لو كان نصف ما يقولونه صحيحاً فنحن لم نقم بعمل الأشياء التي يجب أن نقوم بها من أجل أن نمنع هذا.

- **روث:** لكن هذا الأمر يبعث على التشاؤم. لو حدث هذا الأمر سنموت. ألا نستطيع أن نكون سعداء في الوقت الحالي.

- **جورج:** سعداء؟

(اقتباس من حلقة من مسلسل تلفزيوني أمريكي بعنوان ستة أقدام في الأسفل).

استبدل ماء العالم بأي مصدر طبيعي آخر - النفط، غابات المطر، التربة، المخزون السمكي، المواد المعدنية، وقود الأحافير،، الحياة البرية، طبقة الأوزون - وستظل الصورة كما هي. مسار الاقتصاد الرأسمالي العالمي في بداية القرن الحادي العشرين يتجه

في طريق تصادمي مع الطبيعة. بعضنا كان يتندر حول أن الشركات سوف تقوم بتعبئة الهواء الذي نتنفسه في قوارير ثم نبيعه لنا. حسناً، الآن لا أحد يضحك على هذا الأمر. نظامنا البيئي في خطر. يقدر العلماء أن من الضروري تقليل نسبة الغازات المنبعثة من البيوت الزجاجية بمقدار 70 بالمئة خلال هذا القرن لمنع الآثار السيئة لتغير الطقس ومنها الفيضانات والأعاصير وموجات الجفاف. وتطالب معاهدة كيوتو - التي تعد جزءاً من إطار الأمم المتحدة لتغير المناخ، بتخفيض الغازات المنبعثة بمقدار 2.5 بالمئة مع حلول عام 2012. والولايات المتحدة التي تعتبر أكبر ملوّث في العالم - تضخّ 5.795.6 طن من ثاني أكسيد الكربون[1] - رفضت توقيع المعاهدة.

يعد تغير المناخ مع عواقبه الوخيمة إحدى القضايا التي فشلت في معالجتها الدول الثمان الأكثر ثراءً في العالم. قمة مجموعة الدول الثمان - بريطانيا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، روسيا، والولايات المتحدة - ستلتقي (أو أنها تكون قد التقت في أثناء قراءتك لهذا الكتاب) في يوليو 2005، في اسكتلندا. عقد أول اجتماع لمجموعة الدول الثمان G8 في شكلها الأصلي ذي الدول الست G6 في عام 1975. كان لديهم 30 سنة لكي يخلّصوا الناس من الفقر والبؤس الذي يكابده الناس في أكثر دول العالم فقراً. لكن مع ذلك ومع بداية القرن الحادي والعشرين:

- يموت طفل واحد كل 15 ثانية بسبب نقص المياه النظيفة.
- معظم حالات الوفيات اليومية في العالم والمقدرة 30.000 يمكن إنقاذها. ومن بين 20 دولة فإن الأكثر نسبة من بين دول العالم في وفيات الأطفال، هناك 19 دولة من إفريقيا. والدولة الباقية هي أفغانستان.
- نصف السكان الذين يعيشون في المناطق التي تقع جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية يتدبرون حياتهم بأقل من دولار واحد يومياً، وهو نصف مستوى ما يُدفع من إعانات للبقرة الأوروبية.
- بليون شخص - أي تقريباً ثلث سكان المدن في العالم وسدس البشرية - يعيشون في فقر مدقع.
- في الوقت الذي يسد بليون شخص على الأقل في العالم رمقهم بدولار أو أقل من ذلك يومياً، يسجل تركيز الثروة بيد حفنة قليلة من الناس أرقاماً قياسية. في مارس 2004 وضعت مجلة فوربس Forbes قائمة تضم 587 شخصاً وعائلة يمتلكون 1 بليون دولار أو أكثر، أي بنسبة زيادة عن العام السابق 2003 الذي كان 476 شخصاً. وسجل مجموع ثروات هؤلاء البليونيرات مستوى قياسياً صاعقاً وصل إلى 9.1 تريليون دولار، أي بزيادة 500 بليون دولار خلال سنة واحدة.

هذه الأرقام تبين أن مجموعة الدول الثمان لديها ولع في إبقاء أغلبية السكان في العالم في فقر دائم، أو أنها تقود نظاماً عالمياً خارج السيطرة. كم من الوقت ينبغي علينا أن نتركهم يقررون مستقبل هذه الأرض؟

تفرض مجموعة الدول الثمان نموذجاً اقتصادياً ليبرالياً جديداً يفيد الغني والقوي على حساب المُعدمين والفقراء في العالم. يتميز هذا النظام بوجود الخصخصة، إلغاء اللوائح التنظيمية وتحرير الأسواق.

خذ مثلاً قضية تحرير التجارة. الزيادة في التجارة الدولية للدول الأكثر فقراً في العالم لم تؤد إلى أي تقليل للفقر في هذه الدول. ذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن أغلبية الشعوب في الدول التي فتحت أسواقها للتجارة الحرة تعيش يومها بأقل من دولار واحد يومياً. أي أن المستفيد الأكبر والذي يربح كثيراً من تخفيف عقبات الاستيراد والتصدير في الدول المتقدمة هو الشركات تعددة الجنسيات.

تستمر مجموعة الدول الثمان في مطالبة الدول الفقيرة فتح حدودها من أجل أن تقوم الشركات العابرة للحدود بتجفيف منابع واستنزاف الخدمات العامة. تدور الشركات، مثل الصقور، حول الدول النامية بانتظار الأرباح. يصرّ كل من صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي على الدول التي تتقدم بطلب القروض والإعفاء من الدين أن تخصخص الخدمات العامة مثل المياه والغاز والكهرباء والنقل والمستشفيات والمدارس. زادت الخصخصة من تكاليف هذه الخدمات الضرورية أي أن الفقراء لا يستطيعون دفع تكاليفها. لقد زادت الخصخصة من آثار الفقر بشكل واضح في الدول الفقيرة. خذ مثلاً الدول الإفريقية التي تعيش جنوب

الصحراء الكبرى. وصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى هذه النتائج بعد خصخصة الخدمات العامة:

في غياب التنظيم الجيد، أدى السلوك الربحي بالشركات المخصخصة إلى خفض الاستثمار دون المستوى الضروري، وكانت النتيجة أن أصبحت المجتمعات الريفية وفقراء المدن في وضع هامشي لا يصل إليهم الكهرباء والماء[2].

الشركات البريطانية وقحة في زحفها نحو الخدمات العامة في إفريقيا. على سبيل المثال، أقام مجلس مدينة جوهانسبيرغ شراكة خاصة - عامة مع شركة Water Northumbrian ووالدتها شركة des Eaux Suez Lyonnaise الفرنسية عدادات مياه مسبوقة الدفع. أولئك الذين لا يستطيعون الدفع لا خيار لهم إلا بالحصول على الماء من الأنهار القذرة. يصبح هؤلاء الناس بعد ذلك عرضة للإصابة بأمراض خطيرة مثل الكوليرا والإسهال. يقاوم السكان هذه الشركات بكسر الأنابيب[3].

ليس من المفاجئ أن تغمس الشركات البريطانية يديها في كعكة الخصخصة، وبالرغم من أن الدليل يؤكد على أن الخصخصة لا تقدم شيئا للفقراء إلا المزيد من البؤس والشقاء، إلا أن الحكومة البريطانية ناصرت القرصنة عن طريق الاستثمار بشكل واسع في برنامج الخصخصة الدولية، ووفقاً لمنظمة الحرب على الإملاق [4] البريطانية، استخدمت وحدة التنمية الدولية DFID ميزانية المساعدة الخاصة بها لدخول عالم الخصخصة، والمستشارون من

شـركـات المحـاسـبـة مـثل PRICEWATERHOUSE وYOUNG، وERNST وعـيـونهم الخـرزية مـسلطة على الخـدمـات الطازجـة للخصـخصة مـن أجل أن يستلموا مكافآتهم من ميزانية المساعدة التي تقدمها الحكومة. على سبيل المثال، استلم معهد آدم سميث، وهو المعـهـد البـريطاني للاسـتـشـارة الذي كـان خلف خـصـخـصـة الخـدمـات العـامـة في الثـمـانينيـات، أكثـر من 34 مليـون جنيـة استرليني من ميزانية المساعدة التي تقدمها وحدة التنمية الدولية في السنوات الست السابقة لمشاريع تشمل تنفيذ برامج وحملات دعائية تروج للخصخصة في جنوب إفريقيا(5).

وداخل الوطن أيضاً، لم تؤد خصخصة الخدمات العامة إلى أي دليل يفيد بتحسنها، بل إن الدلائل كلها تشير إلى العكس، علينا فقط أن ننظر إلى خدمة القطار في بريطانيا كبرهان على أن الخصخصة كانت كارثة، فمنذ خصخصته وهذا القطاع المهم يعاني من التكلفة الزائدة، والأداء الهزيل، والسجل الأمني الضعيف(6).

لكن ليس فقط سياسة الخصخصة المفروضة هي المسؤولة عن الشقاء البشري، الاقتصاديون الليبراليون الجدد من منبر الوعظ في البنك الدولي وصندوق الدولي IMF يضعـون أيضـاً ضوابط قاسية في الميزانية على الإنفاق العام كشرط لاستلام المساعدة والقروض. في عملهم هذا، يمنعون الدول في العالم النامي من توظيف الأطباء والممرضات وعمال الصحة الآخرين وشراء الأدوية الضرورية لمكافحة الأمراض مثل الإيدز.

أكثر من 40 مليون شخص حول العالم مصابون بالإيدز، و28 مليون منهم يعشون في الدول الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، ويموت الأطفال أيضاً في هذه المنطقة نفسها أكثر من موتهم قبل عقد من الزمان.

يموت طفل واحد من بين ستة أطفال في الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبيرة قبل أن يصل عمره إلى خمس سنوات مقارنة مع طفل واحد من بين 143 طفل يموتون في الدول الصناعية. معظم هذا كله بسبب الإيدز، أما الأطفال الذين ينجون من هذا المرض أو آثاره فيصبحون يتامى. تقدر الأمم المتحدة أن 11 مليون طفل في الدول جنوب الصحراء الإفريقية يفقدون أحد الوالدين على الأقل بسبب الإيدز، وتتوقع أن يزداد الرقم في نهاية العقد إلى 20 مليون طفل.

لم تصل قضية الإيدز إلى جدول أعمال مجموعة الدول الثمان في عام 2004، وتم فقط بدلاً من ذلك مناقشتها لساعتين في "غداء عمل"، وصادقت مجموعة الدول الثمان على بحث دولي منسق من أجل الوصول إلى مصل علاج للإيدز، وتقول الأمم المتحدة: إن إفريقيا لوحدها بحاجة إلى 10 بليون دولار من أجل محاربة الإيدز كل عام. الحملة العالمية للإيدز ما زالت تنتظر مجموعة الدول الثمان من أجل الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة العالمية للإيدز التي وُقّعت قبل ثلاث سنوات.

تحتاج الشعوب المصابة في الإيدز إلى المال من أجل شراء العلاج الذي يبقيهم أحياء اليوم، أما غداً فسيكون الأمر متأخراً جداً.

لقيت الطبيعة في إفريقيا اهتماماً خاصاً في 2005 حيث أعلن توني بلير بعد تسليمه رئاسة مجموعة الدول الثمان مباشرة عن تأسيس لجنة إفريقيا. بلغت ديون هذه القارة 171 بليون دولار وإنتاجها يبلغ 2 بالمئة من الميزان التجاري العالمي. تهديد المجاعة في دول مثل أثيوبيا هو ضعف ما كان عليه قبل 20 سنة عندما قام ملايين الناس حول العالم بتقديم المال إلى المنظمة الخيرية المسماة "المساعدة الموسيقية" Band Aid و"المساعدة المباشرة" Live Aid في الوقت الذي يقوم فيه مغنو الروك بالغناء للجماهير البريطانية والأمريكية. كما سجلت أغنية "أطعموا العالم" نجاحاً فورياً في عيد الميلاد. والآن، ماذا تخبئ مستودعات توني بلير لشعوب إفريقيا؟

على الرغم من أنه أعلن أنه سيصبح منقذ إفريقيا، ما زالت الأسلحة تباع لإفريقيا تحت مباركة حكومة حزب العمال، وبكميات غير مسبوقة. على سبيل المثال، اشترت حكومة جنوب إفريقيا سفناً حربية وطائرات عسكرية بقيمة 8.4 بليون دولار من المملكة المتحدة، ودول أوروبية أخرى(7). وباعت المملكة المتحدة أيضاً أسلحة إلى مصر، وغانا، وكينيا، وسيراليون، وزامبيا.

يبدو أن توني بلير يرى أن خصخصة القطاعات العامة هي الحل للعديد من مشكلات إفريقيا. في عام 2002م، أنشأت وحدة التنمية الدولية DFID صندوق البنية التحتية الإفريقية الجديد من أجل توفير الدعم المالي للشركات التي تحاول أن تمتلك وتسيطر على الخدمات العامة في الدول الإفريقية.

ومنذ أن استلمت حكومة بلير السلطة؛ لم تلتزم بريطانيا بوعدها الذي أخذته على عاتقها قبل 30 سنة مضت للأمم المتحدة بأن ترفع المساعدة إلى 7.0 بالمئة من الدخل القومي (تعطي بريطانيا الآن 34.0 بالمئة أي تقريباً 83.3 بليون جنيه استرليني). هذا يعني أن بريطانيا مدينة للدول النامية ومعظمها من إفريقيا بمبلغ ضخم يصل إلى 10 بلايين جنيه استرليني على شكل مساعدات[8]. في الجانب الآخر، حجزت بريطانيا مبلغاً يصل إلى 8.3 بليون جنيه استرليني من أجل الحرب على العراق التي تزداد تكاليفها حتى الآن. في استفتاء للرأي، ذكرت جريدة الجارديان أن 60 بالمئة من البريطانيين يرون أن المال الذي أُنفق في حرب العراق كان من المفروض أن يتم إنفاقه في مواجهة الفقر في الدول الفقيرة[9].

تدافع مجموعة الدول الثمان عن إنجيل العولمة، مثل كتيبة تزحف في كل أرجاء العالم تُقصي وتجتثّ كل من يقف في طريقها. مصطلح " عولمة" له معنى خاص. إنه اندماج رأس المال المتزايد والمنتجات من البضائع والخدمات والأسواق في ميزان عالمي. العولمة هي عملية يقودها منطق الشركات التي تتنافس مع بعضها حول الثروات البشرية والطبيعية والأسواق التي تبيع فيها البضائع والخدمات. هذا المنطق يتسع ليشمل التنافس بين الدول نفسها، ولهذا السبب ترتبط العولمة أيضاً بالحرب.

للعولمة ثلاث مراحل رئيسة. استمرت المرحلة الأولى من بدايات القرن التاسع عشر حتى انفجار الحرب العالمية الأولى،

وتميزت هذه المرحلة بالفرص غير المحدودة لاستغلال الثروات والأسواق على نطاق عالمي. هذا بالطبع كان بعد أن خضعت الدول للاستعمار، الذي يعني القتل والتعذيب والتشريد واستعباد الناس في جميع القارات. كانت بريطانيا هي القوى العظمى المسيطرة في المرحلة الأولى حيث امتد نفوذ بريطانيا إلى كل مكان وذلك باستخدام سياسة المعايير المزدوجة في حماية شركاتها وأسواقها، وهي في الوقت نفسه تطالب الدول الأخرى بتجارة حرة ومفتوحة.

استمرت المرحلة الثانية حتى السبعينيات، تميزت تلك الحقبة بالسيطرة على الاقتصاديات الوطنية، وبوجود اقتصاد دولي يتسم بإجراءات وعقبات صارمة في التجارة وتدفق رأس المال. نظمت نظرية كانز الاقتصادية Keynesian Economics الرأسمالية محلياً ودولياً، بعد الاحتجاجات الكبيرة لطبقة العمال في الدول الغربية وتجربة الحرب العالمية الثانية. هذا يعني تقييد حرية الشركات في التملك والسيطرة على الثروات والأسواق في الدول الأخرى. القوانين الضابطة للاستيراد والتصدير كانت هي القاعدة، وأصبحت الدول قادرة على التحكم فيما يدخل عبر الحدود أو يخرج منها.

بدأت المرحلة الثالثة في نهاية السبعينيات واستمرت حتى اليوم. تميزت هذه المرحلة بوجود إيديولوجية أو مذهب الليبرالية الجديدة، أزيلت العقبات والحواجز التي تقف أمام المضاربات المالية والتجارية بسرعة. هذا يعني أن الشركات تحاول إزالة أي

لوائح تنظيمية تقف في طريقها بما فيها قوانين السلامة في الأدوية والكيمياويات، والمعايير البيئية وحقوق الإنسان. بهذا يصل مستوى الليبرالية الجديدة إلى درجة تهاجم فيها بشكل مباشر الدول التي تقرر أن تمتلك وتسيطر على الثروات التي تقع داخل حدودها الجغرافية، وتشكل الليبرالية الجديدة تهديداً للنقابات التجارية ورفاهية الدولة، لأن هذه المنظمات تقدم الحماية ضد الآثار الكثيرة لاستغلال الشركات الفاحش. ومن دون شبكة أمنية منظمة سيضطر الناس إلى الدفاع عن أنفسهم عندما يتم رميهم في ركام النفايات.

هناك ثلاث كتل دولية مترابطة تحاول فرض العولمة في المرحلة الثالثة: صندوق النقد الدولي IMF، البنك الدولي، منظمة التجارية العالمية WTO تهدف هذه المنظمات إلى تأسيس " حكم عالمي" يعتمد على مبادئ التدفق المالي غير المفحوص، والمضاربة في أسواق الأسهم والتجارة الحرة والخصخصة.

يهدف صندوق النقد الدولي IMF إلى أن تكون المضاربة المالية والمغامرة في أسعار العملات وعمليات البيع والشراء حرة وبعيدة عن الفحص والمراقبة. إنها تريد عملية "الحرية للجميع" أن تحدث بغض النظر عن العواقب. على سبيل المثال، عندما بدأ مقامرو العالم في التلاعب بعملة البات التايلندية حدثت الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997م، وخلال عدة أسابيع أُجبر مليون شخص في تايلند و 21 مليون شخص في إندونيسيا على العيش تحت خط الفقر.

وجه صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي - تماماً كما يفعل مدير المدرسة - الحكومات في العالم النامي إلى الذي ينبغي عليهم أن يعملوه في اقتصادياتهم، وتم تدريس ألدول النامية بالالتزام بما يعرف "ببرامج التكيف التنظيمية" والتي توصف الآن بشكل ماكر على أنها "استراتيجيات تقليل الفقر". لو رفضت الحكومات تنفيذ ما أُمروا بفعله، فإن الاحتجاز للطالب عسير جداً؛ إذ يرفض صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي تقديم القروض والمساعدات لهذه الدول. في الماضي، تم رفض طلبات الإعفاء من الدين المقدمة من سبع دول مثقلة بالدين بسبب أنها لم تلتزم بالبرامج الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي يضعها صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي. ليس بسبب فقدان المال ترفض مجموعة الدول الثمان إلغاء دين العالم الثالث، بل بسبب أن الدين يمكن استخدامه كطريقة لإجبار الدول النامية على تبني الممارسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة.

تعد أثيوبيا طالبة مثالية في صندوق النقد الدولي للعديد من السنوات؛ إذ إن غرض البرنامج التنموي الدائم لتقليل الفقر الذي تم إنشاؤه هو بناء نظام اقتصادي يكون السوق فيه حراً، ومع ذلك يعترف صندوق النقد الدولي أن الأمور لا تسير كما يجب مؤخراً، حيث ذكر في تقريره السنوي 10، أن "الأوضاع ساءت للأغلبية من السكان". أحد الأعمدة الأربعة لاستراتيجية التنمية هي "التنمية الزراعية عن طريق التصنيع ADLI إذن، ماذا حصل للقطاع

الزراعي تحت مظلة صندوق النقد الدولي؟ أدى انهيار الأسعار العالمية للقهوة إلى "تدمير مصادر الرزق" وخلقت الأسعار المتقلبة للمحاصيل خسارة فادحة للمزارعين. هنا يصف صندوق النقد الدولي ما حدث للمزارعين:

> *المحاصيل الوافرة في السنوات السابقة خفضت أسعار الغذاء، بآثار مأساوية على مداخيل المرزارعين، نتيجة لذلك لم يستطع المزارعون تسديد ديونهم، وليس لديهم الوسائل لشراء واستخدام الآلات الحديثة لمحاصيل هذا العام.*

في معنى آخر فشل برنامج ADLI فشلاً ذريعاً وبنتائج مأساوية. ومع ذلك يستمر صندوق النقد الدولي في التبشير باقتصاد سوق حرة واعتبار ذلك علاجاً لكل مشكلات أثيوبيا.

الغرض من منظمة التجارة العالمية WTO هو تأسيس تجارة حرة من أجل أن تعمل الشركات ما تريد وتذهب إلى أي مكان تريد دون أن يقف أي شيء في طريقها. لن تكون هناك أسلاك شائكة أو شرطة سلاح حدود تمنع من وصول الشركات العابرة للحدود. منظمة التجارة العالمية WTO هي من فرض حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة TRIPS هذه تمثل النظير الفكري للسطو المسلح. جيناتنا الوراثية وأغذيتنا الأساسية تتعرض للترخيص التجاري. الترخيص التجاري يعني على سبيل المثال منع إنتاج أدوية رخيصة غير مرخصة لعلاج الناس من الإيدز لتبقيهم على قيد

الحياة. بمعنى آخر، هو حماية لأرباح الشركات الدوائية والفقراء والمرضى هم من يدفعون الثمن.

ينظر إلى "معركة سياتل" في 1999م خارج منظمة التجارة العالمية WTO على أنها بداية موجات معارضة عالمية ضد المشروع الليبرالي الجديد، بالرغم من أن موجات المعارضة في العالم النامي قد سبقتها منذ عام 1994. ليس فقط الأشخاص الذي يناهضون الرأسماليين هم من شارك في المعارضة في سياتل، بل إن الحكومات في العالم الثالث قد أصابها الغضب بسبب نفاق الدول الثمان الأكثر ثراءً في العالم. على سبيل المثال، في الوقت الذي يجب أن تفتح الولايات المتحدة حدودها للشركات من الخارج، وإيقاف الدعم للقطاعات الرئيسة في اقتصادها، نجد أنها مشغولة في تقديم الدعم لصناعاتها الزراعية والفولاذية بمعونات مالية ضخمة.

اتخذت الولايات المتحدة سياسة: "لا تعمل ما أعمله أنا، بل قم بعمل ما أقوله لك"، في كلمات أخرى، من حق الولايات المتحدة أن تهزأ بقوانين التجارة الحرة، لكن ذلك ليس متاحاً للآخرين.

كان المتظاهرون موجودين خارج منظمة التجارة العالمية في سياتل لمعارضة سلطة الشركات الكبيرة وغيرها. لقد أبغضوا الشركات من أمثال شركة جاب GAP وشركة نايكي NIKE التي استغلت العمال في الدول النامية، وكرهوا الحقيقة التي تقول: إن الشركات المسؤولة عن قطع الأشجار في الغابات وتلويث الكوكب قد أعطيت المزيد من السلطات.

كُشفت أزمة شرعية المشروع الليبرالي الجديد مرة أخرى في جنوه في قمة مجموعة الدول الثمان في عام 2001م. في الوقت الذي خرج فيه مئات الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع لإعلان أن عالماً آخر ممكن الحدوث، كان القادة الأكثر قوة في العالم يجتمعون خلف أسوار ضخمة من الأسلاك الشائكة تحت حماية القوة المسلحة. وكان مقتل كارلو جيولياني على يد الشرطة، وهو شاب من جنوة في العشرينيات من عمره دليل وحشي على أنه يمكن مواجهة العنف في حركة اجتماعية لأناس يلبسون الجينز والقميص.

لكن أحداث جنوة أيضاً دليل آخر على قوة وسلطة هذه الحركة الاجتماعية. بعد جنوه، ابتعدت مجموعة الدول الثمان عن الاجتماع في المدن الرئيسة المزدحمة.

شاهد آخر على قوة وجدية هذه الحركة الاجتماعية وهو عشرات الآلاف الذين اجتمعوا للمناقشة والمناظرة والمعارضة في المنتديات الاجتماعية العالمية والأوروبية (30000 شخص في فلورينسا عام 2002، و 60000 شخص في باريس عام 2003، و 20000 شخص في لندن 2004، و أكثر من 100000 شخص في المنتدى الاجتماعي العالمي في مومبي 2004م). وبالرغم من أن الناس كانوا يتحدثون لغات مختلفة إلا أن لغتهم واحدة. إنها تتكلم بوضوح ضد الحرب والليبرالية الجديدة. جاء الناشطون سوية من أجل الكفاح نحو "عالم مختلف".

انضم إلى سحب العاصفة التي ظللّت مخططات العولمة التي تدفعها الشركات في شوارع سياتل وجنوة إعصار جديد هو الحركة

المضادة للحرب. لقد أدت الحرب على العراق واحتلاله إلى وفاة الآلاف من الأشخاص وسببت الكثير من المعانات البشرية. تقول المجلة الطبية الرائدة LANCET إن هناك أكثر من 100000 شخص لقوا حتفهم من أهل العراق وفق إحصائية حذرة. لقي تجار الحرب من مجموعة الدول الثمان معارضة ضخمة ضد ما أراقوه من دماء.

شهدت حقبة ما بعد أحداث سبتمبر اتحاد المنظمات والقوى في كفاحها ضد الليبرالية الجديدة والحرب. أي أن إيقاف الحركة المضادة للرأسمالية أمر بعيد المنال" **وهو ما توقعه العديد** من المحللين السياسيين ". تمت الموافقة على حشد التأييد في كل أنحاء العالم في 15 فبراير ضد تهديدات الحرب آنذاك على العراق في فلورنسا في المنتدى الاجتماعي الأوروبي في نوفمبر 2002 وفي المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليقري في يناير 2003.

لم تكن العلاقة بين الليبرالية الجديدة والحرب بمثل هذه القوة في الحرب على العراق. هذه الحرب التي قادتها الولايات المتحدة مع طاعة كاملة بالانقياد من قبل بريطانيا، زادت من تعقيد شرعية الرأسمالية العالمية في ثلاثة طرق. أوضحت الحرب واحتلال العراق ماذا يعني "مشروع القرن الأمريكي الجديد" من الناحية العملية. إنه يعني السيطرة على إمدادات النفط والربحية للشركات الأمريكية. لم يكن الأمر واضحاً في أي مكان مثلما كان في العراق عندما ذهبت العقود التجارية الرئيسة اللازمة "لإعادة إعمار العراق" إلى الشركات الأمريكية التابعة لعصابة بوش، مثل

شركة Bechtel و Halliburton، أما الشركات البريطانية فقد تُرك لها ما تبقى من المائدة بعد أن ملأت الصقور بطونها.

ادعى بوش وبلير أن هذه الحرب تهدف إلى جلب الديموقراطية لأهل العراق، لكن ما قامت به هو إبعاد الديموقراطية أكثر فأكثر عن أيدي العراقيين. كيف يمكن أن تكون هناك ديموقراطية عندما لا يكون هناك انتخابات عادلة وحرة؟ كيف يمكن أن تسميها ديموقراطية والجيوش الأجنبية تحتل البلاد؟ كيف يمكن أن تكون ديموقراطية عندما يكون الاقتصاد بقضه وقضيضه تحت ملكية القوة الأجنبية؟

أدت هذه الحرب إلى أن يتساءل الملايين عن نوع الديموقراطية التي يجب أن تكون قريبة منهم. الآن الديموقراطية البريطانية، وهي الأقدم في العالم، أصبحت تحت الأضواء. استخدم بلير حقيقة أن صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل يمكن أن يطلقها خلال 45 دقيقة، كمطية لدعم حرب بوش ضد العراق. بعض الناس يصف هذا الادعاء بأنه "تلفيق"، وبعضهم الآخر "معلومات مضللة"، أو "نصف الحقيقة"، أو غامضة بشكل متعمد. لكن دعونا نقولها بصراحة: إنها كذبة. لقد كذب بلير. كذب في البرلمان، وكذب على الشعب البريطاني، وليس فقط قصة الـ 45 دقيقة. ما زال هو يكذب[11].

في النهاية، لقد أدت الحرب على العرق ومن ثم احتلاله إلى المزيد من المآسي المرعبة، ولقد أوضحت حالات التعذيب

والانتهاكات للسجناء العراقيين لكل العالم أن النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة وبريطانيا لا يقيمون أي اعتبار لاتفاقية جنيف ولا يهتمون بحياة العراقيين. قامت ناجم سلام بمقابلة إحدى المعتقلات السابقات في سجن أبو غريب، والتي تم اعتقالها في 14 سبتمبر 2003 وحجزت في بعقوبة وتكريت وأبو غريب ومحطة النقل في تسفيرات(12).

وصفت كيف تم التعامل مع 14 عراقياً في سجن أبو غريب:

> *يجعلهم الجنود يقفون على ساق واحدة، ثم يرفسونهم من أجل إسقاطهم على الأرض... ووجوههم إلى الأسفل، ثم يأمرونهم بفتح أرجلهم ثم يأتي الجنود، الذكور منهم والإناث، ليرفسونهم بأرجلهم في الأماكن الحساسة بين أرجلهم، ما زلت أتذكر صراخهم.. كل يوم، صباحاً ومساء، أرى الناس تعذب وتهان في الممرات أمام زنزانتي.*

ما زال هناك أيضاً أناس محتجزين في خليج جوانتانامو دون أي محاكمة عادلة. يجلسون القرفصاء وأيديهم مربوطة خلف ظهورهم معصوبي العينين، ومنفصلين عن بعضهم في أقفاص لا يعرفون مصيرهم.

إذا أخذنا في الاعتبار التاريخ الفاشل لمجموعة الدول الثمان، فإن الأمر لا يعد مفاجئاً عندما يتظاهر الناس ضد اجتماعاتهم. قد يأخذ قادة الدول الغنية الثمان الفرصة في التقاط الصور، لكن

هناك الملايين منا الذين يقفون على أهبة الاستعداد لفضح نفاقهم وكشف حقيقة مجموعتهم؛ وهي أنها عصبة سرية غنية يحاولون إخفاء أنفسهم ليبدو كما لو كانوا مجموعة من المحسنين ومحبي الخير. لن يتم خداعنا أكثر من ذلك. لهذا السبب، وفي جمعية الحركات الاجتماعية التي حضرها أكثر من 1000 شخص يمثلون أفراداً ومنظمات من جميع الدول الأوروبية في اليوم الأخير للمنتدى الاجتماعي الأوروبي في لندن 2004، كان هناك اتفاق من أجل "حشد التأييد على نطاق واسع" من أجل القيام بمظاهرة خلال قمة مجموعة الدول الثمان في جلينيقلز، اسكتلندا، في 2005 م.

---

(1) إدارة معلومات الطاقة، 2002

http://www.eia.doe.gov/oiaf/1605/ggrpt/carbon.html

تم الدخول إلى الموقع في 22 أكتوبر 2004.

2- Bathelemy,J Kaufman, C, Valfort, M and Wegner, L (2004) Privatization in Sub-Saharan Africa : Where do we stand? Organization for Economic Co-operation and Development, Paris.

3- Monbiot, George (2004) "Exploitation on tap", Guardian,19 October.

4- War on Want (2004) Profiting from Poverty : Privatisation consultants, DFID and pubic services, War on Want, London.

5- Monbiot, George (2004) "On the edge of unacy", Guardian, 6 January

www.monbiot.com/archives/2004/01/06

6- Catalyst (2004) Renaissance delayed? New Labour and the railways, Catalyst, London

www.rmt.org.uk/C2B/document_tree/ViewADocument.asp?ID=264&CatID=40

7- Campaign Against the Arms Trade (2003) The South African Deal, Campaign Against the Arms Trade, London.

8- World Vision(2004) UK in Top 10 Countries Contributing to $344 Billion Aid Black Hole, 14 June www.worldvision.org.uk

9- Shifrin, Tash (2004) "War money" better spent on tackling poverty", Guardian, Tuesday 8 June.

10- IMF (2004) Poverty Reduction Strategy Paper, Annual Progress Report,12 february www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2004/cr0437.pdf

11- Miller, David (ed.) (2004) Tell Me Lies: Propaganda and media distortion in the attack on Iraq, Pluto, London.

12- Salam, Nagem (2004) A Tree with No roots: One Iraqi woman's story, 14 June www.islamonline.net/english/In-Depth/Iraq_Aftermath/2004/06/article_04..shtml



القسم الأول

القوة المركزة

1

العولمة والحرب

نعوم تشومسكي[1]

ليس من المثير أن نعرف أننا نعيش في عالم تكثر فيه الصراعات والتحديات. هناك الكثير من التعقيدات، لكن في السنوات الأخيرة بدأت الأمور تتضح أكثر فأكثر. ولتوضيح الأمور، من دون الإفراط في ذلك، أحد المشاركين في هذا الصراع هي مراكز القوة المركّزة، دولةً ومؤسسات خاصة، ذات الارتباط الوثيق ببعضها. أما المشارك الآخر فهم الشعوب من جميع سكان العالم. يمكن تسمية هذه الحرب، بالمصطلح القديم، على أنها (حرب الطبقات).

تتابع هذه القوى المركزة الحرب بلا كلل أو ملل منطلقة من مصالح ذاتية. تكشف الوثائق الحكومية و النشرات الاقتصادية عن هؤلاء بأنهم ماركسيون متحمسون لكنهم بقيم مقلوبة بالطبع. هم أيضا خائفون كما لو كانوا يعيشون في انجلترا في القرن السابع عشر . هم يعتقدون أن السيطرة والسيادة من الضعف بحيث يحتاجون إلى وسيلة ما لترويض من يسيطرون عليهم من الشعوب.

هناك بحث محموم عن وسائل متنوعة، كما حدث في السنوات الأخيرة، ومنها: الشيوعية، الجريمة، المخدرات، الإرهاب وغيرها. تتغير الأسباب والمبررات لكن السياسات تبقى ثابتة وأحيانا التغير في المبررات مع الاستمرارية في السياسات يأخذ طابعا دراماتيكيا ولايمكن تفويته مثل ما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفياتي[2] على سبيل المثال. إنهم يستغلون كل فرصة في فرض مخططاتهم. أحداث الحادي عشر من سيبتمبر تمثل حالة نموذجية لذلك فهم يجدون في الأزمات فرصة في استثمار الخوف والقلق من أجل أن يكون العدو خاضعا ومستسلما وصامتا ومشتتا بينما القوي يستخدم هذه الفرصة السانحة من أجل متابعة تحقيق برامجهم المفضلة بأقصى ما يستطيع. هذه البرامج تتنوع بحسب تغير المجتمع فالدول الهمجية تستخدم سياسة القمع والإرهاب بينما في المجتمعات التي تتمتع بحرية أكبر فإنها تستغل ذلك في تطبيق إجراءات لضبط النظام في الوقت الذي تستغل فيه ذلك بالحصول على المزيد من الثروات والسلطة.

ينبغي على الضحايا مقاومة هذا الاستغلال المتوقع للأزمات وتركيز الجهود بالحماس نفسه في القضايا المهمة التي مازلت كما هي عليه في السابق ومنها على سبيل المثال الاتجاه نحو العسكرية، وتدمير البيئة، والهجوم الشامل على الديموقراطية والحرية اللتين تمثلان لب اهتمامات برامج "الليبرالية الجديدة".

الصراع الدائر هذا يتمثل بإقامة منتديين يعقدان في نيويورك، الأول هو المنتدى الاجتماعي العالمي WEF والآخر هو

المنتدى الاقتصادي العالمي WSF يمثل المنتدى الثاني، كما جاء في عبارات الصحافة الأمريكية، اجتماعا "للمحرّكين والمرجفين"، "للأغنياء والمشهورين"، "عباقرة العالم"، "رؤساء الحكومات والشركات"، "قادة العالم والدين"، "الساسة والمثقفين" الذين "سيفكرون بعمق" حول السبل في مواجهة "المشكلات التي ستواجه البشرية." يمكن إعطاء بعض الأمثلة كالتالي: "كيف يمكن أن تزرع القيم الأخلاقية حول كل ما سنقوم به؟ " أو جلسة تحت عنوان "أخبرني ماذا تأكل، " ويرأسها "الأمير المسيطر على عالم التذوق الغذائي في نيويورك" الذي ستغص مطاعمه الراقية "بالمشاركين في هذا المنتدى." هناك أيضا تلميح لمعارضة "ضد المنتدى" في البرازيل قام بها "مجموعة من المتخلِّفين ضد اجتماعات منظمة التجارة العالمية". يمكن أن تقرأ عن هؤلاء المتخلِّفين من خلال صورة لشاب ملثم يكتب عبارة "قتلة العالم" على جدار.

في الكرنفال البرازيلي هذا، كما يوصف في الصحافة الأمريكية، هؤلاء الأشخاص يقومون برمي الحجارة والكتابة على الجدران والرقص والغناء حول مجموعة من القضايا المملة التي لا تستحق الذكر على الأقل في الولايات المتحدة: الاستثمار، التجارة، البناء المالي، حقوق الإنسان، الديموقراطية، النمو المستمر، العلاقات البرازيلية الإفريقية، منظمة التجارة العالمية وقضايا هامشية أخرى. هؤلاء لا يقومون "بالتفكير بعمق" حول "المشكلات الكبيرة" التي تركت لعباقرة دافوس في نيويورك.

هذه اللغة الطفولية، كما أراها أنا، دليل وعلامة أخرى على حالة عدم أمن مستحَقَّة.

أولئك الأشخاص المتخلِّفون الذين تظاهروا في بورتو أليقري "مناهضون للعولمة". هذه حرب دعايات يجب أن نرفضها بازدراء. "العولمة " تعني التكامل الدولي. ليس هناك شخص عاقل يرفض العولمة. يجب أن يكون الأمر واضحاً على نحو خاص لحركة العمل واليسار أن مصطلح "دولي" ليس غريباً في تاريخهم. إن المنتدى الاجتماعي العالمي WSF يمثل نموذجا واعدا ومهما لتحقيق آمال اليسار والحركات الأخرى الشعبية منذ نشأته الحديثة نحو تحقيق الدولية الحقيقة وذلك عن طريق المضي قدما في برنامج عولمي يهتم بحاجات واهتمامات الناس بدلا من التركيز غير المشروع للسلطة والقوة. هؤلاء يريدون فقط انتحال مصطلح "عولمة" وتسخيره لتحقيق أهدافهم الغامضة لما يطلقون عليه التكامل الدولي ومصالحهم الشخصية التي جاءت فقط على نحو عرضي. وبوجود هذا المصطلح السخيف فإن أولئك الذين يبحثون عن شكل عادل للعولمة يوصفون بأنهم "مناهضون للعولمة" وأنهم بدائيون يريدون أن يعيشوا في العصر الحجري وإيذاء الفقراء وغيرها من الأوصاف غير المهذبة التي اعتادوا عليها.

ينعت عباقرة دافوس أنفسهم بأنهم "المجتمع الدولي" لكن ربما ينبغي علينا أن نتبنى المصطلح الذي جاءت به أكبر جريدة اقتصادية في العالم [3] وهو "أسياد الكون" على اعتبار أن هؤلاء

يمتثلون لآدم سميث ونتوقع منهم أن يطبقوا ما جاء في وصفه لسلوكهم على الرغم من أنه كان يسميهم "أسياد البشرية" قبل أن يأتي عصر الفضاء.

كان سميث يشير إلى "مهندسي السياسة الرئيسين" في عصره أو تجار وصنّاع إنجلترا الذين كانوا حريصين على مصالحهم " التي لا يمكن المساس بها " مهما كانت النتيجة "وخيمة" على الآخرين حتى ولو كانوا من الشعب الإنجليزي نفسه. أصبحت مهمتهم في الداخل والخارج هي متابعة تحقيق "الشعار البشع لأسياد البشرية": "كل شيء لنا ولا شيء للآخرين." ولا ينبغي أن نندهش إذا عرفنا أن أسياد العصر الحديث يقدّسون "الشعار البشع" نفسه. على الأقل هم يحاولون على الرغم من بعض الاعتراضات التي يقوم بها المهمَّشون في الأرض أو "البهائم" إذا أردنا أن نستعير المصطلح الذي استخدمه الآباء المؤسسون للديموقراطية الأمريكية في وصف أولئك الفئة من الشعب التي لا تستطيع أن تفهم أن الهدف من الحكومات هي "حماية الأقلية المترفة من الأغلبية" كما قال بذلك المصمم الرئيس للدستور في مناقشات دارت رحاها في المؤتمر الدستوري.

سوف أعود إلى هذه القضايا لكن أولاً أود أن أقول شيئا حول موضوع "العالم بلا حروب". لا نستطيع التحدث عن القضايا الإنسانية بأي نوع من الثقة، لكن يمكن ذلك أحيانا. نستطيع على سبيل المثال أن نقول بثقه إنه إما أنه سيكون هناك عالم بلا حروب

أو أنه لن يكون هناك عالم إطلاقاً، على الأقل عالم يسكنه مخلوقات غير البكتيريا والخنفساء، مع بعض الشتات للآخرين. السبب واضح وهو أن البشر قاموا بتطوير وسائل تدميرهم بأنفسهم وكانوا قريبين من استخدامها قبل نصف قرن. علاوة على ذلك، قادة العالم المتحضّر مستعدون الآن لتعزيز هذه الأخطار بوعي كامل لما يفعلون، على الأقل إذا كانوا يقرؤون تقارير وكالاتهم الاستخباراتية والمحلّلين الاستراتيجيين بما فيهم أولئك الذين يفضّلون السباق نحو الدمار. أما الأكثر تشاؤماً فإن الخطط قد تم تطويرها وتنفيذها على نحو تتوافق مع إطار الفكر المسيطر والقيم التي تجعل النجاة تحتل مكاناً متأخراً في سلم أولوياتها التي تتربع على قمته "الهيمنة" كما يصرحون بذلك علناً.

الحروب على الماء والطاقة والمصادر الأخرى ليست بعيدة الاحتمال في المستقبل بنتائج قد تكون مدمرة. في تحليل واقعي يمكن القول إن الحروب لها علاقة بتطبيق نظام الدولة القومية، أي تلك البنية الاجتماعية غير الطبيعية التي يمكن إحداثها عن طريق العنف. هذا هو السبب الرئيس الذي جعل أوروبا الأكثر همجية ووحشية من بين أمم العالم لعدة قرون عندما كانت تسيطر على العالم. المحاولات الأوروبية لفرض نظام الدولة القومية في المناطق التي تسيطر عليها هي مصدر معظم الصراعات التي تحدث الآن بعد انهيار النظام الاستعماري الرسمي. رياضة أوروبا المفضلة في المذابح المتبادلة انتهت عام 1945م عندما تم إدراك

الحقيقة التي تقول: إن المرة القادمة التي ستُمارس فيها اللعبة ستكون الأخيرة. تنبؤ آخر يمكن أن نقوم به بثقة عالية وهو أنه لن تكون هناك حروب بين القوى العظمى، والسبب في ذلك يعود إلى أنه إذا كان التنبؤ خاطئاً فإنه لن يبقى أحدٌ ليهتم بإخبارنا.

علاوة على ذلك فإن النشاطات العامة التي تحدث داخل المجتمعات القوية والغنية كان لها تأثير متحضر عليها. لم يعد بإمكان " المرجفين والمحرّكين " القيام بغزو أو اعتداءات طويلة المدى مثل التي كانوا يفعلونها في السابق كما حدث عندما هاجمت الولايات المتحدة جنوب فيتنام منذ 40 سنة مضت محولة إياها إلى قطع دمار قبل أن تتطور ضده المظاهرات الشعبية. من بين تلك الآثار المتحضّرة العديدة التي تبلورت في الستينيات الميلادية المعارضة للمذابح والاعتداءات واسعة النطاق حيث تشكّل ذلك كله بعد ذلك بنظام فكري لا يقبل سقوط ضحايا بين القوات المسلحة (والذي عرف فيما بعد بمتزامنة فيتنام)؛ لهذا كان على الريجانيين(*) أن يرضوا بحجة الإرهاب الدولي بدلاً من غزو أمريكا الوسطى على طريقة كينيدي وجونسون. تفسر هذه التغيرات المراجعة الاستخباراتية مع بداية إدارة عهد بوش الأب عام 1989م، حيث حذرت فيها أنه في حال نشوب حرب مع الأعداء الضعفاء جداً فإن على الولايات المتحدة أن تهزمهم بشكلٍ سريعٍ وحاسم (السبب في اختيارهم أعداءً هو ضعفهم الشديد)، أو أن الحملة ستخسر

(*) نسبة إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريجان - المترجم.

"الدعم السياسي" الضعيف بشكل واضح. بقيت الحروب منذ ذلك الوقت على الوتيرة نفسها مع ازدياد تدريجي في معدل المعارضة والرفض. إذن هناك تغيرات ذات طبيعة متنوعة.

عندما تزول المبررات فإنه يجب اختلاق مبررات جديدة من أجل السيطرة على هؤلاء "البهائم" في الوقت الذي يتم فيه تطبيق السياسات التقليدية نفسها وتكييفها مع الظروف الجديدة. هذا كله كان واضحاً في العشرين سنة الماضية، وكان من الصعب عدم إدراك أن العدو السوفياتي كان يعاني من مشكلات داخلية ولم يعد يشكّل تهديداً كما كان، ولعل هذا جزء من السبب الذي جعل إدارة ريجان قبل 20 سنة مضت تصرّح بأن "الحرب على الإرهاب" هو ما تركّز عليه السياسة الخارجية للولايات المتحدة وخاصة في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط اللذين يمثّلان المصدر الرئيس لهذا المرض العضال الذي انتشر بواسطة "أعداء الحضارة الفاسقين" الذين "يرغبون بعودة بربرية العصور الوسطى"، كما جاء على لسان الإداري المعتدل جورج شولتز الذي حذّر من أن الحل سيكون العنف بعيداً عن أي "طرق شرعية مثالية تأتي عن طريق وساطة خارجية أو المحكمة الدولية أو الأمم المتحدة." يجب أن لا نتوانى في كيفية شن الحرب في تلك المنطقتين وغيرهما عن طريق استخدام شبكة من الدول التي تعمل بالوكالة أو المرتزقة - هو "محور الشر" إذا أردنا أن نستعير مصطلحاً أكثر حداثة.

يبدو أن "الحرب على الإرهاب" سيكون مبرراً للغزو والانتهاكات التي ستحدث في السنوات القادمة ليست فقط عن

طريق الولايات المتحدة. أحد هذه الأمثلة ما يحدث في الشيشان. كان موضوع "الحرب على الإرهاب" محور اهتمام العديد من الكتابات خلال المرحلة في الثمانينيات الميلادية وبعد الإعلان عنه من جديد في الأشهر القليلة الماضية. من الأشياء المثيرة للاهتمام حول هذا الكم الهائل من الكتابات والتعليقات منذ ذلك الوقت وحتى الآن هو أننا لا نعرف ماذا يعني الإرهاب. الذي نسمعه فقط هو أن هذا سؤال مزعج ومعقّد. هذا شيء يدعو إلى الفضول فهناك تعريفات مباشرة وصريحة في الوثائق الأمريكية. أحد هذه التعريفات هو أنه "استخدام العنف المخطط له أو التهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف ذات أغراض سياسية أو دينية أو مذهبية..." هذا التعريف كاف لكن لا يمكن استخدامه لسببين واضحين. الأول: هو أنه يعرّف السياسة الرسمية التي تسمّى "مكافحة التمرد" أو "الصراعات الصغيرة". أما الثاني: فهو أن هذا التعريف يؤدي إلى إجابات خاطئة، وهذه حقائق من الوضوح بحيث يسهل مراجعتها بالرغم من التعتيم الذي ثبتت فعاليته.

مشكلة إيجاد تعريف لمعنى "الإرهاب" الذي يستثني معظم القضايا البارزة مزعجة ومعقّدة. لكن لحسن الحظ، هناك حل سهل: عرّف "الإرهاب" على أنه إرهاب **هم** يقومون به **ضدنا**. مراجعة لما كُتب في موضوع الإرهاب في وسائل الإعلام والدوريات الفكرية ستوضّح أن هذا الاستخدام هو الأقرب إلى عدم وجود أي استثناءات وأي ابتعاد عنه سيؤدي إلى موجة غضب عارمة. علاوة

على ذلك فالممارسة عالمية: الجنرالات في أمريكا الجنوبية كانوا يقومون بحماية الشعب من الإرهاب الموجَّه من الخارج، وكذلك كما فعل اليابانيون في مانشوريا والنازيون في أوروبا المحتلة. إذا كان هناك استثناء لهذا التعريف فأنا لم أجده.

دعونا نعود إلى "العولمة" وعلاقتها بتهديد الحرب، أو الحرب الأخيرة ربما.

لقي مصطلح "العولمة" الذي نحته "أسياد الكون" دعماً نخبوياً واسعاً كما هو الحال في مصطلح "اتفاقيات التجارة الحرة" الذي تسمّيه الصحافة الاقتصادية أحياناً بكل نزاهة "اتفاقيات الاستثمار الحر". لا أحد يكتب كثيرا عن هذه القضايا والمعلومات المهمة المتوفرة حولها يتم تعتيمها، ببساطة شديدة. على سبيل المثال: بعد أكثر من عشر سنوات، لم يتم إخبارنا عن وضع حركة العمل الأمريكية حول اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA والنتائج المصاحبة لمكتب البحث التابع للكونغرس (مكتب التقويم التكنولوجي OTA) من مصادر مستقلة [4]. هذه القضايا خارج اهتمام برامج السياسة الانتخابية ولذلك عدة أسباب. يعرف "الأسياد" جيداً أن الجمهور سيحتج عندما تكون هذه المعلومات متاحة له، في الوقت الذي يكونون فيه صرحاء جداً عندما يخاطبون بعضهم بعضاً. نتيجة لذلك فقد رفض الكونغرس منذ سنوات خلت قانون "الطريق السريع" الذي يخوّل الرئيس السلطة بعقد اتفاقات اقتصادية دولية يكون للكونغرس فقط التصويت

"بنعم" (أو نظرياً "لا") دون مناقشة ودون أن يطلع عليها الجمهور. تماماً مثل جميع قطاعات الرأي النخبوي غضبت بشدة جريدة The Wall Street Journal إزاء الفشل في تقويض الديموقراطية لكنها وضّحت المشكلة: المنافسون لهذه الإجراءات الستالينية(*) لديهم "السلاح الأخير" وهو جمهور الشعب الذي يجب أن يبقى جاهلاً في الأمر[5]. هذا الأمر مهم خاصة في المجتمعات الأكثر تقدماً حيث لا يمكن إيداع المعارضين في السجن أو اغتيالهم كما يحدث في الدول التي تستقبل المعونة العسكرية مثل: السلفادور وتركيا وكولومبيا المضافة حالياً إلى قائمة الدول أبطال العالم (بغض النظر عن إسرائيل ومصر).

قد يتساءل بعض الناس عن سرّ المعارضة الشعبية المتزايدة لظاهرة "العولمة" لسنوات عديدة. يبدو ذلك غريباً في فترة شهدت ازدهاراً غير مسبوق، كما يخبرنا الجميع بذلك وخاصة الولايات المتحدة باقتصادها القوي.

سجلت الولايات المتحدة الأمريكية خلال التسعينيات "قفزة اقتصادية هي الأكبر في تاريخ أمريكا والعالم"، كما قال أنتوني لويس في جريدة نيويورك منذ سنة مضت[6] مكرراً الاسطوانة نفسها التي تقولها النخبة القليلة المتاح لها الحديث. من المسلَّم به أن هناك الكثير من الأخطاء التي تم تجاهل بعضها خلال المعجزة الاقتصادية، ويجب أن نفعل شيئاً نحن الطيبين إزاء تلك الأخطاء.

(*) نسبة إلى الديكتاتور ستالين - المترجم.

هذه الأخطاء تعكس معضلة حقيقة ألا وهي النمو السريع والترف الذي أحدثته "العولمة" الذي أدى بدوره إلى زيادة في عدم المساواة حيث يفتقد بعضهم إلى مهارات التمتع بهذه النعم المدهشة والفرص الكثيرة.

هذه الصورة تقليدية جداً إلى الدرجة التي يصعب فيها مطابقتها على أرض الواقع، فالحقائق كانت واضحة ومعروفة خلال تلك المعجزة. وحتى خلال مرحلة الطفرة الوجيزة في نهاية التسعينيات (والتي لم تعوض حقبة الكساد السابقة)، معدل النمو لكل فرد في الولايات المتحدة خلال طفرة التسعينيات كان هو نفسه في بقية دول العالم الصناعي، وأقل من معدل السنوات الخمس والعشرين التي جاءت بعد سنوات الحرب قبل أن تأتي "العولمة"، وأقل أيضاً من معدل سنوات الحرب، وهي أعظم طفرة في تاريخ أمريكا باقتصاد شبه منظّم. كيف يمكن إذن للصورة التقليدية أن تكون مختلفة عن الحقائق المسلّم بها؟ الإجابة هي: البساطة نفسها. كانت فترة التسعينيات قفزة اقتصادية هائلة لقطاع صغير من المجتمع. هذا الجزء الصغير من المجتمع يشمل أولئك الذين نشروا للآخرين هذه الأخبار السارة، ولا يمكن اتهام هؤلاء بعدم الأمانة فليس لديهم أي شك إزاء ما يقولونه لأنهم يقرؤون ذلك طوال الوقت في الجرائد التي يكتبون لها وتتوافق مع خبرتهم الشخصية. هذا الأمر صحيح أيضاً عند أولئك الذين يقابلونهم في المكاتب الصحفية، وأندية الكلية، ومؤتمرات النخبة

كالذي يحضره الآن أولئك العباقرة، والمطاعم الفاخرة التي يأكلون فيها. إنه فقط العالم هذا الذي يبدو مختلفاً.

دعونا نأخذ نظرة سريعة نحو السجلات عبر مدى أطول. لقد زاد التكامل الاقتصادي العالمي، وهو أحد مظاهر "العولمة" في المعنى الموضوعي للمصطلح، بسرعة شديدة قبل الحرب العالمية الأولى، وتراجع وكسَدَ خلال سنوات الحرب، ثم بقي كما هو عليه بعد الحرب العالمية الثانية، ثم وصل الآن إلى المستوى الذي كان عليه قبل أكثر من قرن حسب الإحصاءات الإجمالية. إذن التركيبة الجميلة أكثر تعقيداً من ذلك. بحساب آخر، كانت العولمة أقوى قبل الحرب العالمية الأولى والأمثلة على ذلك هي "التداول الحر للأيدي العاملة"، مؤسسة التجارة الحرة لآدم سميث، على الرغم من أنها لا تضم المعجبين به من عصرنات الحالي. وبحساب آخر مختلف عن السابق، العولمة أقوى في عصرنا الحاضر ومثال دراماتيكي على ذلك - ليس المثال الوحيد بالطبع - هو تدفق رأس المال الذي يعتمد على المضاربة قصيرة المدى بشكل لم يسبق له مثيل. هذا الفرق يوضّح لنا الخصائص الرئيسة لنسخة "العولمة" التي يفضلها أسياد الكون. أصبح رأس المال، إلى درجة فاقت كل المعايير، له الأولوية أما الإنسان فهو مجر شيء عرضي.

الحدود المكسيكية مثال آخر مثير للانتباه. هذه الحدود زائفة ونتاج الاحتلال ومثل معظم الحدود مرنة في كلا الاتجاهين لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية. حول الرئيس كلينتون[7] هذه الحدود

إلى ثكنة عسكرية بعد اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA من أجل إيقاف "التداول الحر للأيدي العاملة". كان ذلك ضرورياً بسبب الآثار المتوقعة لتلك الاتفاقية على المكسيك: معجزة اقتصادية يمكن أن تكون كارثة لمعظم الشعب الذين يرغبون بالفرار. في هذه السنوات نفسها، زاد تدفق رأس المال الذي أصبح حراً جداً مع ما يسمى "التجارة" بمعدل كبير بعد تلك الاتفاقية[8]، لكنه يقع تحت سيطرة مجموعة صغيرة من المستبدّين. هذه هي "التجارة" بقرارات مفروضة. لم يدرس أحد حتى الآن، في حدود معرفتي، آثار هذه الاتفاقية على التجارة الحقيقية.

التقارب مع سوق عالمية هو إجراء فني آخر للعولمة بأجر وسعر واحد. هذا الأمر ببساطة لم يحدث. فيما يتعلق بالدخل على الأقل فإن العكس هو الصحيح. على الرغم من أن الأمر يعتمد على طريقة الحساب إلا أن هناك سبباً قوياً لتصديق أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ستزداد اتساعاً في جميع الدول، وهذا من المتوقع أن يستمر أيضا. نشرت وكالات الاستخبارات الأمريكية بالتعاون مع متخصصين في القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص تقريراً حول التوقّعات في عام 2015 م[9]حيث تنبأ التقرير أن تستمر "العولمة" في المضي قدماً: "سوف يكون تقدمها مزلزلاً مصحوباً بارتفاع مادي مستمر وفجوة اقتصادية واسعة بين الأغنياء والفقراء. هذا يعني تقارباً أقل وعولمة أقل في المعنى الموضوعي، لكنه عولمة كثيرة في المعنى المفضّل والمفروض بقوة. الطفرة المادية المتزايدة تعني نمواً بطيئاً وأزمات كثيرة وفقر مدقع.

هنا، عند هذه النقطة، يمكن أن يكون هناك ارتباط واضح بين "العولمة" كما يراها أسياد العالم وبين الاحتمال المتزايد للحرب. يتبنّى المخططون العسكريون الأفكار نفسها، حيث عبّروا عن ذلك بصراحة بقولهم إن هذه التوقعات هي التي أدت إلى التوسع الزائد في القوة العسكرية. فاقت النفقات العسكرية الأمريكية - حتى قبل الحادي عشر من سيبتمبر - تلك التي ينفقها الأعداء والأصدقاء مجتمعين، حيث تم توظيف الهجمات الإرهابية في زيادة المصروفات بشكل حاد، الأمر الذي أسعد العناصر الرئيسة في اقتصاد القطاع الخاص. البرنامج الأكثر تشاؤماً هو تسليح الفضاء الذي تم التوسع فيه بحجة "محاربة الإرهاب".

المنطق الذي تختفي وراءه مثل هذه البرامج يتم توضيحه علناً في وثائق تعود إلى عهد كلينتون. السبب الرئيس هو الفجوة المتزايدة بين "الأغنياء الموسرين" و"الفقراء المعدمين" والتي من المتوقع أن تستمر في الزيادة والاتساع بشكل يتناقض مع النظرية الاقتصادية ويتفق مع ما يحدث على أرض الواقع. الفقراء أو "بهائم" العالم سيسببون الفوضى ويجب ضبطهم من أجل تحقيق ما اصطلح على تسميته فنياً "الاستقرار"، أي الخضوع لما يمليه أسياد الكون. هذا يتطلب استخدام العنف و"تحمّل المسؤولية بعيداً عن المصالح الذاتية، من أجل رفاهية النظام الرأسمالي في العالم."[10] يجب أن تكون الولايات المتحدة في الطليعة. هذه كلمات المؤرخ الدبلوماسي جيرالد هينز الذي يعمل أيضاً ككبير للمؤرخين في وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA وهو يصف

الولايات المتحدة في الأربعينيات ضمن دراسة علمية. السيطرة الكاملة باستخدام الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل لا يكفي. لابد من المضي قدماً نحو اتجاه جديد: تسليح الفضاء، بغض النظر عن معاهدة الفضاء الخارجي التي وقعت في عام 1967م والمتقيَّد بها حتى الآن. أكّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من مرة على هذه المعاهدة بعد إدراكها لهذه النوايا حيث رفضت الولايات المتحدة المشاركة واضعة نفسها في عزلة عملية. وأوقفت واشنطون المفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة لنزع التسلح العام الماضي حول هذه القضية - كل هذا لا يتم نشره للأسباب نفسها إذ من غير المعقول أن يُسمح للمواطنين الاطلاع على خطط قد تنهي التجربة البيولوجية الوحيدة "ذات الطبيعة الاستخباراتية العالية".

كما هو ملاحظ بشكل واسع، هذه البرامج تفيد الصناعة العسكرية، لكن ينبغي أن نتذكر أن المصطلح مضلّل. خلال التاريخ الحديث - مع زيادة دراماتيكية بعد الحرب العالمية الثانية - أصبح النظام العسكري يُستخدم كأداة للجمع بين التكلفة والمغامرة وخصخصة الربح في الوقت نفسه. "الاقتصاد الجديد" هو نتاج طبيعي لجهود قطاع الدولة الفعّال والمتجدّد في الاقتصاد الأمريكي. السبب الرئيس وراء الزيادة السريعة في الإنفاق الحكومي على العلوم البيولوجية هو أن الأذكياء في الجناح اليميني المحافظ أدكوا أن الجزء المهم من الاقتصاد قد انتقل من الإنفاق على العلوم الإلكترونية إلى الإنفاق على العلوم البيولوجية ويجب أن يستمر في الاعتماد على المبادرات العامة. هناك زيادة هائلة في

هذا الاتجاه بحجة الإرهاب البيولوجي، تماماً بالطريقة نفسها التي خدعوا بها الجمهور عندما طلبوا تقديم الدعم للاقتصاد الجديد بحجة أن "الروس قادمون" أو الإتيان بحجة أخرى بعد انهيار الروس وهي التطور التكنولوجي لدول العالم الثالث، وهذه الحجة الجديدة مناسبة للتغيير الذي طرأ على السياسة الرسمية عام 1990م ثم استمرت السياسة على هذا النحو دون تفويت أي فرصة في الحديث أو التعليق(11). هذا أيضا سبب في جعل الاستثناءات الأمنية الوطنية جزءا من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية. هذا الأمر لا يساعد هاييتي لكنه يسمح لاقتصاد الولايات المتحدة أن يزداد نمواً تحت أسلوب المبدأ التقليدي الذي يقضي باستخدام نظام سوق قاس مع الفقراء وآخر مرن وسهل مع الأغنياء - أي ما يعرف بمصطلح "الليبرالية الجديدة" هذا المصطلح، على الرغم من أنه ليس جيداً إلا أن جذور مذهبه تمتد لعدة قرون، وحتماً سيصدم هذا التعبير الجديد الليبراليين التقليديين لو اطلعوا على ما آل إليه.

قد يجادل بعضهم ويقول إن هذه النفقات العامة في محلها. ربما نعم، وربما لا. لكن من الواضح أن الأسياد خائفون من ترك ذلك للاختيار الديموقراطي. كل هذا يتم بصورة مخفية وبعيدة عن أعين الجمهور، والمشاركون على يقين من ذلك ويفهمونه جيداً. تتم الخطط لتجاوز الحد الأخير من العنف عن طريق تسليح الفضاء بصورة متنكرة تحت حجة "الدفاع الصاروخي"، لكن أي إنسان يهتم بالتاريخ يعرف أننا عندما نسمع كلمة "دفاع" فإنه ينبغي التفكير أيضاً في "الهجوم"، وينطبق ذلك على حالتنا هذه. الهدف محدد بصراحة متناهية: التأكيد على تحقيق "الهيمنة على العالم"

و"السيطرة". تؤكد الوثائق الرسمية بشدة على أن الهدف هو "حماية المصالح والاستثمارات الأمريكية" والسيطرة على أولئك "المعدمين". هذا يتطلب في عصرنا الحاضر السيطرة على الفضاء، تماماً كما كان تفعل الدول القوية في السابق من تجهيز الجيوش في البر والبحر "لحماية وتعزيز مصالحها التجارية"(12). يجب أن نعرف أن هذه المبادرات التي تتصدر قائمتها الولايات المتحدة الأمريكية بلا منازع تمثّل خطراً يهدد عنصر البقاء، وأنه يمكن منع ذلك عن طريق الاتفاقيات الدولية. لكن كما قلت سابقا، تمثّل "السيطرة" قيمة أكبر من عنصر البقاء في الحساب الأخلاقي السائد بين الأقوياء عبر التاريخ. الذي تغيّر هو أن العوائد الربحية قد زادت على نحو لم يسبق له مثيل. النقطة المهمة، هنا، هي أن النجاح المتوقع "للعولمة" بمفهومها المفروض عنوةً حجة أساسية يوظّفها هؤلاء من أجل المضي قدماً في برامج استخدام الفضاء للهجوم بأسلحة دمار شامل فوري.

دعونا نعود إلى "العولمة" والطفرة الاقتصادية الهائلة الأعظم في تاريخ أمريكا والعالم في التسعينيات.

مرّ الاقتصاد الدولي منذ الحرب العالمية الثانية بمرحلتين: مرحلة نظام بريتون وودز(*) التي امتدت حتى بداية السبعينيات، ثم الفترة التي تلت ذلك والتي ألغت نظام بريتون وودز في تنظيم

(*) نسبة إلى بلدة بريتون وودز التابعة لنيوهامبشاير التي عقد فيها أول اجتماع من نوعه عام 1944 لتنظيم الاقتصاد السياسي الدولي حيث تمخض عن هذه الاتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للنماء والتعمير - المترجم.

أسعار الصرف وحركة رأس المال. الحركة الثانية هذه هي مايطلق عليها "العولمة" المرتبطة بسياسات الليبرالية الجديدة "المتفق عليها في واشنطون". المرحلتان مختلفتان تماماً، فالأولى يطلق عليها "العهد الذهبي" لرأسمالية الدولة بينما الثانية كانت مصحوبة بتدهور واضح في كل الحسابات الاقتصادية مثل درجة نمو الاقتصاد، الإنتاجية، استثمار رأس المال، وحتى التجارة العالمية، والمستوى العالي لأسعار الفائدة (أي تدمير الاقتصاد) والتراكم الواسع للاحتياطيات غير المنتجة التي تحمي العملات، والقفزات المالية الزائدة، وعواقب أخرى وخيمة[14]. هناك استثناءات وخاصة لدى دول شرق آسيا التي لا تلتزم بالقوانين ولا تقدّس "العقيدة" التي تقول إن "السوق تعرف أفضل" كما كتب بذلك جوزيف ستيقليتز في نشرة الأبحاث التابعة للبنك الدولي قبل أن يتم تعيينه خبيراً اقتصادياً، ثم بعد ذلك فصله (وفوزه بجائزة نوبل 14). وعلى العكس من ذلك، فإن النتائج الأكثر سوءاً هي عندما يتم تطبيق هذه القوانين بدقة، كما يحدث في أمريكا اللاتينية، وهي حقائق معترف بها من مجموعة من الناس أحدهم خوزيه أنتونيو أوكامبو، مدير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ECLAC، الذي ذكر في خطاب ألقاه أمام الرابطة الاقتصادية الأمريكية في عام 2001 م[15]: "الأرض الموعودة هي محض سراب" النمو في التسعينيات كان أقل بكثير من زمن الثلاثة عقود من المرحلة الأولى التي كانت تخضع لقيادة الدولة. وقال أيضا: إن كل دول العالم تعرف الارتباط بين الالتزام بالقوانين والعائدات الاقتصادية.

إذن، دعونا نعود إلى الأزمة الحقيقية المريكة وهي النمو السريع والترف الزائد الذي أحدثته العولمة وخَلَقَ هذه الفجوة الكبيرة بين الموسرين والمعدمين؛ وذلك بسبب أن بعضهم يفتقد إلى المهارات. ليس هناك أية أزمة لأن النمو السريع والترف ما هو إلا محض خرافة.

يعتقد العديد من الاقتصاديين الدوليين أن تحرير رأس المال هو السبب الجوهري في العائد الضعيف للمرحلة الثانية(16)، لكن الاقتصاد موضوع معقد لا يمكن فهمه إلا بملاحظة العلاقات السببية. إحدى عواقب تحرير رأس المال الوخيمة والواضحة للعيان هي تقويض الديموقراطية. هذا ما فهمه الذين صاغوا نظام بريتون وودز. أحد الأسباب التي دعت إلى تأسيس الاتفاقيات التي تدعو إلى تنظيم رأس المال هو السماح للحكومات بتنفيذ سياسات ديموقراطية اجتماعية والذي لقي ترحيباً ودعماً شعبياً كبيراً. تخلق حركة رأس المال الحرة ما يطلق عليه " مجلس شيوخ افتراضي " له "سلطة الفيتو" على قرارات الحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى تقييد خيارات السياسة بشكل كبير. تواجه الحكومات "ثنائية انتخابية": جمهور الناخبين والمضاربين الذين يقومون باستطلاعات مستمرة حول سياسات الحكومة(17). الدوائر الانتخابية الخاصة هي المسيطرة حتى في الدول الغنية.

العناصر الأخرى لنسخة "العولمة" التي تهتم بحقوق المستثمرين لها عواقب أخرى مشابهة. تحوّلت القرارات الاقتصادية

الاجتماعية إلى تركيز غير مسؤول للسطلة، وهي سمة ضرورية لما يقوم به الليبراليون الجدد من "إصلاحات" (هذا المصطلح للدعاية فقط وليس للوصف). من المحتمل أن زيادة الهجوم على الديموقراطية هو أمر مخطط له، بعيداً عن أعين الجمهور، في مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات أو ما يعرف بالجاتس GATS مصطلح "خدمات" يشير إلى أي شيء يمكن أن يقع ضمن مجال الاختيار الديموقراطي: الصحة، التعليم، الرعاية البريد والاتصالات، الماء والمصادر الأخرى وهلم جراً. ليس هناك معنى مقبولاً لكلمة "تجارة" يمكن فيه نقل مثل هذه الخدمات إلى أيدٍ خاصة، لكن المصطلح قد جُرِّدَ من معناه إلى الدرجة التي يمكن فيها أن يمتد أيضاً إلى هذه الفارقة المضحكة.

كانت المظاهرات العامة والضخمة التي أقيمت في مدينة كويبك في أبريل 2000 في قمة الأمريكتين، التي بدأ بإشعالها أولاً قبل شهور من هذه القمة المتخلّفون في بورتو أليقرا، موجهةً ضد محاولة فرض مبادئ اتفاقية الجاتس GATS سرياً ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة للأمريكتين FTAA هذه المظاهرات جمعت ووحدت مناطق واسعة، الشمال والجنوب، للمعارضة بقوة لما يُحاك خلف الكواليس من قبل وزراء التجارة والمدراء التنفيذيين.

حظيت المظاهرات بالنوعية نفسها من التغطية: المتخلّفون يرمون الحجارة ويشتتون التفكير العميق للعباقرة الذين يجتمعون من أجل مناقشة المشكلات الكبيرة. إن عدم وضوح الاهتمامات الحقيقة للمجتمعين أمر مثير للدهشة. يكتب، على سبيل المثال:

المراسل الاقتصادي لجريدة نيويورك تايمز أنتوني دي بالما حول اتفاقية الجاتس GATS قائلاً: "إنها لم تخلق أي أشياء مثيرة للجدل كتلك التي أحاطت بمحاولات منظمة التجارة العالمية WTO تشجيع تجارة السلع، حتى بعد سياتل[18]. هي في الواقع مثار اهتمام على مدى سنوات. إذن كما هو الحال في القضايا الأخرى، ليس في الأمر خدعة. معرفة دي بالمو بالمتخلفين منحصرة بما يُذكر في وسائل الإعلام بعد تنقيته، وهذا هو القانون الحديدي للصحافة الذي يمنع بكل قسوة نشر اهتمامات ومشكلات هؤلاء الناشطين، لصالح شخص يرمي الحجارة، أو ربما مستفزّ لرجال الشرطة.

اتضحت أهمية عدم اطلاع الجمهور على المعلومات في القمة التي عقدت في شهر أبريل حيث استلمت المكاتب الصحفية في الولايات المتحدة دراستين مهمتين من أجل نشرهما قبل انعقاد القمة. إحداهما لمنظمة حقوق الإنسان HRW أما الثانية فكانت لمعهد السياسة الاقتصادية في واشنطون. كلا المؤسستان معروفتان[19]. تناقش الدراستان بعمق آثار اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية NAFTA حيث لقيت الدراستان ثناء واسعاً من القمة واعتُبِرتا نصراً كبيراً ونموذجاً مثالياً لاتفاقية منطقة التجارة الحرة للأمريكتين FTAA وعناوين براقة تكيل المديح لجورج بوش والقادة الآخرين حيث اعتبرت الدراستان بمثابة الحقيقة المقدسة. كانت الدراستان محجوبتين في الولايات المتحدة بالإجماع تقريباً ومن السهل معرفة السبب. حللت منظمة حقوق الإنسان آثار اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية على حقوق العمّال

ووجدتها ضارة في كل الدول الثلاث المشاركة. أما تقرير معهد السياسة الاقتصادية فقد كان شاملا حيث احتوى على تحليلات مفصلة لآثار هذه الاتفاقية على الأيدي العاملة كتبها متخصصون في الدول الثلاث. النتيجة هي أن هذه الاتفاقية تعد من الاتفاقيات النادرة التي أوقعت الضرر بأغلبية السكان في كل الدول المشاركة.

أكّد البحث المفصل لمعهد السياسة الاقتصادية التقارير الإخبارية التي تنشرها الصحافة الاقتصادية والدراسات العلمية. تقول المراسلة الاقتصادية في المكسيك لوسي كونغر: إنه "في عام 2000، هبط الحد الأدنى للأجور إلى 50 بالمئة من قيمته في عام 1980،" بينما كشف استطلاع نشر في جريدة وول ستريت جيرنال أُخذ في عام 1999 عن أن 43 بالمئة من المكسيكيين يقولون إن المستوى المعيشي لآبائهم قبل 30 سنة أفضل مما هو عليه الحال حالياً[20]، وذكرت الجريدة أيضاً أنه على الرغم من أن الاقتصاد المكسيكي كان يشهد نموا سريعا في أواخر التسعينيات بعد فترة كساد حادة في أعقاب إنشاء الاتفاقية السابقة الذكر، إلا أن المستهلكين فقدوا 40 بالمئة من قدرتهم الشرائية، كما أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع قد تضاعف مرتين، وحتى أولئك الذين يعملون في مصانع التجميع التي يملكها أجانب فقدوا قدرتهم الشرائية. النتائج نفسها أظهرتها دراسة لقسم أمريكا اللاتينية في مركز وودرو ويلسون التي وجدت أن القوة الاقتصادية تتجه إلى التركيز بسبب أن الشركات المكسيكية لا تحصل على الموارد المالية،

كما أن الزراعة التقليدية قد أبعدت العمّال، أما القطاعات التي تحتاج الأيدي العاملة بكثافة (الزراعة والصناعات الخفيفة) فهي لا تستطيع المنافسة دوليا مع ما يُعرف "بالمشاريع الحرة " في النظام المفروض عنوةً . خسرت الزراعة للأسباب المعروفة نفسها : لا يستطيع المزارعون المنافسة مع المؤسسات الزراعية الأمريكية التي تلقى الدعم، وهي آثار مألوفة في بقية دول العالم[21] .

تنبّأ بمعظم كل هذه العواقب منتقدو اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية بما فيهم مكتب التقويم التكنولوجي OTA الذي تم تجاهله وكذلك دراسات حركات العمل والعمّال. لكن المنتقدين كانوا على خطأ في جانب واحد وهو أنهم توقعوا زيادة حادة في نسبة زيادة هجرة القرويين إلى المدينة حيث المئات منهم سيغادرون أراضيهم، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث؛ وذلك بسبب أن الأوضاع قد ساءت في المدن إلى درجة كبيرة دفعت الناس إلى الهجرة خارجها وإلى الولايات المتحدة. المهاجرون الذين تمكنوا من النجاة بأنفسهم عبر الحدود يعملون بأجور منخفضة ومن دون أية فوائد وبأوضاع سيئة جداً. الآثار، إذن، هي تدمير الحياة والناس في المكسيك وتحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي، حيث يتم دعم استهلاك الطبقة المتوسطة المتحضّرة عن طريق إضعاف الأيدي العاملة في كل من الولايات المتحدة والمكسيك، كما تقول بذلك الدراسة التي قام بها مركز وودرو ويلسون الآنفة الذكر.

تلكم كانت بعض تكاليف إنشاء هذه الاتفاقية وعواقب العولمة التي جاء بها الليبراليون الجدد التي دائماً ما يتغاضى الاقتصاديون

عن دراستها وتمحيصها. لكن وحتى باستخدام المعايير الصارمة مذهبياً فإن التكاليف باهضة وقاسية جداً.

لم يُسمح بمثل هذه الحقائق المرة أن تُفسد احتفال اتفاقية NAFTA وقمة الأمريكيتين FTAA خلال القمة. يعرف معظم الناس، إن لم يكونوا من ضمن المنظمات المناهضة - عن هذه الحقائق من خلال خبراتهم الشخصية في الحياة، كما أن العديد منهم - وذلك بسبب أن الصحافة الحرة تحرمهم التعرّف على الحقيقة - يعدون أنفسهم فاشلين وغير قادرين على المشاركة في الاحتفال بأعظم طفرة اقتصادية في التاريخ.

من الصعوبة تجاهل المظاهرات التي تحتج على عقد القمة لكنها تُقابل مع ذلك بالنوع نفسه من التغطية: الفوضويون يرمون بالحجارة. ولقد انتبهت لغة القمة إلى ما يقلق أولئك المتظاهرين مشددة على أن ذلك ما تفرضه الشفافية والديموقراطية وليس فقط الأداء المحتفى به لنموذج اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA[22] وصفت جريدة الفاينينشيال تايمز هذا الاتجاه الذي ابتعد عن المعيار المعروف في الولايات المتحدة كما يلي:

> *في محاولة من المنظمين الكنديين لتوضيح أنهم يصغون إلى ما تقوله الأصوات المخالفة، تم تنظيم جلسة مصارحة بين مجموعة من الوزراء ومجموعة أخرى من "المجتمع المدني". تحولت الجلسة إلى ما يشبه اجتماعاً باذخاً في العلاقات عامة يتحدث فيه مجموعة من*

الخطباء البارعين - معظمهم أكاديميون - في عروض تقديمية لا يزيد وقت الواحد منها أكثر من ثلاث دقائق. لكن، عندما لاحظ المنظمون وجود بعض الصحفيين الذين وجهوا أسئلة قوية أمروا بإخراجهم من القاعة من أجل تلك الالتزامات الرفيعة والورعة لمبادئ الشفافية في عمل السياسة العالمية[23].

المعلومات التي تأتي من أغنى الدول مفيدة ومهمة إلا أنني سأتغاضى عن التفاصيل[24] حيث الصورة تبدو عامة مع بعض التغيير هنا أو هناك أو بعض الاستثناءات التي تم ذكرها. الصورة أكثر سوءاً عندما نترك استخدام القياسات المعيارية الاقتصادية العادية. إحدى هذه العواقب أو الآثار هو تهديد عنصر البقاء الذي يختفي خلف منطق المخططين العسكريين الذي تم وصفه. هناك العديد منها إلا أنه يمكن ذكر أحدها على سبيل المثال وهو - بحسب تقرير منظمة العمل الدولية - الوباء الذي بدأ ينتشر في جميع أنحاء العالم والمتمثّل بالاعتلالات العقلية الخطيرة المرتبطة غالباً بضغوط العمل والتي تكلف الكثير من المال في الدول الصناعية. السبب - كما يقول التقرير - يعود إلى ما يعرف "بالعولمة" التي من آثارها فقدان الأمن الوظيفي، والضغوط على العمّال، والعبء الوظيفي الثقيل وخاصة في الولايات المتحدة. هل هذا هو ثمن "العولمة"؟ أحد الآراء يقول إنها أحد ميزاتها الجذابة. يشيد ألن غرينسبان بآداء الاقتصاد الأمريكي الذي يرأسه ومشدّداً في الوقت نفسه على أن العامل الرئيس في النجاح هو

"التقييد الكبير للزيادة في الأجور الذي يبدو أنه السبب في فقدان الأمن الوظيفي للعامل" الأمر الذي أدى في النهاية إلى التقليل في النفقات لدى أرباب العمل. يوافق البنك الدولي على هذا الرأي مدركاً أن "المرونة في سوق العمل" كسبت "سمعة سيئة.. كطريقة مهذبة في تخفيض الأجور والتخلّص من الموظفين" لكنها مع ذلك ضرورية في جميع مناطق العالم. الإصلاح الأكثر أهمية يتطلب رفع القيود على حركة العمّال ومرونة الأجور وفك الارتباط بين الخدمات الاجتماعية وعقود العمل(25).

باختصار، التخلص من العمال وتقليل الأجور والبدلات هي مساهمات فعّالة لتحقيق الصحة الاقتصادية، حسب المفهوم السائد حالياً.

التجارة غير المنظمة لها فوائد كثيرة على الشركات. في معظم الحالات غالباً ما تتم إدارة "التجارة" مركزياً من خلال عدة أدوات: الانتقالات التي تتم داخل الشركة، التحالفات الاستراتيجية، وتجفيف المصادر وغيرها. تسفيد الشركات من مناطق التجارة الواسعة في عدم تعرضها للمساءلة من قبل المجتمعات المحلية والدولية، وهذا بدوره يعزّز آثار برامج الليبرالية الجديدة التي قللت بشكل منتظم حصة العمل من الدخل. كانت التسعينيات الميلادية في الولايات المتحدة الفترة الأولى التي تأتي بعد الحرب، والتي انتقل فيها الدخل بشكل قوي إلى ملاّك رأس المال بعيداً عن الأيدي العاملة؛ إذ إن للتجارة فضاء واسعاً من

التكاليف التي لا تقاس ومنها: دعم الطاقة، استنزاف الموارد وأشياء خارجية أخرى لا تُعد. لها فوائد أيضاً، بالرغم من أن الحذر واجب أيضاً. أفضل هذه الفوائد المرحب بها هي أن التجارة تشجع التخصص، الذي بدوره يقلل من الخيارات المتاحة، ومن ضمن هذه الخيارات طبعاً مقارنة الفوائد، أو ما يعرف بطريقة أخرى "بالتطور". الخيارات والتطور قيمتان مهمتان، وأي محاولة لتقويضهما هي محاولة باهضة الثمن. لو فُرِض على المستعمرات الأمريكية قبول نظام منظمة التجارة العالمية قبل 200 سنة لكانت قد قامت نيو أنجلاند بالاستفادة من عنصر مقارنة الفوائد عن طريق تصدير السمك بدلاً من صناعة النسيج التي مازالت باقية بسبب التعرفة الغالية الثمن والهادفة إلى منع المنتجات البريطانية (أي تطبيق الأسلوب نفسه الذي اتبعته بريطانيا مع الهند). الشيء نفسه يحدث مع الفولاذ والصناعات الأخرى حتى وقتنا الحاضر وخاصة في عهد ريجان الذي اتسم باتباع نظام حماية الأمر الذي أدى إلى تسجيل أرقام قياسية فاقت فترة ما بعد الحرب، حتى لو تجاهلنا اقتصاد قطاع الدولة. هناك الكثير الذي يمكن قوله في هذا الأمر. لكن القصة الكاملة يتم تغطيتها بتطبيق وسائل قياس اقتصادية منتقاة بعناية بالرغم من أنها واضحة ومعروفة للمؤرخين الاقتصاديين والمؤرخين في الجانب التقني.

من المحتمل أن تعزّز قوانين اللعبة الآثار الضارة على الفقراء. تمنع قوانين منظمة التجارة العالمية الآلية التي تستخدمها الدول

الغنية للوصول إلى وضعها الحالي في التطور، كما، أنها في الوقت نفسه توفر لها مستويات غير مسبوقة من الحماية للأغنياء، ومن ضمن ذلك نظام براءة الاختراع الذي يمنع الإبداع والتطور بطرق جديدة، وتسمح أيضاً للشركات الكبيرة بتكديس أرباح ضخمة عن طريق احتكار أسعار البضائع التي يتم تطويرها غالباً بمشاركة شعبية كبيرة.

بموجب الاستخدام الحالي للآليات التقليدية فإن نصف سكان العالم يمثلون دور الحراسة القضائية، في الوقت الذي تكون فيه سياساتهم الاقتصادية تحت إدارة الخبراء في واشنطون. لكن الديموقراطية، حتى في الدول الغنية، تتعرّض للهجوم عن طريق نقل سلطة اتخاذ القرار من الحكومات، التي تستجيب ولو جزئياً لمطالب الجمهور، إلى مستبدّين في القطاع الخاص لا يملكون ذلك النقص. الشعارات الساخرة مثل: "كن على ثقة بالشعب" أو "قلّل من أهمية الدولة" لا تساعد - في ظل الظروف الراهنة - على زيادة السيطرة الشعبية. إنهم فقط ينقلون القرارات من الحكومات إلى أيدٍ أخرى، لكن ليس "للشعب"، بل إلى إدارة المؤسسات القانونية التعاونية، التي يجهلها الجمهور، ذات الطبيعة الاستبدادية في التركيبة الداخلية، كما هو الحال عند المحافظين الذين اتهموا قبل قرن عند معارضتهم اتحاد أمريكا.

لعدة سنوات، لاحظ كل من المتخصصين في أمريكا اللاتينية ومنظمات استطلاعات الرأي أن انتشار الديموقراطية الرسمية في

أمـريكا اللاتينيـة قـد صـاحبـه شـعـور بخيـبـة أمل كـبـيـرة في الديموقـراطيـة وهـو اتجـاه ينذر بالخطر خـاصـة وكمـا يرى المحللون أنه في ازدياد ويربط بين "انخفـاض الثروات الاقتصادية" و"فقدان الثقـة" في المؤسسات الديموقـراطية. وكمـا وضّح العـالم السيـاسي الأرجنتيني أتيليو بورون منذ سنوات خلت أن الموجة الجـديدة في نشـر الديموقـراطيـة بأمـريكا اللاتينيـة قـد تصـادفت مع "الإصـلاحـات" الاقـتـصـادية لليـبـراليـة الجـديدة التي لا تهـتم بالديموقـراطيـة الحـقـيـقـيـة، وهي ظاهرة تمتـد إلى باقي العـالم وبأشكال متنوعة[26].

هذا يبدو صحيحاً حتى في الولايات المتحدة إذ وجد مشروع نفّذته جامعة هارفارد يدرس الاتجاهات السياسية أن "الإحساس بالعجـز" قد وصل إلى مستويات تنذر بالخطر حيث يرى أكثر من النصف من الناس أن تأثيرهم قليل أو أنهم غيـر مـؤثرين إطلاقـاً حـول مـا تقـوم به الحكومـة، وهو اتجـاه زاد في زمن اللبـراليين الجدد[27].

القضايا التي يختلف فيها عامة الشعب عن النخبة (اقتصادياً و سيـاسيـاً وفكرياً) هي خـارج جدول الأعـمـال وخاصـة تلك المتعلقـة بالسياسة الاقتصادية، إذ من الصعوبة أن تجد - على سبيل المثال - مناقشة لقمة الأمريكيتين واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والقضايا الأخرى التي تمثل أهمية كبيرة لعامة الناس. يتم توجيه

الناخبين إلى ما تسمّيه صناعة العلاقات العامة "المميزات الشخصية" وليس إلى "القضايا".

ما تبقّى من معنى للديموقراطية يمكن حصره بالاختيار من بين السلع والبضائع إذ ما فتئ قادة الاقتصاد يوضحون الحاجة إلى فرض "فلسفة العبث" و"فقدان الهدف في الحياة" و"تركيز الانتباه البشري في الأشياء السطحية التي تتضمن الاستهلاك المترف". يقبل الناس - تحت تأثير طغيان هذه الدعاية التي يتعرضون لها منذ الصغر - بغياب المعنى في حياتهم وتَبَعيّتهم متجاهلين تلك الأفكار الحالمة التي تنادي بإدارة حياتهم بأنفسهم. كما أنهم قد يتركون قدرهم تحت تصرّف السحرة في العالم السياسي أو كما يسمّون أنفسهم "الأقلية الذكية" الذين يديرون السلطة ويصلحون لها.

الصراع من أجل فرض ذلك النظام يأخذ أشكالاً عدة، لكنه لا ينتهي ولن ينتهي مادام أن هناك تركيزاً مستمراً لسلطة اتخاذ القرار، ومن المنطقي جداً أن نتوقع من هؤلاء الأسياد استغلال أي فرصة تسنح، في هذه اللحظة يتم استغلال الخوف والألم لدى الشعب من الهجمات الإرهابية. الشيء الخطير لدى الغرب الآن، مع وجود التكنولوجيا الحديثة، هو أن تفقد احتكار استخدام العنف مبقيةً فقط على السيطرة الواسعة.

لكن ليس هناك حاجة لقبول هذه القوانين، وعلى الذين يهتمون لمصير هذا العالم وسكّانه أن يتخذوا طريقاً مختلفاً تماماً. الكفاح الشعبي، وخاصة ذلك الذي يقوم به أهل الجنوب، ضد

"العولمة" التي تهتم فقط بحقوق المستثمرين هو الذي أثّر في لغة العولمة، وإلى حد ما في ممارسات أسياد الكون الذين سيبقون مدافعين عنها بشدة. سجلت هذه الحركات الشعبية نجاحاً غير مسبوق من حيث الحجم وعدد المناصرين والتعاطف الدولي وخير مثال مهم على ذلك هو اجتماعات المنتدى الاجتماعي العالمي WSF المستقبل إلى حد كبير يقع في أيديهم، ومن الصعوبة المبالغة في تقدير أمر خطير مثل هذا.

---

(1) هذه نسخة معدلة من محاضرة بعنوان "عالم بلا حروب" ألقيت في المنتدى الاجتماعي العالمي في أليقري بالبرازيل بتاريخ 1 فبراير 2002، كما ظهرت نسخة سابقة من هذا العمل في هذا الكتاب:

Otero, Carlos (ed.) (2003) Radical Priorities, AK Press, Okland, Calif.

(2) انظر كتاب تشومسكي (Deterring Democracy (Verso,1991 في تقرير استراتيجية الأمني الوطني لعام 1990وغزو بنما، وردود الفعل الفورية لحادثة سقوط جدار برلين الذي أنهى الحرب الباردة. انظر أيضاً كتاب تشومسكي \(World Orders Old and New (Columbia,1994 الفصل الثاني حول ردود الفعل المتحمسة في الصحافة الاقتصادية حول الأسلحة الجديدة التي تم توفيرها للاستخدام ضد العمال الغربيين المدللين وحياتهم المترفة.

(3) De Jenquieres,Guy (2001) "Power elite at Davos may be eclipsed by protesters", Financial Times,24 January.

(4) World Orders Old and New, Chapter 2 (انظر الملاحظة الثانية).

(5) De Jonuires, Guy (2001) " Power elite at davos may be eclipsed by protestors," Financial Times, 24 January.

(6) Lewis, A (2001) "The golden eggs," New York times, 10 March.

(7) Nevins, Joseph (2002) Operation Gatekeeper, Routledge, New York.

(8) يقول هذا التقرير

Quinlan, Joseph and Chandler , Marc (2001)"The US trade deficit: a dangerous obsession,"Foreign Affairs, May- June إن ثلثي الواردات الأمريكية من المكسيك هي بين الشركات المتعددة الجنسيات والفروع. الإحصائيات قبل تلك الاتفاقية كانت تشير إلى النصف فقط.

(9) National intelligence Council (2000) Global Trends 2015, NIC, Washington DC.

(10) هذا ما يقوله الدبلوماسي التاريخي و كبير المؤرخين في وكالة الاستخبارات الأمريكية جيرالد هينز في كتابه " أمركة البرازيل" في Scholarly Resources , 1989 واصفاً السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية.

(11) انظر الملاحظة الثانية.

(12) US Space Command (1997) Vision for 2020, febraury.

(13) هناك الكثير من المراجع ومن ضمنها مايلي:

Weisbort, Mark, Naiman, Robert and Kim, Joyce (2003) The Emperor has No Growth : Declining economic growth rates in the era of globalization, Center for Economic and Policy Research, Washington DC, September ; Felix, David (1998) "Asia and the crisis of financial globalization,"in Baker , Dean , Epstein, Gerald and Pollin, Robert (eds) Globalization and Progressive Economic Policy, Cambridge University Press, ومجموعة آخرى من المقالات حول الموضوع نفسه في هذا الكتاب نفسه.

(14) (Stiglitz, Joseph (1996) World Bank Research Observer 11:2, August.

(15) Ocampo, Antonio (2001) "Rethinking the development agenda ," American Economic Association annual meeting , January.

(16) انظر من ضمن المراجع ما يأتي:

Eatwell, John and Taylor, Lance (2000) Global Finance at Risk, New Press ,New york; Felix(1998) and other articles in Epstein and Pollin وانظر الملاحظة رقم 13.

(17) Mahon, James (1996) Mobile Capital and Latin American Development , Pennsylvania State University Press, Pheladelphia. Canova, Timothy (1999) "Banking and financial reform at the crossroads of the neoliberal contagion,"American University International Law Review 14:6; Brooklyn Law Review (1995) "The transformation of US Banking and Finance ,"60 : 4 .

(18) DePalma, Anthony (2002) "WTO pact would set global accounting rules,"New York times , 1 March.

(19) Human Rights Watch (2001) Trading Away Rights , Human rights Watch, Apil. Economic Policy Institute (2001) NAFTA at Seven, , Economic Policy Institute , April.

(20) Conger, Lucy (2001) "Mexico"s long march to democracy ,"Current History, Febraury.

(21) Millman, Joel (1999) "Is the Mexican model worth the pain "" Wall Street Journal , 8 March, cited by Greenfield, Gerard (2001) " The toxicity of NAFTA"s ruling," Against the Current, January/Febraury . Bach, Robert L (undated) Campaigning for Change : Reinventing NAFTa to Serve Immigrants. Working Paper Series Number 248, Latin American Program , Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington DC.

(22) DePalma, Antony (2001) Talks tie trade in the Americas to democracy," New York Times, 23 April, p1 .

(23) Financial Times (2001) "Breathless at the Summit," 23 April.

(24) انظر إلى الدراسات الفصلية، معهد السياسات الاقتصادية The State of working America .

(25) Greenspan, Alan, testimony before Senate Banking Committee , Febraury 1997, cited by Editorial , Multinational Monitor, March 1997. World Bank (1995) : Workers in an integrated

world, Oxford University Press, Oxford, cited by Levinson, Jerome (1999) " The international financial system : a flawed architecture,"Fletcher Forum Winter/Spring.

(26) Boron, Atilio (1996) " Democracy or neoliberalism "" Boston Review, October/November ; see his State and Democracy in latin America (Lynne Reinner, Boulder, Colo., 1996).

(27) Patterson, Thomas (2000) "Will Democrats find victory in the ruins""Boston Globe Op-Ed, 15 December; "Point of agreement : we"re glad it"s over,"New york Times Op-Ed, 8 November ; The Vanishing Voter (Knopf, 2002), p 126.

انظر أيضاً مقالاتي حول الانتخابات في مجلة

Z magazine , January and Febraury 2001 .





2

بريطانيا ومجموعة الدول الثمان: بطل فقراء العالم[1]

مارك كيرتيس

في عام 2005، استضافت بريطانيا قمة مجموعة الدول الثمان في غلينيغلز في سكوتلندا حيث أعلن وزراء العمل الجدد بصخب شديد التزامهم بقضايا التنمية في العالم. لكن ينبغي لنا أخذ هذه المواقف العلنية على محمل الجد.

بحسب قول رئيس الوزراء البريطاني توني بلير: " النمو الحقيقي يكون فقط عن طريق الشراكة، وليس عن طريق ما تمليه الدول الغنية على الفقيرة، أو عن طريق ما تطلبه الدول الفقيرة من الدول الغنية، بل يكون ذلك عن طريق التكافؤ بين الحقوق والمسؤوليات." [2] هذا هو عالم بلير - حيث لا يحق للفقراء المطالبة بأي شيء من الأغنياء، وهذا هو أيضاً العالم الذي يقضي نصف سكانه في فقر مدقع حيث يصل الدخل اليومي إلى دولارين أمريكيين فقط، بينما يتمرّغ مجموعة صغيرة من الأغنياء على ثروات هائلة لا يعرفها مئات الملايين من الناس. في هذا الموقف،

هل لدى الفقراء قدرة على "طلب شيء من الأغنياء" وليس فقط مجرد "التكافؤ بين الحقوق والمسؤوليات"؟

ما يراه بلير ينعكس أيضاً على ما يراه المستشار جوردن براون الذي خطط "اتفاقاً عالمياً جديداً" يعتمد على الدول الغنية والفقيرة في "الوفاء بالتزاماتنا". "التزامات" الدول الفقيرة هي أن "تتابع تحقيق الاستقرار وخلق الظروف المناسبة لاستثمارات جديدة. أما التزامات الدول الغنية فهي "فتح أسواقنا ونقل الثروات."[3] قد يعتقد بعض الناس أن الدول الفقيرة ليس لديها أية التزامات تجاه الدول الغنية بعد قرون عديدة عانت فيها الدول الفقيرة من الاستغلال والفقر المدقع الناتج بسبب تطبيق نظام اقتصادي عالمي ألحق بهم الضرر. لكن كلاّ، فعلى الذين يملكون القليل من المدارس والخدمات الصحية والماء الزلال حسب رؤية نظام حزب العمال الجديد "التزامات" لنا فيما يتعلق بمساعدة شركاتنا على تحقيق زيادة في الأرباح (وخلق ظروف مناسبة لاستثمارات جديدة).

ومع ذلك فإن الرأي الإعلامي العام والثقافة الليبرالية السياسية ترى أن بلير وبراون هم أبطال العالم الفقير. دائماً ما يتم الإشادة بسياساتهم في تقديم العون في إفريقيا وحتى في التجارة كما يروجون لذلك مؤخراً، وعلى الرغم من أنهم قد يكونون كذابين ومجرمين في قضية العراق إلا أنهم ملتزمون بالقضايا الدولية. هذا حكم غير عادي لأننا لو تركنا الخطاب

المستخدم جانباً لاتضح لنا أن وزراء الحكومة قد صرحوا علناً بأهدافهم التي تبدو صادقة مع سياساتهم الفعلية. هذا أمر من السهل تحديده لو دققنا النظر أكثر.

المنظّرون الليبراليون الجدد

الحقيقة الواضحة هي أن بريطانيا تحت حكم حزب العمال الجديد هي أحد أبطال العالم بنموذجه الاقتصادي الليبيرالي الجديد المفروض بالقوة على بقية أجزاء العالم، والذي تسبّب في زيادة الفقر وعدم المساواة. الأولوية الأساسية التي تهم بريطانيا -كما حاولت توثيق ذلك في كتبي الأخيرة[4]- هي مساعدة الشركات البريطانية السيطرة على ثروات الدول الأخرى. الهدف المصرح به هو الانفتاح على الأسواق الأجنبية. تقول سكرتيرة التجارة باتريشيا هوايت: "نحن نريد أن نفتتح أسواقاً محمية في الدول النامية". جولة جديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية "هي الطريقة الأفضل للتأكد من أن أعمالنا التجارية تستفيد وتسهم في النمو الاقتصادي المستقبلي في أي مكان في العالم"، كما عبرت بذلك صراحة في يوليو 2001 [5].

وتضيف هوايت: "افتتاح الأسواق و خفض الضرائب حول العالم سوف يخلق فرصًا جديدة لقطاعات الخدمة لدينا." وبالطريقة نفسها أكدت وزيرة التجارة بارونيس سيمونز لمجموعة تجارية كبيرة ومؤثرة أن الحكومة ملتزمة "بالعمل معكم من أجل كسر الحواجز التجارية" وقالت: إن "هناك الكثير الذي يجب عمله في الهند وأسواق أخرى من

أجل تمكين الصناعات من الوصول إلى الأسواق[6]. وكتبت سكرتيرة التجارة السابقة مارجريت بيكيت في جريدة الفاينينشيال تايمز أن الهدف الرئيس لقسم التجارة والصناعة:

> *هو الاستمرارية في تحسين الظروف داخل الوطن وخارجه من أجل أن تزدهر الأعمال التجارية البريطانية.. يجب أن تنتشر الأعمال التجارية البريطانية في جميع أسواق العالم بالسهولة نفسها التي تجدها داخل الوطن من دون أن تُواجه بتعرفة جمركية عالية أو تنظيمات تمييزية أو إجراءات بطيئة غير ضرورية[7].*

تكرر هذا الهدف نفسه في الوثيقة البيضاء في التجارة التي أعدت في يوليو 2004:

> *تلعب حكومة المملكة المتحدة دوراً رئيساً على مستوى السياسة الدولية للتأكد من إيقاف أي إخلال تحدثه تدخلات الحكومات الأخرى؛ وذلك من أجل أن تنافس المملكة المتحدة في الأسواق العالمية في الوقت الذي تجني فيه أقصى الأرباح الممكنة من السلع المستوردة[8].*

تأمين الوصول إلى الأسواق العالمية هو هدف "التحرر" الاقتصادي. وبموجب نظام حزب العمل الجديد، أصبحت بريطانيا البطل والقائد المفضل في عالم التحرر الاقتصادي الذي تريده مطبّقاً في جميع الدول. يمكن النظر إلى السياسات التي طبقتها

الحكومة، مثل فرض التعرفة الجمركية على السلع المستوردة من أجل حماية أسواقها من المنافسة التي قد تقوّض من الصناعة المحلية أو الزراعة، على أنها خارجة عن القاعدة بالنسبة للدول النامية ("تشويه التجارة"، كما يقول معتقدهم). "التحرر الاقتصادي هو الطريق المؤكد الوحيد" للنمو الاقتصادي والازدهار للدول النامية، كما يقول توني بلير بإيمان راسخ[9].

هدف الشمال الغني هو "حجز" كل الدول داخل هذا الإطار المفروض بينما تقوم منظمة التجارة العالمية بدورها كمؤسسة تنظّم الاقتصاد العالمي. يقول المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية WTO بيتر سذرلاند، على سبيل المثال: إن هدف المفاوضات التجارية هو توسيع التحرر الاقتصادي ليشمل "معظم جوانب السياسات المحلية الرامية إلى التأثير على التجارة الدولية والاستثمار. ترويج هذا المُعتقَد الاقتصادي الأحادي الذي يجب أن يناسب الجميع يفيد فقط الشركات العالمية. وكما يقول الاقتصادي التجاري في البنك الدولي: "الهدف من منظمة التجارة الدولية WTO هو الفائدة من التصدير للشركات الضخمة في الدول التجارية والمتقدمة صناعيا." إذن غرض سياسة الاقتصاد الدولي، كما يوضح لورنس سمرز وهو أحد موظفي البنك الدولي السابقين وأحد أعضاء غدارة بيل كلينتون، "هو توفير الاستثمار الجيد للشركات التابعة لمنظمة التعاون والنمو الاقتصادي OECD [10].

لو كانت هناك جائزة لأفضل من استغل أحداث الحادي عشر من سيبتمبر لغايته الذاتية لكانت سكرتيرة التجارة باتريشيا هوايت

أحد المنافسين الأوائل عليها. اقترح أحد المساعدين لسكرتير النقل ستيفن بايرز في مذكرة داخلية استغلال الحادي عشر من سيبتمبر في تنفيذ بعض السياسات التي لم تجد قبولاً شعبياً، الأمر الذي أدى إلى مطاردة الاثنين - المساعد وبايرز - إعلامياً لأسابيع، حيث انتهى الأمر إلى استقالة بايرز في النهاية. وعلى العكس من ذلك، فقد قالت هوايت ما هو أسوأ من ذلك عندما وصفت الهجمات على مركز التجارة العالمي على أنه "أيضاً هجوم على التجارة العالمية." "لهذا يجب أن نرد عن طريق عقد جولة تجارية جديدة" و"محاربة الإرهاب بالتجارة "في مفاوضات منظمة التجارة العالمية WTO التي كانت ستعقد بعد شهرين من حديثها هذا[11]. أي استغلال موتى الحادي عشر من سيبتمبر في السير قدماً نحو تطبيق "التحرر" على فقراء العالم.

في قمة منظمة التجارة العالمية التي عقدت في قطر، قادت بريطانيا الطريق نحو عقد جولة تجارية أخرى جديدة يمكن أن تُضاف فيها قضايا جديدة مثل: الاستثمار أو التحصيل إلى طاولة المفاوضات في قمة منظمة التجارة العالمية. لكن هذا وجد اعتراضاً من الدول النامية التي استطاعت تكوين جبهة موحدة منعت فيها الدول الغنية من تحقيق هذا الهدف. وبعد سنتين تمكنت بريطانيا والاتحاد الأوروبي من دفع هذه القضايا الجديدة قدماً في الاجتماع الوزاري في كانكون أواخر عام 2003 - أيضاً اتحدت الدول النامية مرة أخرى وأجبرت الاتحاد الأوروبي على الانسحاب.

أحد الأهداف البريطانية الرئيسة في منظمة التجارة العالمية WTO هو الحصول على اتفاق عالمي في الاستثمار يفرض على كل الحكومات "معاملة متساوية" للأعمال التجارية المحلية والعالمية في العديد من المناطق الاقتصادية المهمة. هذا يمثل كارثة للعديد من الدول النامية: قام التنمويون الناجحون في الماضي بالاهتمام بشركاتهم المحلية وتنميتها لتصبح منافسة للشركات العالمية، وزيادة التنمية الوطنية. لو تم فعلاً تطبيق المعاملة بالمثل مع الشركات الأجنبية فإن هذا يعني إلغاء سياسة التنمية وستتم السيطرة على السوق المحلية للشركات الأجنبية. وبالتالي فإن الربح سيعود إلى موطن هذه الشركات وسيتم استنزاف المصادر النادرة للثروة في البلدان الفقيرة.

حاولت بريطانياالمضي قدماً في تطبيق "معاملة المستثمرين بالطريقة نفسها التي يتم فيها معاملة المستثمرين المحليين - ملكية الشركة لا ينبغي أن تكون لها علاقة بتطبيق التنظيمات والقوانين المحلية". هدف هذا الاتفاق العالمي - كما تقول بارونيس سيمونز - هو "إيقاف محاولات الإصلاح في الجانب الاستثماري لهذه الدول "أي بمعنى التأكيد على تشجيع استخدام النموذج ذي الحجم الواحد الذي يناسب الجميع [(12)].

كانت بريطانيا أحد الداعمين الأقوياء لاتفاقية الاستثمار متعددة الجوانب MAI التي حاولت فيها دول الشمال المفاوضة في منظمة التعاون والنمو الاقتصادي OECD، لكن هذا الأمر قد تم

التغاضي عنه بعد حملات مناوئة قامت بها منظمات غير حكومية NGO لو تمت فعلاً الموافقة على اتفاقية MAI قانونياً، فإن ذلك سيؤدي بالتأكيد إلى أن تكون الشركات أقوى بكثير من الحكومات المنتخبة، الأمر الذي سيؤول إلى التوسع في حقوق الاستثمار في جميع أنحاء العالم. لكن بعد انهيار المحادثات قالت الحكومة البريطانية فوراً: إن "من الأفضل أن نبدأ من جديد في منتدى آخر"، ليس في منظمة التعاون والنمو الاقتصادي OECD، مما يعني التزامها "بالهدف البعيد المدى" بمتابعة مفاوضات الاستثمار في منظمة التجارة العالمية[13].

وعند سؤال وزير التجارة بريان ويلسون عن مدى الحاجة إلى اتفاقية دولية للاستثمار من قبل اللجنة البرلمانية أجاب إنه "بالنظر إلى حاجة الشركات البريطانية إلى مثل هذه الاتفاقية أستطيع أن أؤكد لكم أن هذا موضوع يثار بشكل منتظم من قبل الشركات البريطانية التي تستثمر بالخارج"[14].

كما قامت الحكومة بشكل ثابت بدور الحليف في الأعمال التجارية الكبيرة في المفاوضات الجارية حول قطاع الخدمات المعقودة في منظمة التجارة العالمية. أخبرت وزيرة التجارة بارونيس سيمونز أعضاء شركة الخدمات المالية الدولية في لندن - وهي مجموعة تجارية كبيرة ضاغطة - أنه في وايتهول سيتم "البحث عن بيئة تجارية دولية ستنافس فيها وستزدهر الأعمال التجارية البريطانية." وأضافت: "آمل أن تروا هذه الحكومة على أنها

حليفكم المهم في السير قدماً نحو تطبيق تلك الخطة" ومن خلال أيضاً منظمة التجارة العالمية WTO ثم بعد الاجتماع الوزاري في قطر، قالت سيمونز إن: مفاوضات منظمة التجارة العالمية "تقدم فرصة هائلة للأعمال التجارية البريطانية والأوروبية. "في قطاع الخدمات، "نحن بحاجة إلى الاستمرار في التأكيد على ضمان المصالح الاقتصادية البريطانية المهمة خارج الوطن"[(15)].

يمثل قطاع الخدمات عملاً تجارياً كبيراً في بريطانيا التي تعد ثاني أكبر مُصَدِّر في العالم بمبلغ يصل إلى 67 بليون جنيه إسترليني في عام 2000م، ورابع أكبر مستورد. وتؤكد سيمونز أن "ممارسة التجارة دولياً في قطاع الخدمات تمثّل أهمية كبيرة لبريطانيا أكثر منها لدى العديد من الدول" وهذا يبين لماذا - في نظر منظري التحرر في حزب العمال الجديد - "الأسواق المفتوحة هي مصلحة اقتصادية أساسية وضرورية لآدائنا الاقتصادي؟"[(16)].

أهمية وحدة التنمية الدولية DFID

أنشأ حزب العمال الجديد أداةً جديدة لتعزيز تلك المصالح هي وحدة التنمية الدولية DFID: هناك مشروع اقتصادي متطرف تحاول الحكومة الحالية القيام به تحت حجة أن "التحرر" العالمي سيساعد في التنمية وإنهاء الفقر. تم طرح العديد من المبادرات وإلقاء العديد من الخطابات الوزارية من أجل ضمان نجاح سياسات حزب العمال مع التشديد على أن التجارة هي "شريك" في عملية التنمية. وبالفعل فإن هذه الوحدة الجديدة لم تخف

حقيقة أنها تقوم بدور ضاغط عالمي قوي من أجل مصلحة المشاريع التجارية الكبيرة. انظر مثلاً إلى خطاب كلير شورت سكرتيرة التنمية الدولية أمام رجال الأعمال في لانكاستر هاوس في أبريل 1999م:

> *الافتراض القائل إن واجباتنا الأخلاقية ومصالحنا التجارية في حالة تعارض هو افتراض زائف. أنا أتوق إلى زيادة تأثير مصلحتنا المشتركة في التجارة والتنمية عن طريق العمل سوياً في شراكة.. حيث يمكن أن نصل إلى الحكومات ونؤثر في المنظمات الجماعية - كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .... IMF أنتم على دراية تامة بالعقبات التي تواجهها الأعمال التجارية في أي بيئة تنظيمية للاستثمار في أي دولة. أفكاركم في تجاوز هذه العقبات مفيدة في تطوير استراتيجيات بلدنا. يمكن أن نستخدم هذا الفهم في إجراء حواراتنا مع الحكومة والمنظمات الدولية حول فكرة الإصلاحات هذه*(17).

إذن تقدم وحدة التنمية الدولية DFID نفسها على أنها أداة في تكييف السياسات التي تضعها المنظمات الدولية وحكومات الدول النامية. هذا يمكن اعتباره اعترافاً شريفاً على الأقل، وقد كان موضوع العديد من الخطابات الأخرى التي ألقيت بواسطة وحدة التنمية الدولية ووزراء التجارة والصناعة.

تعمل وحدة التنمية الدولية على تقليل مخاطر المستثمر الخاص في الدول النامية "وخلق بيئة ودّية" و"بيئة تجارية أكثر

تميزاً". ويمثل قسم الشراكة التجارية في وحدة DFID نقطة اتصال أولية لمثل هذه الأعمال التجارية، كما أنه يبحث عن "الطرق التي يمكن أن تقوم فيها هذه الوحدة في تحسين البيئة المناسبة للاستثمار المربح خارجياً وكيف يمكن أن نسهم في تشغيل القطاع المالي خارجياً". هذه الوحدة أيضا تعمل مع برنامج الشراكة التجارية في التنمية التابع للبنك الدولي والذي يشمل الحكومات والمشاريع التجارية وبعض المنظمات غير الحكومية في الماء والمواصلات وقطاعات الصناعات المستخرجة الأخرى. برامج المساعدة الثنائي "يوفّر لحكومات الدول النامية المشورة والخبرة التي تساعدها في جذب أموال القطاع الخاص. "كما تقوم بدعم برامج المشورة في قطاعات البنى التحتية التابعة للبنك الدولي الذي يقدم "المشورة" في الإطارات التنظيمية لجذب الاستثمارات الأجنبية[18].

محلياً وخارجياً، تقوم الحكومة بالدعاية بشكل نشيط نحو الإقلال من الإجراءات التي تنظم الأعمال التجارية، حيث تقول كلير شورت "الطريقة المثلى هي أن تحترم الشركات الكبيرة حقوق العمّال وتوفير أسباب الصحة والسلامة لهم وتوفير الأوضاع المرضية لهم في التوظيف... تدوين قوانين العقوبة... غالباً ما يكون مجدياً أكثر من التنظيمات"[19].

قد يكون من المدهش أن يعتقد قائد من حزب العمال بترك الشركات التجارية تضمن بنفسها احترام حقوق العمّال! لكن ليس ذلك صحيحاً إذا كانت الاستراتيجية هي لعب دور الحماية

للأعمال التجارية الدولية. الرفض الدائم الذي يقوم به حزب العمال للاقتراحات التي تطالب بتطبيق اللوائح الملزمة للشركات في حماية العمال تتناقض بشدة مع دعم الحزب الصاخب للوائح منظمة التجارة العالمية الملزمة قانونياً والتي تفيد الشركات. البرنامج الواضح لأي حكومة بريطانية مهتمة بترويج برنامج تنموي إيجابي سيكون في كبح جماح الجوانب الأكثر سوءاً في نشاطات الشركات الدولية التي تعمل خارج الوطن TNC اختار حزب العمال الطريق المعاكس وهو مساعدة هذه الشركات وتقديم الدعم لها واستصدار القرارات التي تقف بجانبها. لا أجد أي تصريح من قبل الحكومة تنتقد فيه بشدة التأثيرات الضارة لهذه الشركات على فقراء العالم.

تحت نظام حزب العمال، يُستخدم برنامج المساعدة بشكل صريح في دفع عجلة العولمة المنظَّمة، كما تكشف ذلك باستمرار حركة التنمية العالمية. WMD بيّنت المساعدة المسيحية لدولة غانا أن الحكومة البريطانية ربطت بين السماح بوصول المساعدة بقيام الحكومة الغانية بتخصيص خدمات المياه حيث جمّدت وحدة التمية الدولية DFID عشرة ملايين جنيه استرليني للمساعدة في توسيع موارد المياه في مدينة كوماسي حتى يتم استلام مناقصات الشركات التي تقدمت للعمل في توسعة موارد المياه في غانا. أيضاً توسّطت هذه الوحدة لدى معهد آدم سميث - وهو أحد تجار الجملة المدافعين عن الخصخصة - في أن يقوم بتقديم" المشورة "

للحكومة البريطانية في إعادة بناء قطاع المياه في غانا. تنتظر شركات البناء والمياه البريطانية بفارغ الصبر للاستفادة من التخصيص[20].

كشف تقرير حديث نشرته منظمة "الحرب على الإملاق" أن الحكومة البريطانية وفّرت أكثر من 100 مليون جنيه استرليني كدعم مالي جاء من دافعي الضرائب إلى شركات اسشارية مثل: معهد آدم سميث وشركة هالكرو وشركة KPMG للخدمات من أجل دفع عملية الخصخصة[21]. تضغط الحكومة بشدة من أجل تخصيص قطاع المياه والخدمات الأخرى في جميع أنحاء العالم. يقول رئيس وحدة التنمية الدولية DFID وموظفها الحكومي "نحن نقوم بزيادة دعمنا لعمليات التخصيص في أكثر البلاد فقراً من قطاع الكهرباء في الهند إلى صناعة الشاي في نيبال"[22].

الفروقات بين الدول النامية التي تُجبر على قبول مخططات الدول الشمالية لا تكاد تذكر، حيث تستخدم الدول الشمالية وسائل لتحقيق مآربها. وبالفعل، بالرغم من أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO لا تطلب من الدول النامية تخصيص قطاع الخدمات لديها، على سبيل المثال، إلا أن هذا يحدث بشكل عملي بسبب الضغوط التي تُمارس خارج نطاق منظمة التجارة، كما حدث في غانا. وكما تقول بارونيس سيمونز فإن التخصيص "ظاهرة متزايدة عالمياً... وهي تحدث بشكل مستقل تماماً عن مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات أو ما يعرف بالجاتس GATS [23].

وجهة نظر الحكومة

ماذا لو كانت وجهة نظر الحكومة أنها تقوم ببرنامج تنموي نافع؟ أولاً يمكن القول بصحة هذا الرأي إذا تجاهلنا الكم الهائل من الدلائل التي تشير إلى وجود إستراتيجية واضحة جداً في تعزيز العولمة المنظمة وتقديم الدعم للمشاريع التجارية التي تكلمنا عنها. لكن هناك قضايا ثلاث واضحة على نحو خاص تدحض تلك الحجة وهي: التجارة، المساعدة، والدّين.

في التجارة، تتخذ الحكومة شعاراً تروج بها لـ " التجارة العادلة والحرة" وهو شعار مركب من سياستين متناقضتين قد يعتقد بعض الناس بعدم أهميتها، لكن الحالة ليست كذلك؛ فالحكومة تستقبل ثناء كبيراً داخل أروقة بعض الشركات غير الحكومية ومن قبل القنوات الإعلامية العامة بسبب أن الحكومة برعت في فتح السواق الأوروبية للدول النامية وتذليل العقبات الاقتصادية. حين يقوم الاتحاد الأوروبي بمنع الوصول إلى السوق الأوروبية وفي الوقت نفسه اقتحام أسواق الدول النامية بالقوة فإن هذا يمكن اعتباره نفاقاً عظيماً، وقد كانت الحكومة البريطانية صريحة بهذا الخصوص. لكن الحقيقة هي أن الحكومة ترى أن فتح الوصول إلى السوق أمام الدول النامية هو مجرد طعم للدول النامية من أجل أن تفعل الشيء نفسه، حيث يقول وزير التجارة السابق ريتشارد كابون إن الوصول إلى السوق الأوروبية "هي الرسالة التي نحتاج التأكيد عليها داخلياً إذا أردنا العالم الثالث أن يوافق على جولة أخرى من محادثات منظمة التجارة العالمية WTO، أو بمعنى آخر دفع عجلة التحرر[24]. من الخرافة التصديق أن عملية

التحرر تخلق مجالاً متساوياً بحيث تستفيد كل الدول على نحو متساو، بل إن الصحيح هو أن المنظمات غير الحكومية هي التي تستفيد من افتتاح أسواق جديدة.

المجال الآخر الذي تلقى الحكومة بسببه الثناء غالباً هو المساعدة الدولية المتزايدة للدول الفقيرة. زاد حزب العمال ميزانية المساعدة بشكل لافت بعد ميزانية ضعيفة عند نهاية حكم حزب المحافظين. لكن، كما ذكرنا آنفاً، تستخدم المساعدة بالضغط على حكومات الدول النامية في الإسراع بتطبيق سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة الذي بدوره يقوض من أي دور يمكن أن تقوم به هذه المساعدة. على سبيل المثال؛ أعلنت الحكومة عن مبادرة المساعدة التي جاء بها جوردن براون المسماة بالمساعدة المالية الدولية IFF التي لقيت استحساناً كبيراً من أجل مضاعفة المساعدة الدولية. يرى تحليل حركة التنمية العالمية WMD أن هذه المبادرة ستؤدي إلى التقليل من المساعدات على المدى البعيد. علاوة على ذلك فإن مثل هذه المساعدة تبقى مرتبطة بموافقة الدول النامية على "الانفتاح إلى التجارة والاستثمار". وقد ألغت الحكومة المساعدة الرسمية المقيدة - أي تلك التي تُعطى تحت شرط شراء بضائع من المتبرّع - لكن استخدام مثل هذه "المساعدة العولمية" في ازدياد.

الشيء نفسه يمكن أن يُقال عن قضية إعفاء الدَّين. في هذا المجال، سجلت بريطانيا رقماً قياسياً إيجابياً أكثر من حكومات الدول الثمان. وكان ذلك بسبب الضغط الجماهيري - خاصة الحملة

الاحتفالية 2000 المطالبة بإلغاء ديون الدول الفقيرة - والتي دفعت بالحكومة إلى اتخاذ موقف تقدمي. مع ذلك فإن إعفاء الدَّين يمكن أن يحدث إذا التزمت الدول بشرط تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تتطلب اتخاذ سياسات اقتصادية متحررة كمكافأة للدول النامية التي تشجّعهم، وهذا الأمر شبيه ربما بحالة الطبيب الذي يعطي مرضاه الأسبيرين في الوقت الذي يحقنهم بمرض عضال مميت. الحقيقة أن إعفاء الدين هو مجرد وسيلة تُمارس على الدول النامية - أداة سلاح لتعزيز العولمة المنظمة - وهو ما يفسّر على نحو معقول انجذاب حزب العمال نحوه.

في هذا السياق، تبقى مهمة مقيمي الحملات المناوئة هي في التأكيد على أن كشف الخطاب الحكومي واطلاع الجمهور بدقة على السياسات التي يتم استخدامها باسمهم. على المدى القصير، يجب أن تزداد فعالية هذه الحملات التي تتحدى سياسات الحكومة؛ وعلى المدى البعيد، فإن الجهود يجب أن تتضاعف من أجل تشجيع حركة العدالة العالمية من أجل تغيير العولمة المنظمة والبحث عن بدائل أخرى عادلة.

---

(1) هذا المقال نسخة معدلة مأخوذة من كتاب:
Web of Deceit: Britain's real role in the world, Vintage, London, 2003, chapter 9.

(2) خطاب للرئيس توني بلير، كيب تاون، 8يناير 1999، . www.dfid.gov.uk

(3) خطاب ألقاه جوردن براون في نيويورك، 16 نوفمبر 2001، www.hmtreasury.gov.uk .

(4) انظر الكتاب المذكور في الملاحظة رقم 1 وأيضاً هذا الكتاب:
Unpeople: Britain?s secret human rights abuses, Vintage, London, 2004 .

(5) من خطاب باتريشيا هوايت في واشنطون 24 يوليو 2001، www.dti.gov.uk .

(6) من خطاب لبارونيس سيمونز في لندن 13 فبراير 2002، www.fco.gov.uk؛ " هوايت ترحب بالتقدم في اتفاقية التجارة العالمية في قمة الدوحة "، من دون تاريخ، . www.dti.gov.uk

(7) Becket, Margaret (1997) ?Towards full market access?, Financial Times.10July

(8) Secretary of State for Trade and Industry(2004) Trade and Investment White Paper 2004 : Making globalization a force for good , July, Cm6278, p 61

(9) من خطاب لتوني بلير في دافوس، 18 يناير 2000، www.pm.gov.uk

(10) ذكر في كتاب:
Dunkley, Graham (2000) The Free Trade Adventure : The WTO, the Uruguay Round and globalism, Zed, London, p 232; Finger, J Michael and Schuler, Philip(1999) ?Implementation of Uruguay Round commitments : The development challenge,?world Bank, imeo, July .

(11) من خطاب لباتريشيا هوايت في لندن، 6 نوفمبر 2001، www.dti.gov.uk .

(12) من خطاب لجورج فولكيس في باريس 20 سبتمبر 1999، www.dfid.gov.uk؛ وخطاب لبارونيس سيمونز في 13 مايو 2002، www.dti.gov.uk .

(13) مجلس العموم، هانسارد، 17 نوفمبر 1998، 530.

(14) لجنة الاختيار في التجارة والصناعة (1999) التقرير الثالث، الدورة 1998/99، الفقرة 126 www.publication.parliament.uk/pa/cm199898.

(15) من خطاب لبارونيس سيمونز في لندن 13 فبراير 2002، www.fco.gov.uk .

(16) من خطاب لبارونيس سيمونز في 24 أبريل 2002، www.fco.gov.uk

(17) من خطاب لكلير شورت في لندن، 20 أبريل 1999، . www.dfid.gov.uk

(18) انظر Web of Deceit (الملاحظة رقم 1)، ص 470، ومــلاحظة 14 لمعرفة المصادر.

(19) من خطاب لكلير شورت في 30 مايو 2000 م، . www.dfid.gov.uk

(20) Christian Aid(2001) Master or Servant ? Christian Aid, London

(21) War on Want (2004) Profiting from Poverty , War on Want, London.

(22) من خطاب لجون فيريكر في 9 ديسمبر 1997، www.dfid.gov.uk

(23) من خطاب لبارونيس سيمونز في 24 أبريل 2002، www.fco.gov.uk

(24) من خطاب لريتــشــارد كــابورن في 7 مــارس 2001، www.dti.gov.uk



3

الديموقراطية

كولين ليز

بينما ينعزل قادة العالم خلف أسوار سياتل أو جنوة، أو الارتقاء إلى الأوكار العالية في الدوحة أو كاناناسكيس (أو جلينيقلز)... فإنهم يبقون العالم بعيداً عن مداولاتهم. لم يبق لنا إلا الصراخ ظلما... يقلّلون من شأننا، بعبارة أخرى، إلى درجة وصفنا بالغوغائيين، ثم يقومون بشتم هذا الشيء الذي أنشأه... هم - أي أولئك الأقل عدداً والأقل تمثيلاً لأقليات العالم - يفرضون على الآخرين تفويضاً ليس من حقهم ثم يتهموننا بعد ذلك بعدم الشرعية. دورهم غير المشروع الذي لم يجرب بعد هو الهيمنة.

جورج مونبيوت، سنّ الإدراك، ص 84

الصفتان الأكثر وضوحاً للدول الثمان هما أنهما أقرب ما تكون إلى حكومة عالمية، وأنها غير ديموقراطية بالكامل. تم افتتاح المجموعة أول مرة عن طريق الرئيس نيكسون في عام 1973م لمعالجة عدم الاستقرار المالي في العالم والناتج أساساً من تخلّيه

عن قضية قابلية الدولار للتغيير في أعقاب أزمة النفط وما كان يراه القادة المتحدون ومستشاروهم على أنها "أزمة سلطة". بدأت المجموعة باجتماعات لوزراء المالية ثم بعد ذلك الرؤساء الأربعة للولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة. أصبحت بعد ذلك تُعرف بمجموعة الدول الست أو G6 في عام 1975 عندما تم دعوة اليابان وإيطاليا للانضمام، ثم أصبحت الدول الست بعد إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على انضمام كندا، ثم الدول الثمان بعد أن أضيفت رسمياً روسيا، أو الدولة ما بعد الاتحاد السوفياتي، في عام 1998 على الرغم من استمرار وزراء مجموعة السبع في الاجتماع دون روسيا التي تعد ضعيفة جداً إلى الدرجة التي لا يمكن لها أن تكون عضواً مئة بالمئة.

لا يوجد قانون دولي أو اتفاقية دولية تخوّل لمجموعة الدول الثمان أن تتخذ قرارات من أجل العالم، ولم يقم أي تجمع ديموقراطي دولي أو محلي بإعطائهم أي تفويض للقيام بذلك. هم من عيّن أنفسهم مفوضون من قبل لا أحد. ومع ذلك فإن "قمم" الدول الثمان هي العنصر الرئيس والواضح في رسم السياسة العالمية. مهما تغير الرئيس أو رئيس الوزراء في الدول الأعضاء، تبقى مجموعة الدول الثمان كما حددوا لها المسيطرة على الاتجاه السياسي والاقتصادي. لو كان هناك "إجماع في واشنطون" حول قرار معين يتم تنفيذه من قبل صندوق النقد الدولي IMF أو البنك الدولي أو منظمة التجارة العالمية WTO أو بنك التسويات الدولي أو منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أو غيرهم فإن مجموعة

الدول الثمان هي السبيل إلى تحقيقه. أنتجت هذه السياسات، خلال خمس وعشرين سنة منذ إنشاء هذه المجموعة، ظلماً عالمياً غير مسبوق، وأزمة عالمية وشيكة لا يمكن تخيّل ضخامتها، و"حرباً غير متكافئة" - كما يقول بذلك المصطلح الذي تستخدمه الدول العظمى العسكرية كنوع من التخفيف من آثاره البغيضه في وصف اضطهادها للحركات الشعبية التي تستخدم الأسلحة الخفيفة أو المتطرفين الذين يعتمدون على الإرهاب، بالإضافة إلى حروب أخرى لا تنتهي يتم إثارتها أساساً في ظروف نادرة لا تحتمل.

الجانب غير الديموقراطي في مجموعة الدول الثمان ينعكس في وجود مؤسسة مثل صندوق النقد الدولي IMF ووكالات دولية أخرى التي يتم عن طريقها تنفيذ سياساتها، على الرغم من أن هذه المؤسسات تتمتع بدساتير رسمية وضعتها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يرضخ تحت سلطة الفيتو لأعضائه الدائمين، بينما يسيطر الفيتو الأمريكي على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما منظمة التجارة العالمية فإنها تقع تحت تهديد - المُنفّذ أحياناً - الابتزاز الاقتصادي الأمريكي، وهلم جرّا. وكما يقول مونبيوت، "بالنسبة لتحمّل المسؤولية والشفافية وقدرة شعوب هذه الدول على إزاحتهم بالطرق السلمية، هذه المنظمات (صندوق النقد الدولي وغيره) ديمقراطية تماماً مثل حكومة بورما" - على الرغم من تبشيرهم المستمر بالديمقراطية والشفافية والمسؤولية والموجّه إلى الدول التي تسيطر هي على الأنظمة الاقتصادية فيها[1].

لكن من الخطأ اعتقاد أن الطبيعة غير الديموقراطية لهذه المؤسسات العالمية تجعلها مختلفة عن الحكومات التي تسمي نفسها "ديموقراطيات السوق الحرة". لكن من الصحيح هو أن تقول إن الطبيعة غير الديمقراطية لمجموعة الدول الثمان G8 تعكس الطبيعة غير الديموقراطية للبنى التي تحتها، بدءاً من صندوق النقد الدولي IMF، ومنظمة التجارة العالمية WTO، ووصولاً إلى المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة للأمريكتين FTAA، وانتهاء براس الهرم ومن ضمنها الحكومات الوطنية للدول الأعضاء في مجموعة الدول الثمان نفسها. ذلك كله بسبب أن الديمقراطية الليبرالية التي شُجِّعت قبل السبعينيات - خاصة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا - قد تم تجريدها من معناها إلى الدرجة التي لم يبق منها إلا الاسم.

يدرك الناس هذا الأمر. في الولايات المتحدة الأمريكية يصوّت فقط النصف ممن يحق لهم التصويت، وفي المملكة المتحدة، - التي ذهبت بعيداً أكثر من أي دولة أخرى في تبنّي السياسات الاقتصادية الأمريكية - تناقص الإقبال على المشاركة في الانتخابات بشكل كبير. وفي دول أوروبا الغربية الأخرى تراجعت المشاركة الانتخابية بشكل تدريجي. لكن عدم اهتمام الجمهور المتزايد في السياسة الوطنية والسياسيين والسخرية منهم واضح في كل مكان. يمكن اعتبار السياسيين الآن كما لو كانوا فئة معزولة أو مجرد موظفين لا يمثلون بشكل حقيقي الرأي العام أو المصلحة العامة.

انتكست عضوية الأحزاب أيضاً. تُناقش الانتخابات في وسائل الإعلام وليس في الشارع، ولهذا فالأحزاب بحاجة إلى متبرعين أغنياء أكثر من حاجتهم إلى أعضاء رسميين، وبسبب أن القادة السياسيين لا يستطيعون دائماً التحكم بالإعلام، فإنهم يتجهون إلى السيطرة على أتباعهم، ويبقى الوزراء في انتظار ما يقوله هؤلاء المحترفون. في الولايات المتحدة، لا يحضر اجتماعات الحملات الرئاسية إلا المؤمنون بالحزب كي تسجل كاميرات التليفزيون الحماس الكبير لهم، أما في أوروبا فإن مؤتمرات الحزب لا تأخذ وقتاً طويلاً؛ لأنها لو أخذت فإن منتديات السياسة سوف تناقش مدى إمكانية مراجعة هذا الجزء أو ذاك من العملية الانتخابية في حدود ما يتم قبوله في السوق، هذا إذا ما كان هناك متسع تقوم فيه القيادة بـ "كشف" سياساتها المتواضعة التي وضعها مستشارو الوزراء السياسيون أو المفكرون المدعومون مادياً.

لا يجب أن نبالغ في درجة الديموقراطية الحقيقية الموجودة، حتى في أماكن مثل أوروبا أو أمريكا الشمالية في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية. قلةٌ من رؤساء الوزراء وأعضاء الكونجرس جاؤوا من الخلفية الاجتماعية نفسها بينما تكون الأغلبية من المصوّتين هم من الأغنياء المتبرعين الذين يصلون بسهولة إلى الوزراء والمؤثرين الذين يضمنون رفض وتمييع السياسات التي لا تتوافق مع مصالح الأقوياء، وستكون الصحافة إلى الجانب التجاري في الموضوع. لكن مع ذلك وفي سنوات ما بعد الحرب، صوّت الناس بأعداد كبيرة، وقد ازدادت أصواتهم قوة بوجود الاتحادات

التجارية القوية التي ينتمي إليها نسبة كبيرة من العمال - هذه ليست اتحادات ديموقراطية دائماً، لكنها ذات تنظيم جيد وتستجيب لتساؤلات أعضائها. أُجبرت الحكومات المتعاقبة على تبنّي سياسات ضرائب مرتفعة نوعاً ما، كما تقوم بتوفير الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي ضد المرض (حتى في الولايات المتحدة، على الرغم من أن ذلك يكون جزئياً) - وفي أوروبا هناك درجة عالية من الملكية العامة للاقتصاد. خلال 25 سنة، كان هناك نفوذ محدود للسلطة.

لكن في نهاية السبعينيات الميلادية بعد أن أنهى نيكسون قضية قابلية الدولار للتحويل، جاء "اليمين الجديد" للسلطة وألغى التحكم في رأس المال عبر الحدود في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أولاً، ثم بعد ذلك في كل مكان تقريباً. منذ ذلك التاريخ، إذا لم يرغب مالكو رأس المال في السياسات التي تتبعها دولة ما فإنهم يهددون بتحويل ودائعهم المصرفية إلى مكان آخر وزيادة نسبة الفائدة التي تدفعها الحكومة لإبقائها، وبالتالي التقليل من الخيارات الاقتصادية للحكومة. وبمجرد أن تقبل الحكومات هذا النظام الجديد بدلاً من التكاتف ضده فإنهم يجدون أنفسهم في منافسة فيما بينهم لجذب رأس المال عن طريق تلبية رغبات أصحاب رأس المال، كما هو مسجل في ردود أفعال الأسواق المالية عند الإعلان عن سياسات جديدة أو بنود للميزانية. انتقلت السلطة تدريجياً من المصوّتين والاتحادات إلى أصحاب الأسهم والسندات المالية حيث بدأ عهد جديد لما يسمّيه العالم السياسي الأمريكي فيليب جرين "الديموقراطية الكاذبة"[2].

في الديموقراطية الكاذبة، استمر عقد الانتخابات لكن لا أحد يعتقد أن ذلك سيغير ما سيحدث بعد ذلك: مهما كانت الحكومة التي تسيطر على الرئاسة فإن السياسات الاقتصادية والاجتماعية ستكون حسب ما يطلبه السوق، وستستمر الشركات الدولية الكبيرة في البحث عن الحكومة التي ستعطيها الفرصة الأفضل - أي القليل من الضرائب ومساعدة الضمان الاجتماعي، البنى التحتية المنخفضة التكاليف، القوانين التجارية الصارمة، ولوائح ضعيفة في الصحة والسلامة. توظّف العديد من هذه الشركات محامين وموظفين في العلاقات العامة برواتب أكبر مما تقدمه أي دائرة حكومية، كما تقوم بإغراء موظفين حكوميين كبار بمرتبات ضخمة من أجل أن يغيروا أماكنهم ويستخدموا معرفتهم في القطاع الحكومي لصالح الشركات. نتيجة لهذا فإنه من النادر أن ينجح المستهلكون أو المواطنون في مواجهة تأثيرهم الكبير الذي يمتد إلى كل أنواع السياسات التي تُتخذ - سواء كان ذلك في تخفيض مستوى الأجور أو رفع أسعار المنتجات الدوائية، أو السماح بتداول الأجنّة، أو الموافقة على بيع لحم البقر المحقون بالهرمونات، أو إيقاف القوانين التي تسمح بإقامة المراكز التجارية خارج المدينة والتي قد تدمر مراكز المدينة، أو التنقيب عن النفط في مستعمرات الحياة الفطرية. وضعت مجلة سييرا Sierra الأمريكية قائمة من 300 "جريمة" ضد البيئة اقترفها الرئيس جورج دبليو بوش في ثلاث سنوات ونصف من بداية حكمه ومنها خرق اتفاقية وكالة الحماية البيئية EPA ورفض معاهدة كيوتو[3].

خلف كل هذه الممارسات - حيث يظل معظمها غير مهماً عند كشفه للجمهور - توجد هناك قصة من التأثير المنظم والتبرعات السياسية من أجل تعزيز مصالح الشركات.

قد يعترض بعضهم بالقول إن إدارة بوش كانت استثنائية في هذا المجال - المرتبطة والمدينة بالفضل مادياً لقطاع صناعة الطاقة والمستجيبة بشكل صارخ لرغبات الشركات - قد يكون ذلك صحيحاً. لكن مايكل ميكر - الذي انسحب من المجلس البريطاني وأحد السياسيين البريطانيين المهتمين بقضايا البيئة والملتزمين بمناقشتها - يذكّرنا أن سجل حكومة بلير في قضايا البيئة ضعيف لدرجة كبيرة.

الشيء نفسه يحدث في أي مجال آخر من السياسة. المشكلة الانتخابية التي يواجهها جيرهارد شرويدر في ألمانيا تفيد في هذا الجانب. استجاب شرويدر للضغوطات العالمية في التقليل من "أعباء" رجال الأعمال الألمان وذلك عن طريق خفض العائدات التقاعدية والضمان الاجتماعي. انهار الحزب الديموقراطي الاشتراكي في الانتخابات الألمانية عندما عبّر عامة الناس عن امتعاضهم وغضبهم تجاه الانحدار في مستوى المعيشة لديهم؛ حيث ذهبت بعض أصواتهم إلى الأحزاب الأكثر تقدمية، لكن العديد منها ذهب إلى حزب الخضر الألماني Greens الذين توقفوا عن معارضة الليبرالية الجديدة، أو إلى الأحزاب اليمينية، أو إلى الديموقراطيين المسيحيين. يجب أن يحذو شرويدر حذو بلير

وبراون في تبليغ من يدعمونه بأن عليهم الاختيار بين ليبراليته الجديدة أو الليبرالية الجديدة القاسية التي يؤمن بها الديموقراطيون المسيحيون الذين سيمضون قدماً في تطبيقها إذا ما رجعوا للسلطة. يطبق الحزب الديموقراطي الاشتراكي شعار السيدة تاتشر طيب الذكر "ليس هناك بديل" حتى ولو كان متنكراً أحياناً على شكل أمنيات "للطريق الثالث". الحقيقة هي أن الحزب الديموقراطي الاشتراكي لم يعد يرى أي بديل سوى القبول بما يسمّيه حزب العمّال "الواقع الجديد" لسلطة قوى السوق العالمية. أصبح الحزب الآن، شاء أم أبى - يمثل ديموقراطية كاذبة.

من المهم التأكيد على أن العهد الجديد للديموقراطية الكاذبة ليس فقط هو تغيير السياسات بشكل يومي من أجل تكييفها مع مصالح رأس المال المتحرك عبر العالم، بل إنه يتعلق بالتغييرات الدائمة والعميقة في الدولة بحيث تضمن أن العهد السابق للديموقراطية الكاذبة والأكثر تأهيلاً لن يعود أبداً. تكون البنوك مستقلة بحيث تبقى سياسة النقد مستجيبةً فقط للأسواق المالية، وليس للسياسيين المنتجين. أعيد تنظيم الدوائر الحكومية المركزية حسب أنواع العمل التجاري ووضعت في خدمة التجارة، كما تحولت الخدمات العامة إلى خدمات تجارية بشكل تدريجي عن طريق تسليم المزيد من الخدمات المُمولة ضريبياً إلى الشركات الخاصة للقيام بها بمعدل ربح كبير ومضمون، وتحويل الخدمات العامة إلى "أسواق داخلية" وذلك لكي يفكر كل موظف حكومي بالطريقة نفسها التي يفكر بها رجل الأعمال.

الجمعيات التعاونية وجمعيات البناء والأشكال الأخرى ذات الملكية الجماعية والشعبية - وحتى بعض الاتحادات التجارية - تم تحويلها إلى أعمال تجارية لها طابع السوق.

في بريطانيا، مثلاً، على أقسام الجامعة التي تريد إحداث وظائف جديدة أن تقدم "خطة عمل" توضح فيها عدد الطلاب الذين يمكن جذبهم من خلال هذه الوظيفة، وبالتالي معرفة التمويل المالي الذي يمكن أن يغطي رواتبها. فكرة أن تكون هناك وظيفة جديدة يتم إحداثها في مجال ما مهما كانت مثيرة فكرياً أصبحت جزءاً من الماضي مادامت أنها لا تمثل عنصر جذب للطلاب. لم يعد المبدأ الذي يتحكم في الأقسام الجامعية - أو في تطوير المستشفيات وما شابهه - هو الجانب الفكري أو المهني، بل أصبح الأمر كله تجارياً. يُطبق هذا المبدأ فقط إذا لم يجرح مشاعر الأغنياء. على سبيل المثال: التهرب من الضرائب - أي عدم دفع الضرائب بالاستغلال الذكي لنقاط الضعف في نظام الضرائب - يكلف الحكومة البريطانية بين 25 و 75 بليون جنيه استرليني سنوياً، ويكون الرقم الأول في هذه التكلفة موازياً للعجز المقدر في القطاع العام برمته لعام 2004 -5 ، بينما يكون الرقم العلوي ذلك موازياً لتكلفة قطاع الخدمات الصحية برمته - ولم تقترح الحكومة زيادة أعداد موظفي جمع الضرائب - بل قامت بالتقليل منهم بمقدار 40500 موظف[4].

وفي الوقت الذي ينشط فيه هذا النوع من الديموقراطية الكاذبة وينشر نفسه في الدولة تلو الأخرى نجد أن السياسات التي

ينتجها تزيل تدريجياً الأساس الثقافي والاجتماعي لهذا النوع من الديموقراطية الذي انتشر في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. في الدول الصناعية، عدم المساواة في الدخل والثروة زاد لدرجة كبيرة وتحولت الحياة اليومية إلى حياة تجارية، وساد الطابع الاستهلاكي، وطغت الفردية، واختفت روح التكاتف الاجتماعي في الحي والكنيسة والمدرسة ومكان العمل والتي كانت تشكل الدعامة الأساسية في الانتخابات في سنوات ما بعد الحرب، وتجعل السياسيين يحترمون جمهور الناخبين. يرى السياسيون المحترفون الانتخابات على أنها تدريبات في ممارسة البيع - أي بيع صور المرشحين على جمهور الناخبين الذين يعتبرونهم مجرد سوق استهلاكية سهلة الخداع، وليس مجموعة من الناس يمكن استخدامهم في برامج مترابطة تهدف إلى التقدم الاجتماعي. يعدون - من أجل الفوز في الانتخابات - بتخفيض الضرائب ومحاربة الجريمة والهجرة (ترويج المخاوف الأجنبية حول الأمن الوظيفي المتناقص) وإعطاء الناس "خيارات" أكثر في الخدمات العامة والذي يماثل الخيار الذي لديهم في الأسواق التجارية - على الرغم من أن ما يقوله الناس حول ما يريدون من الخدمات العامة كالصحة والمدارس ليس خياراً وإنما هو مستوى عال موثوق فيه، كما هو الحال في الخدمات البريدية والقطارات والكهرباء. هبطت الديموقراطية إلى منزلة أصبحت فيه مجرد لعبة للفوز في الانتخابات وتقليل أي نوع من المسؤولية التي يتحمّلها السياسيون تجاه الناس.

وهذا هو النوع الأفضل من الديموقراطية التي تَنتُج من سياسات مجموعة الدول الثمان. الجانب الديموقراطي المقبول لدى مجموعة الدول الثمان صغير جداً إلى درجة لا يمكن فيها رؤيته في معظم أنحاء العالم. هذا الأمر واضح عند العضو المسيطر على مجموعة الدول الثمان وهي الولايات المتحدة حيث تفضّل حكوماتها المتعاقبة دائماً - على الرغم من أنها تقدم نفسها على أنها بطلة الديموقراطية - التعامل مع القادة الديكتاتوريين (ماركوس، دوفالير، موبوتو، سوهارتو وغيرهم) على التعامل مع الحكومات الديموقراطية التي أبدت عدم استعدادها لمساعدة السياسات الأمريكية. الهجوم على العراق وضّح هذا الأمر جيداً كما يقول بذلك نعوم تشومسكي دائماً. عندما رفضت الحكومتين الفرنسية والألمانية الانضمام للهجوم تعرضتا لشجب شديد من الولايات المتحدة بالرغم من أن قرارهما ذلك يعكس رأياً عاماً قوياً وأغلبياً في بلديهما؛ بينما تمت الإشادة بالحكومتين البريطانية والإسبانية اللتين أرسلتا جنوداً على الرغم من الرأي العام المحلي القوي الرافض لذلك. وليس من المحتمل أن تتحمّل الولايات المتحدة أن ترى العراقيين ينتخبون حكومة معارضة للولايات المتحدة وسياساتها في الشرق الأوسط، وكما يقول مستشار الأمن القومي للرئيس بوش: "ماذا سيحدث لو أقمنا انتخابات للمرة الأولى في العراق وفاز فيها المتطرفون؟ ماذا ستفعل؟ بالتأكيد لن ندعهم يستلمون السلطة"[5].

إذن تعكس الطبيعة غير الديموقراطية لمجموعة الدول الثمان الطبيعة الديموقراطية الكاذبة للحكومات الغربية التي تمثّلها - بغض النظر عن المؤهلات الديموقراطية المشكوك فيها لبوتين روسيا (أو التي لا تمتلكها إطلاقاً مثل حالة الصين التي أعطيت دور المشاهد في مجموعة الدول الثمان). هي أيضاً تعكس بالطبع وعلى نحو خاص الديموقراطية الكاذبة للولايات المتحدة - والمعتمدة أساساً على التقسيم الجائر إلى مناطق انتخابية، والتلاعب السياسي بكشوفات الناخبين، ووسائل الإعلام غير الناقدة، والإقبال الضعيف على الانتخابات - وكذلك الاتجاهات غير الديموقراطية التي تتبعها الحكومة الأمريكية التي جاءت إلى السلطة معتمدةً على هذا الأساس.

تعكس الطبيعة غير الديموقراطية لمجموعة الدول الثمان أيضاً الحقيقة التي تقول بأنها جزء من بنية أخرى للسلطة - هي بنية الإمبريالية الأمريكية. يعد ذكر هذا المصطلح غير مهذب في الدوائر الرسمية، لكن إدارة بوش الثانية قد عبرت صراحةً عن طبيعة وحقيقة هذه البنية بالتزامها بتحقيق "مشروع القرن الأمريكي الجديد" الذي يضم 700 قاعدة عسكرية حول العالم، وعزمها على تحقيق "سيطرة عسكرية كاملة" بالإضافة إلى المراقبة الأمريكية الشاملة لأنظمة الاتصال في العالم، والتحكم الأمريكي في الفضاء من أجل أغراض عسكرية. لا تقتصر الإمبراطورية الأمريكية على الجوانب العسكرية فقط وإنما تتعداها إلى التأكيد على أن التطور التنموي المحلي والدولي، بدءاً من إمدادات الطاقة

وحتى الثقافة والعلاقات التجارية، كل ذلك وفق المصالح الأمريكية التي تتطلب السيطرة على جميع المؤسسات السياسية الإقليمية والدولية المهمة[6]. وبالنظر إلى مجموعة الدول الثمان من هذه الزاوية يتضح أنها مجرد أداة فعالة في يد الإمبراطورية الأمريكية أكثر منها جزءاً من ديموقراطية عالمية جديدة.

علاوة على ذلك، فإن سياسات السوق الحرة التي تفرضها مجموعة الدول الثمان على بقية أجزاء العالم، وخاصة الجنوب الفقير، تجعل من غير المحتمل أن يتم تطبيق ولو جزء قليل من الديموقراطية الكاذبة هناك. في الدول الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى - على سبيل المثال - ليس هناك أية فرصة في أن يتم تطبيق الديموقراطية الكاذبة بسبب الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الذي سببته سياسات التكيف الناتجة عن العقوبات الاقتصادية لمجموعة الدول الثمان. في مثل هذه الظروف، تميل السلطة نحو من لديه المال والسلاح. وحتى في الهند التي تُستخدم كمثال على أن الفقر المدقع يمكن أن يتوافق مع الديموقراطية، أدى التقارب بين السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة لمجموعة الدول الثمان وبين الأصول الهندوسية اليمينية إلى تهديد مستقبل الديموقراطية. إذا فشلت حكومة الكونجرس المُنتخبة حديثاً في الاستجابة بفعالية لردود الأفعال الشعبية الشاملة ضد سياسات التحرر التي كانت تتبعها حكومة الحزب الشعبي الهندي BJP، وهو ما يُتوقع حدوثه، فإن الظروف التي هيأت انتخابات حرة وانتقال سلمي للسلطة حتى الآن قد تتغير بسرعة[7].

أخيراً، ليست مجموعة الدول الثمان بطلة للديموقراطية، لكنها شعار للديموقراطية الكاذبة. سياسات السوق الحرة الليبرالية الجديدة المفروضة على العالم مع موافقته لا تروّج للديموقراطية، بل تحولها إلى شيء زائف لا يمكن رؤيته إطلاقاً.



(1) Monbiot, George (2003) The Age of Consent: A manifesto for a new world order, Harper Perennial, pp 152-3

(2) Green, Philip (1985) Retrieving Democracy: In search of civic equality, Rowman and Allanheld, New York; and (1998) Equality and Democracy, New Press, New York.

يسمّيها سمير أمين " الديموقراطية قليلة الكثافة "ويسميها بيري أندرسون" الديموقراطية الضئيلة".

(3) انظر Natural Resources Defence Council (2004) ?The Bush record : more than 300 crimes against nature ,?Sierra, September/October www.sierraclub.org/sierra.

(4) Monbiot, George (2004) ?Publish and be damned,? Guardian, 28 September .

(5) برنت سكوكروفت كما ورد في اقتباس في كتاب تشومسكي:
Chomsky, Noam(2003) "Truths and myths about the invasion of Iraq,"in Leo Panitch and Collin Leys (eds), The New Imperial Challenge: Socialist Register 2004, Merlin Press, London.

(6) انظر إلى Ahmad, Aijaz, "Imperialism of our time"; Panitch, Leo and Gindin, Sam,"Global capitalism and American empire"; and Rogers, Paul,"The US military posure: "a uniquely benign imperialism?"
والموجودة في كتاب Panitch و Leys (2003) المذكور في الملاحظة رقم 5.

(7) انظر Desai, Radhika (2004) “Forward march of Hindutuva halted?”New Left Review, Nov-Dec.



4

الحرب

ليندسي جيرمان

عندما تقول "رأس المال" فإنك تقول "الحرب". عرف الناس الحروب قبل الرأسمالية طبعاً، لكن تحت هذا النظام الاقتصادي فقط وصلت الحروب إلى هذا المستوى من التقنية العالية المتطورة، كما أنها ترتبط بالتصنيع، الأمر الذي أعاد إلى الأذهان شبح تدمير البشرية. لقد قيل الكثير عن الدماء والفظاعة في حروب اليونان القديمة أو معارك القرون الوسطى وحصار المدن، لكن حصان طروادة أو آلة رمي السهام العملاقة القديمة لا يمكن أن تكون أسلحة دمار شامل مثل الأسلحة النووية أو الحروب الكيميائية أو قنابل الجاذبية التي تهدد كيانات كبيرة من البشرية.

تاريخ القرن العشرين يبين لنا هذا بوضوح. يمكن اعتبار الفترة من 1914 إلى 1945 على أنها حرب الثلاثين عاماً الجديدة متضمّنة عند طرفيها حربين عالميتين وحروب "السلام" الكبيرة في، إسبانيا والصين وإثيوبيا، بالإضافة إلى التوسع الاستعماري في أوروبا نفسها. ما زالت الذاكرة مليئة بصور الملايين الذين واجهوا

الموت والإصابة والتدمير. في الوقت الذي كان يتوسع فيها الاستعمار ليصبح نظاماً دولياً، كانت القوة الصناعية تعمل على تطوير أسلحة أشد فتكاً وجودةً كي تتمكن كل دولة أو إمبراطورية من المنافسة على إحداث دمار أكبر وموت أكثر من جميع منافسيها. جاءت الحرب العالمية الأولى بعد فترة تدويل رأس المال وفترة الزحف نحو إفريقيا(*) التي أسست المستعمرات في إفريقيا وزادت مكن حمى المنافسة بين القوى الأوروبية الرئيسة.

استمر الإنتاج الصناعي بالتقدم جنباً إلى جنب مع الحرب في وجود بعض تجار رأس المال من صانعي الأسلحة. كانت أساليب الإنتاج المتطورة موجهةً لخدمة الإنتاج الحربي التي كان أكثرها بشاعة مشاركة الشركة العالمية الألمانية IG Farben في محرقة الهولوكوست التي مات فيها ستة ملايين يهودي.

كانت هناك رغبة قوية عند سكان العالم في عام 1945 في السلام، وأنه يجب أن يعالجوا اختلافاتهم سلميا بعيدا عن الحرب. يجب أن يكون هناك تعاون بدلاً من العسكرية، لكن هذا الطموح لم ينعكس أبداً على أرض الواقع. حدثت العديد من الحروب في النصف الثاني من القرن العشرين ومنها تلك المواجهتين الكبيرتين اللتين قامت بهما الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوريا وفيتنام. لكن امتلاك الأسلحة النووية للقوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) قد أنتج على نحو ما "توازناً مرعباً" –

(*) هي تلك الفترة بين 1880 وبداية الحرب العالمية الأولى التي انتشر بها الاستعمار في إفريقيا أكثر من أي مكان آخر – المترجم.

وهوالتهديد بقيام الحرب باستخدام أسلحة من الفظاعة بحيث أنها تؤدي إلى انقراض الكائن البشري.

غيرت السنوات الخمس عشرة الماضية طبيعة الحروب مرة أخرى. حدثت الحروب في التسعينيات أكثر من أي وقت مضى منذ 1954. اشتركت القوى الرأسمالية الرئيسة في العديد من هذه الحروب: في حرب الخليج على العراق في عام 1991، وفي حروب البلقان بعد تفكك يوغسلافيا والتي انتهت بالحرب ضد الصرب في عام 1999، وفي "الحرب على الإرهاب" ضد أفغانستان أولاً في 2001 ثم ضد العراق في 2003/4. أصبحت الحرب وليست مجرد التهديد فيه وحقيقته المروّعة البغيضة الصفة السياسية الرئيسة التي تتميز بها الدول التي كانت تعتقد أنها لن ترى ويلات الحرب مرة أخرى. الضحايا الرئيسون في هذه الحرب هم المدنيون. خلال الحرب العالمية الأولى بلغت نسبة عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا فيها 15 بالمئة، ونسبة العسكريين 85 بالمئة. في الحروب الحالية أصبحت النسبة بالعكس تماماً بسبب استهداف المدنيين من قبل القوات المحاربة.

حدثت هذه التغيرات لأسباب عديدة. بدأ الأمريكيون بتجاوز هزيمتهم في فيتنام في منتصف السبعينيات التي أدت إلى عجزهم من التدخل في دول أخرى. كما زادت الثقة العسكرية الأمريكية بشكل كبير بعد انهيار القوة العظمى الثانية، الاتحاد السوفياتي، وتفككه بعد 40 سنة، وكان ذلك في الثمانينيات.

لكن القوة الدافعة لهذه التغيرات هي التغير في الاقتصاد العالمي الذي حدث خلال العقدين الماضيين، والذي يشمل الزيادة الهائلة في التعاملات المالية الدولية، والنمو في التجارة الدولية والتصنيع. هذا يعني فتح أسواق اقتصادية كانت مغلقة في وجه القوى الغربية، وتعني أيضاً إعادة تنظيم الأنظمة الاقتصادية من أجل السماح للسوق الحرة أن تنتشر. لكن بينما تريد الرأسمالية العالمية فتح الأسواق من أجل زيادة قوتها الاقتصادية نجد أن ذلك جعل رأسمال الغرب في صراع مع أجزاء عديدة من سكان العالم الذين وجدوا في إعادة التنظيم تهديداً لأرزاقهم وأحياناً لحياتهم وتهديداً للصناعات التقليدية والزراعة وتحويل الثروات التي كانت في متناول أيديهم إلى سلع غالية، لذلك هم بحاجة إلى قوة عسكرية كملجأ أخير يمكن أن يساعد في فتح هذه الأسواق الاقتصادية، وإخماد وكبت المعارضة المحلية، بما في ذلك أحياناً قادة "الدول الشريرة" الذين لا يذعنون إلى أهدافهم.

هذا الاتجاه نحو الحرب تعزّز بسبب وجود رغبة لدى القوى العالمية العظمى في التدخّل استراتيجياً في مناطق كانت مغلقة في وجوههم. حدثت حروب الخمس عشرة سنة الماضية في أمكنة لا تقع تحت تأثير الغرب مثل: البلقان؛ وفي أنظمة سياسية تعمل ضد مصالح الغرب. هذا كان صحيحاً أيضاً في أفغانستان والعراق حيث أصبحت قوات البلدين، والتي كانت تتلقّى الدعم من الولايات المتحدة من أشد الأعداء. يمثّل الشرق الأوسط أيضاً قيمة اقتصادية خاصة: هو مصدر الثروات النفطية في العالم، وهي الحقيقة التي جعلت قوى الغرب تتدخل بشكل متكرر لمساندة

الأنظمة الدكتاتورية والملكيات المطلقة من أجل الحفاظ عل تدفق ثابت للنفط. يمتلك العراق 10 بالمئة من إمدادات النفط في العالم، حيث كانت الشركات الأمريكية قبل الحرب غير قادرة على الوصول إليه، بل إنهم بالفعل كانوا مهددين بالاتفاقيات التي كانت تُعقد بين العراق وروسيا. وفرت الحرب في العراق لهم فرصة السيطرة السياسية والاقتصادية على هذا المصدر الرئيس.

إذن، لقد رأينا تشكّل إمبريالية أو استعمارية جديدة، ومعها عودة أنواع الحروب والصراعات التي ترجع إلى الثلاثينيات حينما غرق العالم في حرب عالمية. جاء مصاحباً لكل ذلك في طريقة أكثر هجومية في صناعة الحرب، حيث ألقى جورج بوش خطاباً في 1 يونيو 2002 قلب فيه كل القوانين التي كانت تعتمد عليها الصراعات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك أمام دفعة متميزة من الخريجين في أكاديمية ويست بوينت العسكرية (الكلية الأمريكية المماثلة لساند هيرست). ذكر أنه ليس لأمريكا أية مصلحة في الالتزام بوسائل تجنب الحرب المعمول بها سابقاً، بل، على العكس، فقد عقد بوش النية على ضرب أعدائه قبل أن يضربوه:

> *خلال معظم القرن الماضي، اعتمدت فلسفة الدفاع الأمريكية في الحرب الباردة على سياسة الردع والاحتواء. هذه الاستراتيجية مازالت سارية المفعول في بعض الحالات. لكن التهديدات الجديدة تتطلب تفكيراً جديداً. الردع – التهديد بالانتقام الشامل ضد*

الأمم - لا يعني شيئاً ضد شبكات الإرهاب الخفية حيث لا توجد دولة أو أمة نواجهها. سياسة الاحتواء غير ممكنة في ظل وجود قادة دكتاتوريين مجانين يمتلكون أسلحة دمار شامل يمكن أن يوجهونها بصواريخ أو تأمينها بالسر لحلفاء إرهابيين.

لا نستطيع أن نهزم أمريكا وأصدقاءنا عن طريق تمنّي الأفضل. لا نستطيع أن نضع ثقتنا في وعود الطغاة الذين يوقعون معاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية ثم يعودون ليخرقوها بعد ذلك. إذا انتظرناهم ينفذون تهديداتهم، فإننا سنكون قد انتظرنا طويلاً[1].

أفزع ذلك الخطاب كل من كان يؤمن بالمفاوضات بديلاً للحرب. لكن إعادة انتخاب بوش في نوفمبر 2004، بالإضافة إلى رده السريع حول نصره بادعائه الفاتر أنه حقق رصيداً سياسياً خلال الانتخابات وينوي استخدامه، قد أصاب العالم بالذعر. نحن هنا أمام رجل شن حربين في فترته السابقة وكان مصمماً منذ البداية في الهجوم على العراق، وكان قد أضاف إيران وكوريا الشمالية إلى "محور الشر"، وهو الذي هدّد من ضمن ما هدّد سوريا وكوبا. من ذا الذي يوقفه عن شن حرب ضد مجموعة من الدول؟

يمثّل مذهب التدخل الوقائي هذا طابع السياسة التي اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية فعلاً نحو تطبيقه. كانت هناك العديد من الدلائل التي تشير إلى تبرم الولايات المتحدة الأمريكية من

الأمم المتحدة خلال التسعينيات، وخاصة في قرار شن حرب في كوسوفو في 1991 تحت شعار حلف الناتو NATO بدلاً من شعار الأمم المتحدة. سمحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 للولايات المتحدة الأمريكية في التصرف على نحو مستقل وبعيد عن العقوبة، وأعطى مذهب التدخل الدعم الذي يحتاجه مناصريه. وافقت معظم قوى العالم بعد هجمات الحادي عشر من سيبتمبر على نيويورك وواشنطون على الدعم غير المشروط للولايات المتحدة الأمريكية في "الحرب على الإرهاب". في الوقت الذي كان الهدف الابتدائي للحرب هو نظام طالبان المتهم بإيواء أسامة بن لادن وشبكة القاعدة، تطور هذا الهدف بسرعة ليصبح النظام العراقي لصدام حسين، الصديق السابق وحليف الغرب الذي أصبح العنصر الرئيس في "محور الشر" الذي يهدد المصالح الأمريكية وسلام العالم.

يقع اللوم في تغير الإستراتيجية هنا على "صقور" واشنطون، أو اليمينيين المحافظين الجدد الذين تضمهم إدارة جورج بوش الذين يقفون بحماس شديد خلف شن حرب خطيرة وشاملة من قبل الولايات المتحدة، ويسعون إلى تحقيق مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي اتجه بالولايات المتحدة الأمريكية نحو الحرب مع العراق. إن قدرة عدد قليل من المتطرفين اليمينيين والمتشددين الدينيين الشاذين على رسم السياسة الخارجية للحكومة هو من أعراض وليس من أسباب التغيرات الاقتصادية والسياسية خلال العقدين السابقين.

تجربة العراق توضح الآثار الفظيعة للإمبريالية الجديدة. تم الهجوم عليها بعد سنوات من إضعافها عن طريق المقاطعة الاقتصادية المفروضة من الأمم المتحدة. اتضح أن الأساس الذي تم بسببه الغزو كما تبرره القوى الغربية زائف. لم تكن هناك أسلحة دمار شامل في العراق، وكان الأساس الذي برر الحرب غير شرعي في عيون العديد من الناس، بما فيهم السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان. من الواضح الآن للعديد من الناس أن بوش وبلير شنا الحرب من أجل إسقاط صدام حسين واستبداله بحكومة موالية للغرب في العراق. كان الجزء الأول من هذه الحرب سهلاً: لم يكن الجيش العراقي الذي يحكمه نظام ديكتاتوري نداً للأفضلية التكنولوجية والعسكرية عند الولايات المتحدة التي تدعمها بريطانيا وقوى أخرى. لكن العراقيين لم يرحبوا أبداً بالغزاة الأجانب كما توقع العديد من الناس، بل إنهم بدؤوا طريقهم الطويل في المقاومة من فورهم.

تفاقم عدم الثقة بالمستعمرين بعد مئات الأحداث الصغيرة والكبيرة: حماية حقول النفط وترك المتاحف تتعرض للسرقة في بغداد، وقتل المتظاهرين في الفلوجة الذين كانوا يعارضون استخدام مدرسة محلية من قبل الجيش الأمريكي، الإحباط بسبب فقدان الأمن، عدم وجود الكهرباء والمياه تحت الاحتلال. منذ أن أعلن جورج بوش أن "المهمة أُنجزت" على ظهر حاملة الطائرات أبراهام لينكولن في مايو 2003 والموقف يزداد سوءاً في كل اتجاه. سجلت الشركات، وخاصة الأمريكية، مثل شركة Kellog Brown

وشـركـة Loot و Halliburton، أرباحـاً في الوقت الـذي يعـاني فـيـه معظم العـراقـيين. المقـاومـة تشـتـد في مـعظـم أجـزاء العـراق، وتمثل الحكومـة المؤقـتـة جـزءاً قليـلاً، بغض النظر عن القـوى المحتلة. مـات العـديد من الناس: أكثـر من ألف جندي أمـريكي وضـحايا عـراقـيين لا يُعدّون - أو لا أحـد يهتم بعـدّهم. لكن تقـارير حـديثـة تبين أن كل عـراقي يقتل عـن طريق المقاومـة، فإن هنـاك عـراقـيين اثـنين بالمقـابل يقتـلان عن طريق القـوات الأمـريكيـة. يُقـدر عـدد الضـحـايا المدنيين بين 15000 و 100000. توضّح المذبحـة في الفلوجة بربرية الاحـتلال وفشله الذريع في إحداث أي نوع من السـلام.

في خضـم الاحـتلال الاسـتعماري، تـأتي بعض قـصـص حـول عـدم أهمية أو قـيمـة حيـاة الإنسـان العـراقي عند مقـارنته بحياة الإنسـان الأمـريكي أو الأوروبي - انظـر مـثـلاً إلى التـقـارير الإخـبـارية حـول رهينـة غـربي وقـارنه بأعـداد الرهـائن العـراقـيين الذين لايذكـرهم أحـد. حـتى اللغـة أحـيـاناً يتم وضـعـهـا بعنـاية: الحـديث دائمـاً عن الديمـوقـراطيـة والحـرية لكنه لا يوضـح أبداً أن الـديموقـراطيـة الأمـريكية هـي المقـبولة فقط وأن السـيـاسـيـين الـداعمين لأمـريكا هـم المُرحب بهم فقط في "المجتمـع الدولي". أصـبـحـت "الديموقـراطيـة" سلعة أمـريكيـة مـصـدرة، تمامـاً مثل التـخـصـيص والملكيـة الفكرية - ويمكن أيضـاً رفـضـهـا لنفس السـبب. تم تدمـيـر الفلوجـة، كـمـا تم إخبارنا، من أجل عدم مشاركتها في الانتخابات. لا نسمع كثيراً عن الحرب ولا يتم ذكر المقـاومة إطلاقاً - نسمع بدلاً من ذلك "عمليات ضد المتمردين".

جاء الاحتلال بالمصير نفسه الذي كان يدعي أنه يحمي العراق منه: القلق المتزايد والحرب المدنية. الحل الوحدي هو أن تنسحب قوات الاحتلال وتسمح للعراقيين بانتخابات ديموقراطية حقيقية والحق بإدارة شؤون بلدهم بأنفسهم. حذرت الحركات المناوئة للحرب منذ بدأ الاحتلال من هذه القضية وقد بدأ الدعم لهذا الموقف يزداد، بل هو الآن الموقف الرسمي لمجلس اتحاد التجارة البريطاني والعديد من الاتحادات التجارية الأخرى في بريطانيا. زادت الحملات الأخيرة التي ضمت عوائل العسكريين الذين فقدوا أبناءهم في العراق من أهمية هذه الحملة وحدتها. معارضة عائلات العسكريين (والجنود المشاركين) للحرب تطور جديد في بريطانيا والتي كانت تعتمد بشكل رئيس على جيش محترف دون تجنيد إلزامي وعلى الولاء الذي ينشأ في مثل هذا الجيش.

مثلت هذه الحملة صفعة لأهداف بلير من الحرب وعزّزت من الإحساس المطالب بـ "خروج الجنود" من الحرب. معارضة عائلات العسكريين لهذه الحرب هو دليل على أن الشعور المضاد للحرب قد انتشر بين المجتمع البريطاني. ومن الصعوبة أن يكون الاتجاه معاكساً خاصة إذا عرفنا أن أكثر من 2 مليون شخص شاركوا في مسيرة في 15 فبراير 2003 معبّرين عن اعتراضهم على زيارة جورج بوش إلى لندن حيث مثّلت أكبر تظاهرة في تاريخ بريطانيا تحدث خلال أيام الأسبوع غصت بها شوارع المدينة، حيث لم يغيّر معظم الناس الذين ناهضوا الحرب آراءهم حول هذا الأمر.

الحركة المناوئة للحرب في بريطانيا هي الأبرز في العصر الحديث وأصبحت الآن تمثل حضوراً سياسياً دائماً معارضاً لسياسات الحكومة التي تفتقد إلى الأعضاء المنتخبين والمفترض أن يمثّلوا الشعب. منذ انطلاقة هذه الحملة بعد الهجمات على برجي التجارة في نيويورك في سيبتمبر 2001، شهد التحالف الذي يدعو إلى وقف الحرب إقبالاً من أعضاء مختلفين يهدفون إلى تحقيق مجموعة من المطالب - إيقاف الحرب على الإرهاب، ومناهضة العنصرية والدفاع عن الحرية المدنية - كما تميّزت هذه الحركة بطريقة شاملة في العمل إذ ضمّت بين صفوفها الاتحادات التجارية، وناشطي السلام، واليسار الاشتراكي والجالية الإسلامية وأقليات عرقية أخرى، وطلاب الجامعات، وتلاميذ المدارس والمتقاعدين وما بينهما، والنساء الناشطات بما فيهن المسلمات المتحجبات.

مثّل هذا أكبر تظاهرة امتدت إلى التظاهر ضد تحقيقات بوتلر وهاتون، والدعم للفلسطينيين، وضد تعذيب السجناء في أبو غريب، والدفاع عن الحريات المدنية، وضد الخوف من الإسلام. كان هناك آلاف الاجتماعات العامة والعمل المتواصل والعروض وتوقيع الالتماسات لنقل الرسالة المناوئة للحرب. كان هناك عصيان مدني عام في عيد القديسين 2002 ومرة أخرى عندما بدأت الحرب في مارس 2003 عندما قام طلاب المدارس في جميع أنحاء البلاد بمظاهرة عامة، وتوقفت الأعمال وأغلقت الطرق. كان هناك زخم معرفي ووفرة في المعلومات بين الناشطين المناهضين للحرب نشروها بين الناس بشكل كبير، وكانت هناك العديد من

المناظرات والنقاشات في كل مكان، بدءا من فروع الاتحادات وانتهاء بالمساجد والكنائس حول مدى شرعية ومناسبة الحرب.

كل هذا هو علامة على إصرار الحركة المضادة للحرب على تحميل الحكومة المسؤولية ورفضها التحرّك كما يريدنا توني بلير أن نفعل. إلى أولئك الذين يقولون إننا تظاهرنا لكننا لم نوقف الحرب نقول لهم إن هذه الحركة تهدف إلى إيقاف هذه الرغبة الأصولية - أي الحرب على الإرهاب الذي شنّه جورج دبليو بوش - وإنها تتحدى الأساس الذي يعتمد عليها الرأسمال الليبرالي الجديد، أي إنها تمثل تهديداً لبرنامجها. ينبغي أن نرى شعار "أوقفوا الحرب" بنفس الزخم الذي كانت عليه حركات التحرر المدنية الأمريكية للسود في الخمسينيات والستينيات، وبقوة الحركة نفسها المنادية بمنح المرأة حق الاقتراع في بريطانيا في بداية أول عقدين من القرن العشرين عندما كانت النساء يحاربن من أجل الحصول على حق التصويت.

في ذلك المعنى نفسه هي حركة جماهيرية بدأت بتحدي السياسات الموجودة ثم لم تكتف بأخذ طابع الاحتجاج أو التظاهر بل قامت بدور تحويلي للسياسة، والمنظمة تقدم بديلاً للسياسة المسيطرة و دعم السياسيين للحرب الإمبريالية أو الاحتلال الاستعماري. قصتها لم تنته بعد لأنه مادام أن العولمة مستمرة في إنتاج حروب قاتلة وجديدة فإنها ستستمر في إنشاء الحركات المضادة لها.

تحمل الآلة العسكرية الأمريكية ضعفها بيديها، إذ إن قوتها الطاغية تنتج المقاومة - في العراق وفي عقر دار الإمبريالية. قد تقف الأسلحة التقليدية البسيطة في وجه الولايات المتحدة، لكن المقاومين في العراق بالإضافة إلى الحركات الجماهيرية التي تظهر في الغرب قد تخلق فيتناماً أخرى للأمريكيين تفقد فيها هذه القوة الحربية الضخمة قلوب وعقول الناس في العراق وشعوبها أيضاً. هذا بالإضافة إلى التنافر الصارخ بين القوة العسكرية الأمريكية وقوتها الاقتصاديها الذي أصبح أقل من 50 سنة مضت. ليس لديها القوة الاقتصادية اللازمة لتحسين معيشة من يرغبون في تدخلها العسكري. بل حتى في الولايات المتحدة وبريطانيا نفسيهما، لا تحظى الليبرالية الجديدة بأية شعبية. لكن مع وجود الحركات المناهضة للرأسمالية والتي أصبحت أيضاً مضادة للإمبريالية ويمكن تسخيرها في مواجهة الحرب وحركات الاحتلال، فإنه يمكن القول إن هناك قوة أخرى يمكن أن تغير مجرى العالم.



(1) من خطاب لجورج دبليو بوش في وست بوينت في 1 يناير 2002، ونشر في كتاب: Sifry, Micah L and Cerf, Christopher (eds) (2003) The Iraq War Reader Simon & Schuster, New York, p 269.

5

سلطة الشركات

أوليفير هودمان

وصلت سيطرة الشركات على العملية الديموقراطية إلى مستويات غير مسبوقة في جميع دول مجموعة الثمانية، وليس فقط في الولايات المتحدة وأوروبا. وحيث إن دول المجموعة تمتلك مفتاح أي تغيير مهم في المؤسسات الدولية الأساسية فإنها تعد أداةً قيّمة لمجموعة المؤسسات التجارية الضخمة التي تشكل جبهة متحدة في حفظ وتعزيز النظام العالمي الليبرالي الجديد.

أوروبا تتجه إلى أسلوب أمريكا في الضغط lobbycracy

أصبح التأثير الطاغي لسلطة الشركات على السياسة الأمريكية واقعاً وحقيقةً معروفة لعدة أجيال بما فيها السنوات الثمان التي قضاها كلينتون في البيت الأبيض. مع ذلك، وصلت الظاهرة إلى أبعاد غير مسبوقة منذ ترشيح الرئيس بوش في عام 2000. في السنوات الأربع الأولى، وصلت مكافأة إدارة بوش للشركات المتبرعة له في الانتخابات إلى مستويات جديدة؛ وذلك عن طريق إشراكها في عملية اتخاذ القرار، وخير مثال على ذلك

تعيين هؤلاء المؤثرين والضاغطين lobbyists صناعياً في وظائف كبيرة في الوكالات الحكومية الأمريكية والحملات العسكرية ولجان المستشارين. ويمثل اختيار الرئيس التنفيذي لشركة هاليبيرتون Halliburton ديك تشيني نائباً للرئيس ذروة هذا الاتجاه. وبحسب مقال في جريدة دنفر بوست Denver Post في مايو 2004، عيّن الرئيس بوش أكثر من 100 موظف كبير كانوا يشغلون في السابق ضمن جماعة الضغط lobbyists لصالح الشركات أو متحدثين رسميين لنفس الشركات الصناعية المسؤولة حالياً عن إصدار التنظيمات[1]. يقول التقرير: "المعيَّنون سياسياً من قبل الرئيس يقومون بإصدار التغييرات والإشراف عليها وخاصة تلك التي تؤثر على قوانين الأدوية، وسياسات الغذاء، واستخدام الأراضي، وتنظيمات الهواء النظيف وقضايا أخرى مهمة".

في انتخابات نوفمبر عام 2004، أنفقت الشركات الأمريكية رقماً قياسياً في التبرعات للمرشحين والأحزاب وصلت إلى مبلغ 2.1 بليون دولار. الرقم الحقيقي أكبر من ذلك بكثير حيث لم يتم حساب التبرعات في تنظيم مؤتمرات الحزب وما يسمونه المجموعات الـ 527 المؤيدة (مثل تلك المبادرة المناهضة لكيري أو ما يدعى "بالمحاربين القدامى من أجل الحقيقة"). الأغلبية العظمى من التبرعات ذهبت إلى مرشحي الحزب الجمهوري[2]. من بين جميع الشركات الصناعية، كانت شركات النفط والغاز منحازة إلى الحزب بشكل واضح، حيث أعطت 80 بالمئة من تبرعاتها إلى

الحزب الجمهوري[3]. وكما وضحت جريدة الفاينانشيال تايمز Financial Times في مقال بعد أيام من إعادة انتخاب بوش وسيطرة الجمهوريين المتزايدة على الكونجرس: "نتائج انتخابات هذا الأسبوع ذروة المغامرة التي استمرت طيلة عقد كامل للشركات الأمريكية، والتي راهنت على نجاح الحزب الجمهوري"[4]. نتائج الانتخابات، كما يتنبأ مقال الفاينانشيال تايمز، "قد يميل بالوضع السياسي لصالح الشركات الأمريكية أكثر من أي فترة مضت في تاريخ أمريكا". وبالفعل من المتوقع أن يكافئ الجمهوريون الشركات الراعية لهم ببرنامج عامل قوي يصب في صالحهم". سوف يضع الجمهوريون أقدامهم في هذا الاتجاه"، كما يقول أحد الناشطين المؤثرين في قطاع الصناعة مشيراً إلى السياسات المتوقعة مثل تشجيع القطاع الصحي الذي يتحكم به القطاع الخاص، وتقليل معايير التلوث، وخصخصة الضمان الاجتماعي والتنقيب عن النفط في المحميات الطبيعية[5]. بينما لم يصل الموقف في الاتحاد الأوروبي إلى المستويات الكارثية التي وصلت إليها تحكّم الشركات في السياسات الأمريكية، إلا أن الواقع السياسي يعطي دلائل واضحة في أنها تسير نحو ذلك الاتجاه.

الاختلاف الإيجابي الكبير بينهما هو الدور المحدود جداً للتبرعات التي تأتي من الشركات للحملات الانتخابية في السياسة الأوروبية. لكن حتى دون هذا العامل فإن التأثير الذي تحدثه جماعة الضغط lobbyists في صناعة السياسة الأوروبية موجود وفي ازدياد، حيث إنه بعد قرون من اتباع سياسة المركزية في اتخاذ

القرار ومنح مؤسسات الاتحاد الأوروبي EU أصبحت مدينة برسل، عاصمة الاتحاد الأوروبي، ثاني أكبر مدينة في العالم في التأثير الضاغط الذي يحدثه بما يعرف جماعة الضغط (بعد مدينة واشنطون). يوجد في برسل اليوم اليوم ما يزيد عن 1000 جماعة ضغط تنتمي إلى قطاع الصناعة، ومئات الشركات في قطاع العلاقات العامة التي تقدم خدمة الضغط والتأثير، ومجموعة من الشركات الاستشارية، بالإضافة إلى العديد من المكاتب المتخصصة في "شؤون الاتحاد الأوروبي" التي تديرها الشركات. من بين 15000 جماعة ضغط محترفة موجودة في برسل، هناك أغلبية كبيرة منها تمثل شركات كبيرة، بينما 10 بالمئة منها فقط تمثّل جماعات المجتمع المدني ذات الإمكانات التنظيمية والمالية المحدودة.

بسبب الإجراءات المعقدة وغير الديموقراطية غالباً وكذلك فقدان النقاشات العامة الحقيقية في أوروبا، يُتخذ قرار الاتحاد الأوروبي في برسل عادةً في الخفاء. هذا يسيء إلى الديموقراطية، لكنه يوفّر أرضاً خصبة لجماعات الضغط في الشركات وحلفائهم في صناعة العلاقات العامة. في التسعينيات كانت المفوضية الأوروبية (التي لها الحق في اقتراح وبناء القانون الأوروبي الجديد) محور اهتمام جماعات الضغط التي تعمل لصالح الشركات. وفي الوقت الذي ازدادت فيه تدريجياً سلطات البرلمان الأوروبي أصبح هو الآخر هدفاً رئيساً لجماعات الضغط التي سجلت سلسلة من النجاحات المزعجة. يزداد أثرهم تدريجياً وذلك بسبب عدم وجود اتجاهات ناقدة لجماعات الضغط التي تعمل

لصالح الشركات التي ازدادت في البرلمان. أصبح من الشائع أن ترى على سبيل المثال العديد من أعضاء البرلمان يقدمون تعديلات في البرلمان أُعدت من قبل جماعات الضغط الصناعية. في أكثر الحالات، أصبحت هذه التعديلات أو الإصلاحات هي القانون الأوروبي. تخرج أعداد كبيرة من أعضاء البرلمان عبر الباب الدائري نحو الشركات الكبيرة بعد أن تنتهي أعمالهم في البرلمان. لوائح ومتطلبات الشفافية ضد جماعات الضغط ضعيفة جداً في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بل إنها أكثر سوءاً منها في الولايات المتحدة[6]. لا يفعل دستور الاتحاد الأوروبي الجديد - لسوء الحظ - شيئاً لإيقاف هذه الاتجاهات الخطيرة. وبغض النظر عن الديموقراطية، فإن سلطة جماعات الضغط الصناعية تمثّل عقبة خطيرة للتطور الذي يحتاجه التشريع البيئي والاجتماعي في الاتحاد الأوروبي. أحد الأمثلة الحديثة في هذا الصدد هو عملية اتخاذ القرار في مجموعة جديدة من تشريعات الاتحاد الأوروبي في الصناعات الكيميائية REACH، والتي قامت من أجلها مجموعات الضغط الصناعية في أمريكا والاتحاد الأوروبي في شن أكبر حملاتها في أوروبا. وكانت النتيجة قانوناً ضعيفاً مليئاً بنقاط الضعف التي تستفيد منها الصناعات الكيميائية السامة. ونتيجة لهذا الانتقال نحو اليمين في الولايات المتحدة المريكية والعديد من دول الاتحاد الأوروبي تقوم جماعات الضغط الصناعية التي ظلت لسنوات عديدة تضيف المزيد من التضليل البيئي في رسائل الضغط والتأثير التي تمارسها بشكل أكثر حدة وقسوة ضد

القضايا البيئية. على سبيل المثال: قام مؤخراً اتحاد أصحاب العمل الفيدرالي الأوروبي UNICE والطاولة المستديرة للصناعيين في أوروبا ERT بحملة جديدة من أجل أن يتراجع الاتحاد الأوروبي عن التزامه بمعاهدة كيوتو لمكافحة ظاهرة تغير الطقس. تساعد شركات العلاقات العامة العملاء في هذه الشركات على التلاعب بالعملية السياسية عن طريق مثلاً إنشاء منظمات علمية أو مدنية مزيّفة تقدم خدمة التأثير والضغط على القرارات التي تصب في مصلحة قطاع الصناعة. أحد الأمثلة الحديثة هو منتدى البروم(*) البيئي العلمي، وهو تكتل أسسته الشركة العملاقة في العلاقات العامة بورسون - مارستيلر Burson- Marsteller نيابة عن ائتلاف الشركات الكيميائية التي تريد أن تمنع الحظر الذي قُرّر ضد مادة مثبط الاشتعال المصنع من البروم الشديدة السمّية.

زاد الاهتمام الذي توليه مجموعات الضغط لدى الشركات في العملية السياسية للاتحاد الأوروبي بسبب تعلّق السياسيين الأوروبيين بطموح أن يصبحوا التكتل الاقتصادي الأكثر منافسة في العالم في عام 2010 أو ما يُعرف ببرنامج لشبونة الذي تمت الموافقة عليه في عام 2000. تلعب المجموعات الصناعية الآن ببطاقة المنافسة بنجاح كبير مهما كانت القضية التي يمارسون الضغط والتأثير من أجلها. علاوة على ذلك، وبعد الحملات التي

(*) عنصر كيميائي مؤذ لجلد الإنسان في حالته السائلة، كما أن بخاره ضار بالعين والحلق - المترجم.

قام بها اتحاد أصحاب العمل الفيدرالي الأوروبي UNICE والطاولة المستديرة للصناعيين في أوروبا ERT وافقت حكومات الاتحاد الأوروبي على تقديم ما يمكن تسميته بتقويم أثر المشروع التجاري لجميع السياسات الأوروبية الجديدة. التزام الاتحاد الأوروبي بمعاهدة كيوتو لمحاربة تغيرات الطقس هو الأول الذي يجب أن يُتراجع عنه والذي قد يضعف من الجهود الرامية إلى مكافحة تغيّر الطقس. أعلن خوسيه مانويل باروسو الذي أصبح رئيساً لفريق المفوضية الأوروبية في نوفمبر 2004 أن أهداف المنافسة المعلن عنها في ليشبونه ستحصل على الأولوية المطلقة خلال رئاسته.

سياسات التجارة التي تقودها الشركات في الاتحاد الأوروبي

من الخطأ أن تُفسّر السيطرة المتزايدة للشركات على السياسات في الاتحاد الأوروبي على أنها ببساطه بسبب التأثير الذي تحدثه جماعات الضغط التي تعمل لصالح الشركات الكبيرة وفرض إرادتها على صنّاع القرار السياسي المغلوب على أمرهم. بل الحقيقة هي أن موظفي الاتحاد الأوروبي هم من يبحثون غالباً عن الشركات ويطلبون منها المساعدة في رسم السياسات. هذا هو الحال مع السياسات التجارية الدولية في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أسلوبه في المفاوضات التي تعقد في منظمة التجارة العالمية WTO تقوم المفوضية الأوروبية القوية، في تباين شديد مع الأهداف التي تدعيها في "عولمة عادلة"، بتشجيع مصالح الشركات متعددة الجنسيات التابعة للاتحاد الأوروبي(7). تقوم المفوضية

الأوروبية، خلف ستار من مصطلحات التقدم المطرد، بمواصلة برنامج العمل الموضوع من قبل الشركات ويسمح بالوصول إلى السوق، والذي يعد معادياً لمصالح فقراء العالم والحفاظ على البيئة. في السنوات العشر الأخيرة، وتحت تأثير من الطريقة التي تتم بها المفاوضات التجارية في الولايات المتحدة واليابان، تبنّت المفوضية الأوروبية هوساً عميقاً و غير ديموقراطي بالتحالف مع الشركات الكبيرة.

خلال الإعدادات لجولة جديدة من مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات أو ما يعرف بالجاتس GATS والتي بدأت عام 2000، طلبت المفوضية الأوروبية من الشركات العاملة في قطاع الخدمات بتنظيم نفسها وتشكيل مجموعة ضغط مشابهة للمجموعة القوية للتحالف الأمريكي في صناعة الخدمات USCSI بعد ذلك تم إنشاء منتدى الخدمات الأوروبي ESF حيث اجتمعت شركات عالمية أوروبية عديدة من بينها بنك باركليز Barclays وشركة برايسووترهاوس كوبر PricewaterhouseCooper وعملاق المياه شركة السويس Suez، مدعومة بشكل كبير من قبل المفوّض التجاري ليون بريتان وموظفيه. أخبر موظف كبير من إدارة التجارة في المفوضية مجموعةً من الممثلين الصناعيين قائلاً: "سوف تعتمد المفوضية الأوروبية كثيراً على منتدى الخدمات الأوروبي... سوف نعتمد عليه كما لو كان دولة عضو تقدم المشورة في محاولة لتحديد أهدافنا"[8].

هذه ليست كلمات فارغة. لعب منتدى الخدمات الأوروبيESF وشركات الخدمات دوراً رئيساً في تشكيل قائمة من الطلبات من أجل التحرير الاقتصادي لقطاع الخدمات قدمها الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء في يوليو 2002. وقد كشف تسرب لوثائق سرية تابعة للاتحاد الأوروبي في فبراير 2003 عن حقيقة أن المفوضية الأوروبية قد طلبت ما لا يقل عن 72 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية أن تفتح قطاع خدمات المياه أمام المنافسة الدولية. هذا يعني، زيادة التخصيص وعدم قابليته للإلغاء[9].

ليست منظمة الجاتس GATS هي السبيل الوحيد الذي يقوم من خلاله الاتحاد الأوروبي برعاية مصالح شركات السويس Suez وفيوليا Veoliaو مياه التايمز Thames Water والشركات الأوروبية الأخرى المتخصصة في قطاع خدمات المياه. جاء صندوق المياه في الاتحاد الأوروبي، الذي قُدّم في قمة مجموعة الدول الثمان G8 في إيفيان (يونيو 2003) كنتيجة لفكرة خاطئة تطالب بتقديم الدعم المالي لشركات المياه الخاصة والتوسع في ذلك.

مثال آخر حول الترتيبات اللاستثنائية التي تتم على نحو مطرد بين المفوضية الأوروبية والشركات الكبيرة هو الحوار التجاري عبر الأطلسي TABD الذي يمثل منتدى للشركات الدولية المتخصصة في محطات توليد الطاقة الكهربية من أجل تقديم المشورة والتأثير على المعاملات التجارية التي تحدث عبر الأطلسي والسياسات المنظِّمة. منذ عام 1995، تتعامل الشركات العملاقة في

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مع المفوضية والحكومة الأمريكية من خلال الحوار التجاري عبر الأطلسي TABD من أجل إزالة "العقبات التي تقف في وجه التجارة التي تتم عبر الأطلسي" وزيادة سلطات الولايات المتحدة وأمريكا داخل منظمة التجارة العالمية. ويقوم مركز الحوار عبر الأطلسي بكل ما في وسعه من أجل تأخير أو تمييع أو إيقاف التشريعات التي تحمي المستهلك أو البيئة في أوروبا. وقد قوبلت اجتماعات الحوار التجاري عبر الأطلسي في سينسناتي 2000، وستوكهولم 2001 وشيكاغو 2002 بمظاهرات ومؤتمرات مضادة واحتجاجات قامت بها جماعات ناشطة. ومن أجل دعمها بعيد المدى للحوار التجاري عبر الأطلسي TABD أقامت المفوضية حوارات موازية تهم العمال والبيئة والمستهلك متجاهلة أن تذكر أن هذه لا يمكن أن تمتلك سلطات كتلك التي لدى مركز الحوار التجاري عبر الأطلسيTABD وفشلت المفوضية أيضاً في ذكر أن حوارات البيئة والعمل لم تعد تقام منذ سنوات.

يبدو أن لدى المفوضية الأوروبية دوافع خفية وراء إخلاصها العميق للحوار التجاري عبر الأطلسي TABD تستطيع المجموعة أن توحد بين مواقف الشركات الأمريكية ومثيلاتها من الاتحاد الأوروبي في قضايا منظمة التجارة العالمية، الأمر إلى الذي يؤدي في النهاية إلى برنامج حكومي مرعب و مشترك بين أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. كيف

يمكن لحكومة أخرى أن تقف في وجه مثل هذه القوة؟ إذن فدور الحوار التجاري عبر الأطلسي TABD مكمّل لعملية مجموعة الدول الثمان ويهدف إلى خلق اتفاق جماعي بين الدول الصناعية العظمى القوية في العالم؛ لأنه دون اتفاق داخل مجموعة الدول الثمان فإن أي تحرك دولي من أي نوع يعد مستحيلاً. وإذا اتفقت مجموعة الدول الثمان على تحرك ما فإنه من الصعب إيقافه. الشركات الكبرى تدرك هذه الحقيقة وتستغل هذه الميزة لتستفيد منها بأقصى ما تستطيع، على سبيل المثال، في حملاتها من أجل تعميق و تقوية الاتفاقيات التجارية الليبرالية الجديدة.

مجموعة الدول الثمان: توحيد سلطة الشركات

تضم مجموعة الدول الثمان جميع الدول الشمالية القوية التي تسيطر على منظمة التجارة العالمية وتريد أن تُبقي الأمور على ما هي عليه. في الوقت الذي تتباين فيه وتتباعد مخططات عمالقة التجارة في العالم وبالتالي منعها من الوصول على اتفاق جماعي حولها إلا أن قمم مجموعة الدول الثمان ساعدت هذه الدول في عدة مناسبات مهمة في الثمانينيات والتسعينيات في الوصول إلى تقدم كبير في محادثات التجارة الدولية[10]. هذه الصفقات التي تمت بين حكومات مجموعة الدول الثمان فُرِضت بفعالية على بقية الدول الأعضاء في منظمات الجاتس GATS ومنظمات التجارة العالمية WTO كان لدى دول المجموعة يوم أن كانت سبعاً فقط منذ 1981 بنيةً دائمةً تضمن التنسيق بين المواقف في مفاوضات التجارة

كان يُعرف بالمجموعة الرباعية QUADE منذ قمة منظمة التجارة العالمية في سياتل، تناقصت قوة المجموعة الرباعية (الاتحاد الأوروبي وأمريكا وكندا واليابان) عن ذي قبل لكنها استمرت في العمل على مستوى الموظفين في القطاع التجاري[11]. رفضت المنظمات المدنية حول العالم هذه المنتديات غير الديموقراطية الاستثنائية التي تحاول أن تتحكم في نتائج منظمة التجارة العالمية. بالنسبة للشركات الكبيرة التي تتحكم فعلياً بسياسة التجارة في جميع عواصم الدول الثمان، تمثل المجموعة الرباعية ومجموعة الدول الثمان مؤسسات نموذجية.

بالإضافة إلى التحكم في الحكومات الوطنية والسياسات التجارية للاتحاد الأوروبي فإن لدى هذه الشركات الكبيرة أيضاً حق الوصول المباشر والمميز إلى قمم مجموعة الدول الثمان. غرفة التجارة الدولية ICC التي مقرها باريس، كما يوضّح تقرير المسؤولية العالمي:

> لها حق الوصول الاستثنائي إلى قمم الدول السبع. كل عام، تقوم الدولة المنظمة بمحادثات مع غرفة التجارة الدولية قبيل انعقاد القمة. هذه الاستشارة تمثل وسيلة فعالة جداً في توصيل المقترحات التجارية إلى قادة القمة[12].

تعد غرفة التجارة الدولية التي تأسست عام 1919 أكبر مجموعة ضغط lobby دولية ذات تأثير كبير لصالح الشركات.

هذه "المنظمة الاقتصادية العالمية" لها آلاف الشركات الفروع في أكثر من 130 دولة(13). يسيطر على هذه الغرفة أقوى الشركات العالمية في العالم مثل دوبونت Dupont، وفيفيندي Vivendi، ويونيفيرسال Universal، ويniليفير Unilever، وفولفو Volvo، ونستله Nestle السلطة السياسية لأعضائها وفرت لها اقتراباً لا يُضاهى ليس فقط من مجموعة الدول الثمان لكن أيضاً من مؤسسات سياسية واقتصادية أخرى مهمة في الاقتصاد العالمي مثل منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة(14). الأولوية المهمة لغرفة التجارة الدولية هي توحيد وتوسيع وتعميق القوانين التجارية الليبرالية الجديدة وخاصة نظام منظمة التجارة العالمية الذي ساعدت في تصميمه؛ لهذا فإن المرء لا يتفاجأ عندما يعرف أنها استغلت مناسبة عقد آخر قمة لمجموعة الدول الثمان (سي آيلند، جورجيا، الولايات المتحدة، يونيو 2004) في دفع عجلة محادثات منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى مطالبتها في البدء بعقد مفاوضات الاستثمار المثيرة للجدل(15). في العاشر من مايو 2004 قام وفد من غرفة التجارة الدولية بتسليم بيان إلى الرئيس جورج بوش الذي سيستضيف قمة مجموعة الدول الثمان في سي آيلند. يقول البيان: " نطلب من قادة مجموعة الدول الثمان تجديد مطالبتهم في أخذ زمام القيادة في إيصال جولة المحادثات في منظمة التجارة العالمية إلى نهاية ناجحة ومبكرة وأن يلتزموا شخصياً في تحقيق ذلك الهدف"(16). تستخدم الغرفة التجارية الدولية توصياتها إلى مجموعة الدول الثمان من أجل الهجوم على

حركات العدالة العالمية التي تتطالب بتنظيم تقدمي للشركات العالمية والسواق الدولية. قبل قمة المجموعة في جنوة عام 2001، على سبيل المثال، أصرت غرفة التجارة الدولية على أن "ترفض الحكومات مطالب المجموعات الخارجية غير المسؤولة و التي لا تمثل أحداً في فرض مجموعة مبادئ على الشركات العالمية"(17). طالب وفد الغرفة التجارية الدولية الذي قابل الرئيس الفرنسي جاك تشيراك قبيل انعقاد القمة في إيفيان (يونيو 2003) مجموعة الدول الثمان بـ " دعم وتأييد الطبيعة التطوعية لمبادرات المسؤولية التي تأتي من الشركات "(18). هذا الطلب جزء من الحملة المضادة التي تقوم بها الغرفة التجارية الدولية والتي تهدف إلى إلغاء الاقتراح حول معايير الأمم المتحدة في التجارة وحقوق الإنسان، ويقود هذه الحملة بطل ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وهي شركة شل Shell.

هذه المعايير تهدف إلى جعل الالتزام بحقوق الإنسان من قبل الشركات الدولية واضحاً وتقترح خطوات إضافية تتحمل بموجبه الشركات مسؤولياتها. قاد محاولات الغرفة التجارية الدولية لتهميش هذه المعايير روبين أرام، نائب رئيس شركة شل للعلاقات الخارجية وتطوير السياسات الذي يشغل أيضاً منصب رئيس لجنة "التجارة في المجتمع التابعة للغرفة التجارة الدولية. تريد شركة شل أيادٍ حرة في تقرير خياراتها في كيفية تقدير "الناس والأرض والأرباح"، إلى الدرجة التي أخذت فيها زمام

المبادرة في شن الحملات ضد هذه المعايير، بالتحالف مع أشد الأطراف رجعيةً في الشركات العالمية. وكنتيجة لهذا الهجوم المتحد، لم توافق الحكومات التي حضرت الاجتماع السنوي للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (جنيف، مارس 2004) على المعايير. وكان للولايات المتحدة الدور الأكثر فعالية في إرجاع هذه المعايير إلى اللجنة الفرعية للأمم المتحدة من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وبالتالي تأجيل هذه المبادرة والشك في مستقبلها.

تحدّي مجموعة الدول الثمان

لا ينبغي المبالغة في تقدير فعالية مجموعة الدول الثمان كأداة لدفع برامج وخطط الشركات إلى الأمام؛ لأن المواقف المتشعبة الموجودة بين الحكومات الأقوى في العالم غالباً ما تؤدي إلى توصيات لا تعني شيئا خارج سياقها اللغوي. لكن في الوقت نفسه، وفي مناسبات مهمة، فإن الصفقات أو الاتفاقات التي تتم بين مجموعة الدول الثمان لها آثار بعيدة المدى، كأن تكون في عقد صفقات تجارية منحازة إلى الشركات. والشيء المهم، في وقت تغيب فيه حكومة عالمية، هو أن ما يحدث في المؤسسات الدولية لا يتم إلا بعد الموافقة المسبقة من مجموعة الدول الثمان. تمثّل مجموعة الدول الثمان التي تسيطر عليها الشركات عقبةً في وجه الانتقال الضروري نحو برنامج دولي يضع العدالة الاقتصادية العالمية والحفاظ على البيئة في سلم أولوياته. هذا هو السبب الذي يجعل من الكفاح ضد مجموعة الدول الثمان (وسياساتها

وعدم شرعيتها كسمسار سلطوي عالمي) ضرورياً جداً للمنظمات التي تنادي بالعدالة العالمية.

---

(1) "When advocates become regulators", Denver Post, 23 May 2004.
يحتوي هذا المقال على ملفات مفصلة لجماعة الضغط القدامى lobbyists الذين يساعدون الآن وكالات الحكومة الأمريكية في وضع الوائح والسياسات الأخرى الخاصة بالشركات الصناعية التي كانت توظفهم سابقا.

(2) انظر "2004 election overview : business-labor-ideology split in PAC & individual donations to candidates and parties www.opensecrets.org/overview/blio.asp?cycle=2004

(3) "2004 election overview: top industries".
http://www.opensecrets.org/overview/industries.asp?cycle=2004

(4) "Foot to the pedal: US business expects a clear run from a second Bush term,"Financial Times, 5 November 2004 .

(5) المرجع السابق

(6) يتم تسجيل جماعات الضغط التي لديها الحق في الوصول إلى البرلمان الأوروبي عن طريق الاسم والمؤسسة دون ذكر الأشخاص (العديد من هؤلاء محترفون ومستشارون) الذين يعملون من أجلهم وحول أي موضوع والأجر المالي الذي يتقاضونه. في الولايات المتحدة، على الأقل، يجبر قانون كشف جماعات الضغط الذي صدر عام 1996 هذه الجماعات على التسجيل عندما يبدؤون العمل في قضية جديدة، وذكر أسماء عملائهم والأجر الذي يتقاضونه في تقديم هذه الخدمة في هذه القضية. أيضا، على جماعات الضغط تقديم تقرير مرتين سنوياً حول هذه المعلومات. من الواضح أن هذا القانون فشل في منع زيادة تحكّم الصناعة في مسألة اتخاذ القرار لكن هذا يعود أساساً إلى التنفيذ الضعيف للقرار وإلى السلطة الزائدة التي تمارسها هذه الشركات الكبيرة من خلال الدعم المالي. في أوروبا، يبدو هذا النوع من التنظيم خطوة أولى ضرورية لمقاومة هذا التأثير المتزايد لجماعات الضغط. سوف يسمح للبرلمانيين أن يعرفوا بشكل أفضل الجهات التي تمارس عليهم الضغط وتمكين

وسائل الإعلام من زيادة مراقبتها لحملات الضغط والتأثير التي تقوم بها الشركات، وتزويد المجتمع المدني بالوسائل الضرورية التي تساعدهم على شن حملات مضادة.

(7) يقوم بتمثيل الاتحاد الأوروبي في مفاوضات منظمة التجارة العالمية المفوضية الأوروبية وخاصة في تجارة الادارة العامة . DG Trade

(8) Madeline, Robert(1999)"Preparing for GATS 2000: the European Commision approach,"speech at the conference How to Open Services Markets Worldwide , London, 21 September.

(9) وضعت المفوضية قائمة التحرر الاقتصادي فيما يتعلق بالمياه بعد مشاورات مع عدة شركات هي فيولا Veolia فيفندي (Vevendi)، والسويس Suez، وشركة آر دبليو إي RWE مياه التايمز (Thames Water) وعدة شركات أخرى متخصصة في قطاع المياه.

(10) على سبيل المثال: قمم المجموعة في طوكيو 1986، وهيوستن 1990، وطوكيو 1993. انظر أيضاً:

Ullrich, Heidi(2004) "Effective or defective" The G8 and multilateral trade negotiations,"London School of Economics and Political Science, March.

تقدم هذه الورقة مراجعة مثيرة على الرغم من أنها تفتقد إلى نقد السياسات التجارية الليبرالية الجديدة وكذلك دور مجموعة الدول الثمان.

(11) منذ 1999، لم يكن هناك قمة لوزراء التجارة للمجموعية الرباعية، لكن الموظفين في وزارات التجارة استمروا في الاجتماعات بصفة دورية من أجل تنسيق تعاونهم. انظر ورقة أولريتش في الملاحظة العاشرة.

(12) One World Trust (2003) Power Without Accountability : The Global Accountability Report 2003, One world trust, London , London .

(13) انظر www.iccwbo.org

(14) غرفة التجارة الدولية شريك دائم في اتفاق كوفي عنان العالمي بين الأمم المتحدة والشركات الدولية الذي انطلق عام 2000. غياب المراقبة وآليات التنفيذ أدى بهذا الاتفاق إلى جعله أداة يتم من خلالها تضليل الرأي ، العام حول البيئة. ينبغي أن تتم الشراكة مع الأمم المتحدة مع الأخذ بالاعتبار التاريخ الحالي والسابق لهذه المجموعة المشهوره بجهودها الضاغطة والمؤثرة التي تهدف إلى إضعاف المعاهدات البيئية الدولية

التي تشمل معاهدة كيوتو التي تهدف إلى مكافحة التغير المناخي، واتفاقية التنوع الحيوي، واتفاقية باسل ضد المتاجرة بالنفايات السامة.

(15)"Top western firms urge relaunch of stalled trade liberalization talks",Agence France Press, 15 May 2004 .

(16) "Business groups unite in pressing G8 to boost Doha trade round",

www.iccwbo.org/home/news_archives/2003/stories/brt.asp

(17) "G8 must cooperate more closely to improve financial stability",

www.iccwbo.org/home/news_archives/2001/stability.asp

(18) Business calls on the G8 leaders to set aside disagreements over Iraq and work together ?,www.iccwbo.org/home/news_archives/2003/stories/g8.asp



6

عصابة الدول الثمان:
العرض المتنقل للحكومة الجيدة

إمّا ميلر

مقدمة

سوف تأتي مجموعة الدول الثمان إلى سكوتلندا في 2005. ستتصدر إفريقيا أسماء هذا العرض الذي تقيمه مجموعة الدول الثمان التي اعتبرت إفريقيا قضية مهمة. الوصفة التي اعتمدتها مجموعة الدول الثمان للقارة الإفريقية تتضمن الحكومة الجيدة، وتطبيق الديموقراطية والتنمية. قد يبدو هذا علاجاً ناجعاً لكن هناك من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن مجموعة الدول الثمان تتألف من مجموعة من الدجّالين. وهذا مثير للقلق؛ لأن التشخيص الخاطئ لحالة إفريقيا قد يؤدي إلى ظروف أكثر سوءاً.

تركيز مجموعة الدول الثمان على نشاطات القادة الإفريقيين، يشتت الانتباه عن الاقتصاد العالمي، المسبّب الحقيقي للفقر والصراع في هذه القارة. القدرة على إحراز نتائج إيجابية كبيرة

فالاقتصاد العالمي يقع تحت سيطرة مجموعة الدول الثمان. لكن مع ذلك، وبعيداً عن تعزيز الديموقراطية والحكومة الجيدة في إفريقيا، إصلاحات السوق الحرة التي تقوم بها مجموعة الدول الثمان تعوق الحصول على حكومة جيدة وتشجع الفساد وتُضعف الديموقراطية.

هذا الفصل سيتناول الدور الحقيقي لمجموعة الدول الثمان فيما يتعلق بإفريقيا. لكي نقيس عصابة الدول الثمان فإنه يجب أولاً أن نفحص أوراقها، وهذا يحتّم النظر إلى سجلات الحكم المحلي عندها وخاصة فيما يتعلق بتعزيز الديموقراطية، واحترام حقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي. سيكون الحديث أيضاً عن قادة مجموعة الدول الثمان الأقل شهرة، فهم كلهم يلعبون دوراً هنا. الذي اتضح أنها عصابة ذات سجل إجرامي كبير يشمل الفساد والحرب غير الشرعية وجرائم ضد الإنسانية. وإذا نظرنا إلى الدليل الذي يثبت أنهم ليسوا فقط دجالين وإنما أيضاً لصوص محتالين، فإن قدرتهم على وصف العلاج لإفريقيا هي محل شك.

جرائم مجموعة الدول الثمان:

هناك ثلاثة موضوعات سيتم تغطيتها حول جرائم مجموعة الدول الثمان: الحرب غير الشرعية، انتهاكات حقوق الإنسان، والفساد. أولاً، يجب أن نتعرف على شخصية رأس المجموعة وهو جورج دبليو بوش. عُرِف بوش على أنه جلاد متحمس عند وصوله إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000 حيث وقّع على

أكثر من 113 حكم بالإعدام أكثر من أي مسؤول منتخب يعيش اليوم في الولايات المتحدة. الآن حيث يلقى الدعم من زملائه الكبار في الولايات المتحدة -أي من المحافظين الجدد - فإنه يمسك بزمام الأمر أيضاً في عصابة الدول الثمان. وفي الوقت الذي ارتاب فيه بعض أعضاء العصابة أمام أعماله الإجرامية إلا أن الكثير منهم استمر في السقوط على بعضهم والمتابعة في الطريق نفسه إرضاء للرئيس. رجال بوش هم إلى اليمين بشكل خطير أمام أي شخص يمكن أن تفكر فيه - وقادرون على كل شيء في ملاحقتهم للمصالح الأمريكية. ومع ذلك فإن الحملة الصليبية من أجل النفط والأرباح تُباع على أنها تشجيع للديموقراطية. وهذا يجرّنا إلى الموضوع الأول.

الحرب غير الشرعية:

بوش هو المسؤول الأول عن الحرب غير الشرعية في العراق، التي حصدت حتى نوفمبر 2004 أرواح أكثر من 100000 مدني عراقي. أبلغ بوش شعبه أن الحرب كانت ضرورية لحمايتهم من الإرهاب، بعد هجمات الحادي عشر من سيبتمبر 2001 على برجي نيويورك على الرغم من أن صدام حسين ليس له علاقة بالهجمات. وعلى الرغم من أن معظم قادة مجموعة الدول الثمان مدركون أن الحرب لا تلقى أي شعبية في العالم وحاولوا في البداية النأي بأنفسهم بعيداً عنها، إلا أن توني بلير رمى حذره أدراج الرياح ووفّر ورقة التين اللازمة للحرب على العراق حيث

كذب على شعبه لأن السيد يريد الدعم. لا يبدو المستقبل مشرقاً لبلير نتيجة لموقفه هذا. أعلنت رابطة المحامين في أثينا في عام 2003 عن عزمها رفع دهوى ضد بريطانيا في المحكمة الجنائية الدولية، كما أعلن عضو البرلمان والوطني الويلزي آدام برايس عن عزمه التشكيك في جدارة بلير وذلك "لتسبّبه في إيذاء الدولة"، "والتشكيك في واجباته الدستورية" و "الكذب" على البرلمان في موضوع العراق. القادة الآخرون في مجموعة الدول الثمان قدموا الدعم في الحرب وهم بيرلسكوني، وأيضا مارتن، وكويزمي وبوتين.

انتهاكات حقوق الإنسان:

تظهر حقوق الإنسان من وقت لآخر على العربة الموسيقية لمجموعة الدول الثمان. في السابق، في أوكيناوا في يوليو 2000، تبنّى وزراء الخارجية لمجموعة الدول الثمان مبادرة ميازاكي التي تنادي بمنع الصراعات وتنص على "يجب أن تستند الجهود الرامية لمنع الصراع على الالتزام بالقانون الدولي والتي تشمل قرارات الأمم المتحدة، الديموقراطية، احترام حقوق الإنسان، حكم القانون، الحكم الجيد، التنمية المستمرة والقيم الأساسية الأخرى التي تشكّل أساس السلام الدولي والأمن"(1). تغيرت لغة مجموعة الدول الثمان محلياً ودولياً. منذ 2001، استخدم بعض أعضاء مجموعة الدول الثمان حملة مكافحة الإرهاب في التضييق على الحريات المدنية وتشديد سياسة العقوبة ضد طالبي اللجوء. أصدرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قوانين جديدة تسمح

بالاحتجاز الطويل دون وجود مراجعة قضائية عادلة للأجانب المتهمين بالنشاط الإرهابي. وتقول منظمة العفو الدولية إن "عقلية الحرب" عند واشنطون قادها إلى طريق زلقة نحو تجاهل حكم القانون، ونتج عن ذلك حالات التعذيب في العراق وانتهاكات في أفغانستان وخليج جوانتانامو[2].

تقرّب بوتين من السيّد عن طريق إعادة تصنيف الصراع الروسي مع الجمهورية الانفصالية في الشيشان كجزء من الحرب على الإرهاب. ومنذ ذلك الحين أصبح بوتين كما يراه بوش "الرجل الشجاع في الحرب على الإرهاب"[13]. في الواقع، إن السجل المروع لحقوق الإنسان لروسيا في الجمهورية المنفصلة والحل العسكري قصير النظر الذي جاء به بوتين يصل إلى مستوى الكارثة. في الوقت نفسه يضع القادة الآخرون في مجموعة الدول الثمان هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان تحت اسم محاربة الإرهاب. في الأيام التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر طالب المستشار الألماني شرويدر والرئيس الإيطالي بيرلسكوني بـ "إعادة تقويم" للانتهاكات التي قامت بها روسيا في الشيشان[4].

الفساد:

لدى قادة الدول الثمان الكثير من العمل لكي يقوموا به داخل أراضيهم قبل محاولة حل مشكلات الفساد في قارة إفريقيا. مهما عرّفت الفساد على أنه وضع مصالح الشركات قبل مصالح الناس، أو وضع اليد لسرقة النقود من المتاجر أو البنوك (أو كلاهما) فإن

مجموعة الدول الثمان لديها كل هذه الخبرات. جميع قادة مجموعة الدول الثمان يمتلكون المؤهلات الليبرالية الجديدة. في ألمانيا، جاء التغيّر في عام 1998 مع انتخاب شرويدر. بدأ القائد الجديد من فوره بمحاولة تفكيك النموذج الألماني "رأسمالية راينلاند" التي تهتم بالانتعاش الاجتماعي أكثر من الشركاء في مجموعة الدول الثمان. وباستخدام نموذج حزب العمّال البريطاني قام شرويدر بتخفيض كبير في الضرائب على الشركات وطبق "برنامج العمل 2010" الذي يهاجم الانتعاش الاجتماعي[5]. وفي الوقت الذي رحبت فيه المؤسسات المالية الدولية والمستثمرون الأجانب بهذه الإصلاحات إلا أنها ستؤدي بالعديد من الألمان إلى العيش تحت خط الفقر[6]. يحتمي قادة الدول الثمان خلف مواقعهم الرئاسية متجنّبين محاكمتهم بالفساد. واجه بيرلسكوني، أغنى رجل في إيطاليا، عدة اتهامات بالفساد، حيث قاد تشريعاً من خلال البرلمان في يونيو 2003 معطياً نفسه وأربعة موظفين كبار آخرين الحصانة ضد المقاضاة وهم على رأس العمل. هذا القانون أوقف محاكمته في قضية فساد في ميلانو بعد أن وقف متهماً في تقديم رشاوى لقضاة. وشجب النواب العامون في القضية موقف القانون واصفين إياه بـ "غير الدستوري". كما اتهم شيراك بالفساد إبان رئاسته لبلدية باريس وكرئيس للحزب الديغولي الجمهوري الفرنسي RPR وتم مؤخراً إعاقة محاولة القضاة متابعة القضية بسبب الحصانة الرئاسية التي يتمتع بها شيراك مما أدى إلى أحد القضاة بالاستقالة احتجاجاً.

إذن، رأينا أن كل أعضاء العصابة الثمان متورطون في الاهتمام بمصالحهم ومصالح الشركات على حساب مواطنيهم. ومع ذلك فإن جرائمهم تتضمن الأمثلة نفسها على الموضوعات التي يفترض أن ينادوا بمعالجتها عند القادة الأفارقة. علاوة على ذلك، شغفهم الزائد بالشركات واضح في ما يقومون به من أعمال في إفريقيا.

أعمال مجموعة الدول الثمان في إفريقيا

> *اتضح من خبراتنا أن المؤسسات والحكومة (طريقة الحكم) التي يُعتمد عليها هي من شروط الاستثمار الطويل المدى أو الاستثمار واسع النطاق.(خطة العمل لمجموعة الثمان في إفريقيا)*[7].

هذا القسم يتعلق بخطة العمل في إفريقيا لمجموعة الدول الثمان. أحد الأشياء الرئيسة في هذه الخطة هو الحكومة الجيدة أو الحكم الجيد. لقد رأينا للتو المفارقة التي تقوم فيها مجموعة الدول الثمان بالمطالبة بهذا الموضوع متجاهلةً سجلها في طريقة الحكم. الأشياء الأخرى التي طالبوا بها في وصفتهم الديموقراطية والتنمية. الجملة المذكورة أعلاه تلامس تناقضات مهمة في السياسة الارتباطية. نظرة مجموعة الدول الثمان إلى "الديموقراطية" مرتبطة بشكل كبير مع مدى استعداد القادة الأفارقة في قبول مخطط الليبرالية الجديدة، والافتراض الذي له علاقة بهذا هو أن الليبرالية الجديدة ستقوم بالمقابل في تشجيع التنمية، على الرغم من الدلائل التي تشير إلى عكس ذلك.

التصريحات العامة التي تدلي بها مجموعة الدول الثمان تقدم القارة الإفريقية على أنها عبء ثقيل - أو "ندبة في جبين الضمير"- كما يقول بلير. ومع ذلك فإن الأولوية الأساسية من وضع سياسة خاصة بإفريقيا هي المصالح التجارية للدول الغنية، وهذا يتطلب أيضاً الحفاظ على سلطة القادة الأفارقة الذين يبدون تعاوناً مع برنامج المجموعة. سوف نتحدث هنا عن الصراع بين تعزيز مصالح الشركات من جهة وتحقيق التنمية لإفريقيا من جهة أخرى مع أمثلة مختصرة عن علاقة ذلك مع قطاعات الزراعة والأسلحة والصحة. كما سيتم الحديث أيضاً عن التناقض بين الأهداف المزعومة المصرح بها وما تقوم به فعلاً مجموعة الدول الثمان في نهاية هذا القسم الذي سيهتم بالأولويات الإفريقية. أولاً، سيتم النظر إلى أمثلة عن أولويات الشركات التابعة لمجموعة الدول الثمان في إفريقيا.

استلم بول مارتن القيادة في كندا مؤخراً (في عام 2004) بعكس القادة الآخرين في مجموعة الدول الثمان. ومن فوره أعلن مارتن ولاءه لليبيرالية الجديدة محدداً دور كندا في العالم: " أكثر من أي وقت مضى، ازدهارنا وأمننا - طبيعة الحياة في مجتمعاتنا وقوة عائلاتنا - كل ذلك يعتمد على قدرتنا على الدخول في الأسواق للمنافسة بإصرارٍ وتحدٍ"[8]. بالطريقة نفسها، كُشفت أولويات شرويدر في أثناء جولته الرسمية الأولى في إفريقيا في يناير 2004 عن طريق وفد يضم قادة الشركات الكبيرة مثل الرئيس

التنفيذي لشركة الاتصالات الألمانية Deutche telekom وبنك كوميرزبانك Commerzbank وديملر كرايسلر Daimler Chrysler ولافثانزا Lufthansa وشركات أخرى والتي تركزت حول إمكانية الربح في إفريقيا.

المصلحة التجارية في إفريقيا كبيرة. على سبيل المثال: يؤكد كل من بلير وبيرلسكوني على ضرورة العمل من أجل "ضم إفريقيا للاقتصاد العالمي". وفي الوقت الذي ينظرون فيه إلى المساعدة التي تُقدم لإفريقيا على أنها "أداة ضرورية" في التنمية، إلا أن التركيز يكون على الاستثمار الخاص واتفاقيات الشراكة الاقتصادية EPA المخطط لها في عام 2007 م: "سوف تحرّر اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التجارة بين إفريقيا وأوروبا، وتشجّع التكامل الإقليمي بين الدول الإفريقية، وتخلق أسواقاً إفريقية أوسع بحيث تكون قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، كما أنها أيضاً ستمكّن من الاستغلال الأمثل لمصادر الثروة فيها"[9].

وبينما تؤكد مجموعة الدول الثمان على أن الاستثمار هو وسيلة للتنمية في إفريقيا إلا أن شعوب الدول الإفريقية هي من يدفع الثمن عندما يركز قادتها على المستثمرين. وتضع شركة الأبحاث الجنوب إفريقية بيزنس ماب Business Map ترتيباً لـ "عوامل المخاطرة" التي يراقبها المستثمرون وهي: مدى وجود الخصخصة، تكاليف البنية التحتية واليد العاملة، الاستقرار السياسي وتكاليف الصفقات التجارية[10]. يأخذ الاهتمام والرعاية

لمصالح الشركات حيزاً أكبر من الاهتمام بتوفير حياة كريمة للشعوب الإفريقية: "تتنافس الدول في تخفيض التكاليف من أجل جذب المستثمرين. هذا يعني توفير أيدٍ عاملة رخيصة، وقوانين بيئية ضعيفة، ومعايير ضعيفة للصحة ومبادئ السلامة، وخدمات اجتماعية قليلة. فكلما انخفضت المعايير، زاد الاستثمار"[11]. بالإضافة إلى ذلك يطلب قادة المجموعة خدمات أخرى من أجل دعم الاستثمار. في عام 2004 طلب كويزمي من رؤساء الدول الإفريقية وضع "سياسات صناعية جيدة" تجذب الاستثمار من آسيا. الشيء الإضافي هنا وغير الديموقراطي هو أن اليابان تتوقع من الدول الإفريقية دعم طلب طوكيو الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة[12].

من بين مجالات التنمية المذكورة في خطة العمل الإفريقية المجموعة الزراعية والصحة. تعد الزراعة أساسية ومناسبة لـ "طبيعة الحياة في معظم الدول الإفريقية"، وفي الصحة، هناك اعتراف بأن أمراض الملاريا والسل والإيدز " ستظل عقبة في وجه التنمية الإفريقية"[13]. ومع ذلك فإن التزام مجموعة الدول الثمان بمصالحها التجارية تقوض من تحقيق أهداف التنمية التي تحدّدها خطة العمل السابقة الذكر. السيطرة غير الديموقراطية لسيّد مجموعة الدول الثمان واضحة هنا أيضاً. على الرغم من الضغط المستمر لإدارة بوش على الدول الإفريقية لممارسة التجارة الحرة، إلا أنها ترفض إيقاف الدعم المالي لتصدير البضائع إلى

القارة. الشيء نفسه يحدث مع الاتحاد الأوروبي الذي قدم الدعم للإنتاج المحلي الزائد لعدة أجيال، ورمى الفائض على إفريقيا، وبالتالي قوض الإنتاج هناك. وقد رفض بلير الاقتراحات التي تقدّم بها تشيراك في قمة المجموعة في إيفيان عام 2003 للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول إيقاف دعم تصدير الغذاء لإفريقيا واختار بدلاً من ذلك ماجاء به بوش[14].

وعلى الرغم من أن بوش أعلن التزامه بمعالجة مشكلة وباء الإيدز في إفريقيا إلا أنه أضعف إيصال الأدوية التي يتحملها الناس وعمل على فرض حماية تسجيل الأدوية من أجل مصلحة شركات الأدوية الكبيرة. وفي إيفيان عام 2003 هاجمت المنظمات غير الحكومية الرئيس تشيراك بسبب محاولته التضحية بضحايا الإيدز من أجل إصلاح علاقاته التي تصدعت مع بوش حول قضية العراق. تقول منظمة الثغرة الصحية، وهي منظمة غير حكومية، إن الخطة المزمع تنفيذها في قطاع الصحة تم إضعافها بعد تدخلات الولايات المتحدة - التي أضعفت كل مصدر يشير إلى الحاجة إلى الأدوية الضرورية أو تمويل الصندوق الدولي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل"[15].

> المرة تلو الأخرى يتم تقويض أو تدمير التقدم في إفريقيا عن طريق الصراعات أو انعدام الأمن... تراجعت الخطوات نحو التقدم الاقتصادي بسبب أن مصادر الثروة النادرة لمكافحة الفقر تعرضت للخراب الناتج عن الصراعات المسلحة المميتة والمكلفة. نحن

مصرون على جعل الوقاية من الصراعات وحلّها ضمن أولوياتنا المهمة[16].

كان سباق التسلح خلال الحرب الباردة في السبعينيات والثمانينيات - والذي يشمل أيضاً الدول الفقيرة - هو أساس فقر إفريقيا اليوم[17]. شراء الأسلحة أثّر على ميزانية الإنفاق على التنمية، ولم يكن الحكم الجيد أساساً يعتمده بائعو الأسلحة الغربيين. بل قامت مجموعة الدول الثمان بتسليح أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم. وحتى الآن وعلى الرغم من أن الدول الفقيرة جداً تنوء بالدين والفقر إلا أنها تعد مكاناً مربحاً لبيع الأسلحة، حيث إن ثلثي عمليات نقل الأسلحة في العالم بين عامي 1997 و2001 تأتي من خمسة أعضاء في مجموعة الدول الثمان وهي: الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا. لدى هذه الدول، بالإضافة إلى الأعضاء الآخرين - إيطاليا وكندا - قوانين متنوعة تلزم ترخيص السلاح الذي يتم تصديره. أما اليابان فإنها تمنع رسمياً تصدير الأسلحة. لكن مع ذلك فإن مثل هذه التنظيمات ليست فاعلة وهناك من يتجاهلها[18].

الخاتمة

تتألف مجموعة الدول الثمان من ثمانية قادة لهم سجل مليء بالأخطاء الفادحة والضارة للمجتمع العالمي. وبالرغم من ذلك هم مستمرون بادعاءاتهم بالمطالبة "بحكم جيد" و"بالديموقراطية" و"التنمية" في إفريقيا. لكن نظرة بسيطة لسجلاتهم تبين عدم

أهليتهم للتبشير بمثل هذه الرسائل. أما القادة الأفارقة الذين انساقوا خلف التفكير الليبرالي الجديد فإنهم لا يمثلون شعب القارة.

جاء ثلاثة قادة أفارقة - مبيكي الجنوب الإفريقي، وبوتفليقة الجزائري، وأوباسانجو النيجيري - إلى السلطة مع مقدم "الشراكة الجديدة لتطوير إفريقيا" أو NEPAD في عام 2002 التي تم ترويجها على أنها مبادرة إفريقية بالرغم من أنها رُسمت في قمة الدول الثمان التي عقدت في كاناناسكيس في ذلك العام نفسه. وقد شدد مهندسو هذه الخطة أي NEPAD على أهمية دور المجتمع المدني الإفريقي إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث[19]. ويقول الناشط السياسي المعروف من منطقة سوويتو الجنوب إفريقية تريفور نقواني: إن الناشطين الأفارقة الذين يبحثون عن العدالة في جميع أنحاء القارة يرون أن هذه الخطة NEPAD هي في صالح مبيكي الذي فشل محلياً في العديد من القضايا، وتصب أيضاً في مصلحة قادة مجموعة الدول الثمان حيث تتطلب سياساتهم الاقتصادية الدولية الكارثية وجود قائد من الجنوب العالمي يجابههم"[20].

أطلقت مجموعة الدول الثمان خطة العمل الإفريقية - كاستجابة لبرنامج الشراكة الجديدة لتطوير إفريقيا - NEPAD في 2002، مع وعود بتقديم 6 بليون دولار أمريكي لدعمها. وبعد سنة أي في قمة مجموعة الدول الثمان في إيفيان، أصدر ممثّلو أكبر ست منظمات غير حكومية إفريقية وتجمعات وطنية بياناً

حول مجموعة الدول الثمان قالوا فيه: "نتائج قمة مجموعة الدول الثمان عام 2003 كبيرة في فشلها الذريع في التقدم في قضايا مثل الدين والصحة والتجارة والزراعة"[21]. اختتمت قمة المجموعة اجتماعاتها بعروض للمساعدة في حدود 1 بالمئة مما أُنفق على الحرب في العراق.

كان آخر مبادرات بلير في هذا الجانب اللجنة من أجل إفريقيا التي أُعلن عنها في أوائل عام 2004 والتي تضم عدداً من المؤثرين إفريقياً ودولياً أحدهم بوب جيلدوف الذي وصف بوش على أنه "بطل الفقراء"[22] عندما اجتمعت اللجنة للمرة الثانية في أكتوبر 2004 لم يحضر العديد من القادة الأفارقة الذين كان من المتوقع حضورهم وفضلوا بدلاً من ذلك حضور اجتماع للمفكرين الأفارقة في السنغال. ثم أُعطيت اللجنة فرصة سبعة شهور لكتابة تقرير تُرك في أيدي موظفين مدنيين لا يعرفون الكثير عن القارة الإفريقية[23]. وتقول مجموعة الدول الثمان إن أولئك الذين ينتقدون مبادرات العلاقات العامة التي يطلقونها هم معارضون ساخرون فشلوا في إنتاج أي بدائل. هذا غير صحيح مطلقاً. التغيرات الأساسية في السياسة التي يمكن أن تساعد إفريقيا ليس في علم الصواريخ، بل يمكن تحقيقها بسهولة، ويمكن أخذها من المنظمات غير الحكومية الإفريقية أو المنظمات غير الحكومية الغربية كحركة التنمية العالمية[24]، وتشمل التالي: إلغاء الديون، وأن تكون التجارة عادلة، والمضاربة المالية في الضرائب، وقطع

إمـدادات السـلاح، وعـدم ترويج الخـصـخـصـة، وتنظيم عـمل الشركات العالمية، وزيادة المساعدة إلى 7.0 بالمئة من الناتج القومي، وتمكين الدول الإفريقية من الاستقلالية في الغذاء، وتخفيض الغازات المنبعثة من البيوت الزجاجية التي تسبب اختلال الطقس. هذه الإجراءات ستقدم الكثير في مقاومة الإرهاب أكبر من أي تشريع قمعي عسكري، وهو الرد الحالي الذي تفضله مجموعة الدول الثمان.

ينبغي عليهم أن يكفوا عن ذلك.

---

(1) Human Rights Watch (2002) Human Rights in Security and Development : recommendations for the G8 Summit, June 2002, including the G8?s Action Plan for Africa, 5 June,www.hrw.org/background/g8/g8mem0605.htm

(2) Amnesty International (2004) "USA: Pattern of brutality and cruelty " war crimes at Abu Ghraib", press release , 5 July , http://.news.amnesty.org/index/ENGAMR510772004

(3) Starobin, P (2003) "Chechnya : Putin"s peace plan seems doomed to backfire?, Business Week online, 21 July, http://zdnet.businessweek.com/magazine/content/03_29

(4) انظر الملاحظة رقم 1 في تقرير منظمة حقوق الإنسان 2002.

(5) Wahl,P (2003) "The end of Rhineland capitalism : Germany at the crossraods", Red Pepper , 29 December ,www.redpepper.org.uk/Jan2004/x-Jsn2004-Wahl.html.

(6) Connolly, K (2004) "Berlin hits back as anti-reform protests spread east", Daily Telegraph, 10 August, www.portal.telegraph.co.uk/news/main.jhtml"xml=/news/2004/08/10/wgerm10.xml&sSheet=/news/2004/08/10/ixworld.html.

(7) G8 (2002) Africa Action Plan,www.state.gov/e/eb/rls/other/11515.htm.

(8) Martin,P (2004) "Prime Minister"s reply to the speech from the throne", Office of the Prime Minister,Government of Canada, 5 January.www.pm.gc.ca/eng/sft-ddt.asp"id=2

(9) UK-Italy summit, London,13 July2004, Government of Italy,www.governo.it/GovernoInforma/Dossier/vertice_italo_britannico_2004/REV%203-090704(communicato).pdf

(10) BBC online (2002) "Investors wary of southern Africa", BBC Online, 4 Febraury, http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/1800625.stm

(11) New Internationalist (2004) "Race to the bottom", New Internationalist no 374, Dec.

(12) Karasaki, T (2004) "Koizumi calls on African leaders to draw investment", Asahi,2 November,www.asahi.com.english/politics/TKY200411020111.html.

(13) انظر الملاحظة رقم 7: . G8 (2002)

(14) Monbiot,G (2003) "Blair trashes Africa", Guardian,3 June, www.monbiot.com/archives/2003/06/03/blair-trashes-africa.

(15) Fabricius, P (2003) "Chirac places Bush ahead of Africa", The Star, http://www.thestar.co.za/

(16) انظر الملاحظة رقم 7: G8 (2002)

(17) Burrows, Gideon (2003) The Neo- Nonsense Guide to the International Arms Trade, New Internationalist, Oxford;G8(2002) انظر الملاحظة رقم 1.

(18) Amnesty International (2003) "A catalogue of failure: G8 coun tries arm human rights violators", press release, 19 May, http://web.amnesty.org/library/index/engior300032003.

(19) انظر الملاحظة رقم 1: Human Rights Watch , 2002

(20) Ngwane, T (2002) "A new partnership for Africa's development or just more Washington-friendly economics"?WMD in Action, Summer.

(21) African NGOs (2003) Joint statement from African NGOs and trade unions as the G8 summit comes to an end in Evian, 3 June, World Development Movement, htpp://www.wdm.org.uk/campaign/evianafricanngo.html .

(22) Monbiot,G (2004) "Exploitation on tap", Guardian online,19 October, www.guardian.co.uk/ southafrica/story/0,13262,1330423,00.html.

(23) Dowden, R (2004) "Can the Tony and Bob Show really do any good for Africa?" Independent online, 5 October, http://news.independent.co.uk/world/africa st ry.jsp?story =568923.

(24) WDM (2004) "Blair's Africa commission is "unnecessary diversion from real action for Africa", press release, 29 April, http://www.wmd.org.uk/presrel/current/africacommission.htm.



القسم الثاني

قضايا

7

تغير المناخ[1]

جورج مونبيوت

كما هو شائع عند كل الأجيال الذين يتأملون في الكارثة، يبدو أننا غير قادرين على فهم ما يواجهنا من تهديدات ومنها: تغير المناخ.

هناك ثلاثة نتائج بحثية غير متوقعة ترى أن المشكلة أخطر بكثير مما قد يتخيله أي فرد منّا. يقول بول كروتزن الحائز على جائزة نوبل في أحد أبحاثه: إن أثر الفرز البيئي الناتج عن جزيئات السخام والدخان في الجو أقوى بكثير مما كان يعتقده خبراء الطقس: وهذه إحدى الآثار الضارة التي خلقها الإنسان والتي تحمينا بدورها من آثار ظاهرة أخرى[2]. ومع أن المداخن القديمة قد أُلغيت أو استبدلت بتقنية أكثر نظافة إلا أن مشكلة تغير المناخ في ازدياد مطرد.

في الوقت نفسه يبدو أن المستويات المرتفعة لثاني أكسيد الكربون يحلل مستنقعات الطحالب المتفحمة في العالم. وقد أوضح بحث قام به كريس فريمان بجامعة بانجور أن الغاز يستثير البكتريا التي تذيب النسيج المتفحم[3]. المستنقعات المتفحمة، هذه هي

تقريباً كربون صلب، فهي عندما تذوب يتحول الكربون إلى ثاني أكسيد الكربون الذي بدوره أيضاً يقوم بتذويب المزيد من هذه الطحالب النباتية. تمثل مستنقعات أوروبا وسيبيريا وأمريكا الشمالية، كما تقول مجلة نيو ساينتيست New Scientist في تقريرها، ما يعادل 70 سنة من الانبعاث الكربوني الصناعي في العالم[4].

الأسوأ من ذلك هو الآثار المحتملة للتغيرات في الغطاء الناتج من السُحُب، حيث يرى علماء الطقس أنه بسبب أن درجات الحرارة المرتفعة سترفع من معدل التبخر فإن المزيد من السُحُب ستَتَشكَّل معيقة بدورها الحرارة المنبعثة من الشمس فتقل بالتالي الحرارة المرتفعة في الأرض أو ما يعرف بالاحتباس الحراري. لكن الآن يبدو أن درجات الحرارة المرتفعة قد تؤدي بدلاً من ذلك إلى إزالة السحب، وهذا مصداق للبحث الذي أجراه بروس ويليكي من وكالة ناسا والذي يقول: إن معدل وجود السحب في بعض المناطق الاستوائية قد انخفض بشكل أكبر مما كانت عليه في الثمانينيات[5].

النتيجة من كل هذا هي أن الارتفاع الزائد في درجة الحرارة كما ارتأته اللجنة الحكومية لتغير المناخ في عام 2001 قد يكون تقديراً يؤدي إلى الاستخفاف بخطورته [6]، فبدلاً من ارتفاع في درجات الحرارة يبلغ 8.5 درجة هذا القرن فإنه يمكن الحديث عن درجات تصل في حدها الأقصى إلى 10 أو 12 درجة[7]. لنقل وداعاً أيها العالَم الجميل!

مثل أي كارثة وشيكة، فقد جذبت هذه القضية آراء كثيرة تنكر حدوثها. فقط القليل من الناس الذين يعتقدون بغباء أن

التغيـر الذي أحدثه الإنسان فـي الطقس لن يحدث مطلقاً، وهؤلاء أيضاً أخذوا حيّزاً كبيراً ليعلنوا ذلك جاعلين من أنفسهم أضحوكة أمام الجميع.

يخبر بيتر هيتشنز، الكاتب في جريدة الميل أُنسندي Mail on Sunday وأحد المنتظرين للفوز بجائزة نوبل، قرّاءه في 2001 أنه "لا وجود لآثار ضارة للبيت الزجاجي." "لا يوجد دليل حتى الآن يثبت ذلك"(8). ربما يوضح لنا السيد هيتشنز سبب اختلاف مناخنا عن مناخ القمر، وأن الحقيقة التي تقول إن الحرارة المنبعثة من الشمس قد أعيقت بفعل الغازات الموجودة في جو الأرض (أو ما يُعرف بأثر البيت الزجاجي) قد اكتشفت منذ منتصف القرن التاسع عشر. لكن، مثل معظم المغفّلين، يدّعي هيتشنز أنه يدافع عن العلم ويحميه من أعدائه، حيث يخبرنا قائلاً: "السبب الوحيد في أن هذه الحقائق ليست معروفة بشكل كبير (بعيداً عن الأسباب التي اختلقها للتو) هو ذلك الشغف الأخلاقي بحب "البيئة" الذي حل بديلاً للدين وأصبح المعتقد الجديد(9).

ويعتبر هيتشينز، بدوره، إينشتاين عصره عندما نقارنه بخبيرة الطقس المشهورة ميلاني فيليبس التي كتبت في جريدة الديلي ميل Daily Mail في يناير 2004 رافضة علم المناخ برمته حيث وصفته بأنه "خدعة عالمية" قام بها "جناح اليسار المعادي لأمريكا والغرب والذي يسير جنباً إلى جنب مع الأصوات المضادة للعولمة والاعتقاد الذي يقول بأن كل ما تقوم به الدول الصناعية شرّير"(10). يجب أن

تؤمن وزارة الدفاع الأمريكية بهذا الاعتقاد خاصة وأن تقريره يصوّر التغير المناخي على أنه التهديد القادم للأمن العالمي[11]. وفي مقال سابق تدّعي (فيليبس) أن " معظم متخصصي علم المناخ المستقلين الذين لا يدعمون فكرة (الاحتباس الحراري) ميالون إلى الشك"[12]. لكنها نجحت في استثناء اسم واحد فقط وهو الذي كان يتلقى دعماً مالياً من صناعة الوقود المعدنية[13]. وبعد أن شنت هجوماً على علماء المناخ في العالم واصفةً إياهم بـ "الأميين علمياً"، بدأت تنفخ بوقها الخاص عندما قالت إن التقرير الأخير الصادر من اللجنة الحكومية لتغير المناخ (الذي يجمع نتائج أبحاث علماء المناخ) مليءٌ بالكلمات المراوغة مثل: "من المحتمل جداً" و"التقدير الأفضل"[14]. هذه الكلمات المراوغة هي ما تجعل هذا التقرير علميّاً بالطبع، وليس مجرد عمود صحفي تكتبه ميلاني فيليبس.

لكن هذين الأحمقين أقل خطورة من هيئة الإذاعة البريطانية BBC وإصرارها على "الموازنة " في تغطيتها لقضية تغير المناخ. يبدو أن الهيئة غير قادرة على نشر خبر حول القضية دون أن تدعو أحد المشكّكين في الأمر للتعليق عليه. عادة هذا الشخص المستضاف يكون إما تابعاً للشركات التي تقدم الاستشارة (حيث لا يمكن بالطبع تقديمه بهذا الشكل) أو الخبير في معاداة البيئة المتقاعد فيليب سكوت المتخصص في الجغرافيا الحيوية. ومثل كل المشككين المعروفين لم يسبق لفيليب سكوت أن كتب ورقة محكّمة في قضية تغير المناخ، لكنه جعل من نفسه ناقداً ينسف كل ما يقوله علماء المناخ في أبحاثهم المحكّمة واصفاً إياها بـ

"الكذبات" التي يقولها المتطرفون في علم البيئة[15]. لن يعترض أحد لو وضّحت هيئة الإذاعة البريطانية أن هؤلاء ليسوا علماء في المناخ وأن الأغلبية الكبيرة من الآراء العلمية المؤهلة تقف على النقيض مما يقوله هؤلاء. بدلاً من ذلك فإن الهيئة تتركنا نعيش تحت انطباع أن الرأي العلمي منقسم حول هذه القضية.

وانضم الآن إلى هذه الجوقة اللوامة عالم البيئة السابق ديفيد بيلامي الذي كتب في الجريدة البريطانية الشعبية الديلي ميل Daily Mail مؤكداً على أن "العلاقة بين حرق الوقود المعدني والاحتباس الحراري هي محض خرافة[16]. ومثل كل من ينكر ظاهرة التغير المناخي، يقيم بيلامي حجته على عريضة أنتجها معهد أوريجن للعلوم والطب في عام 1998 " والتي وقّعها أكثر من 18000 عالم." لو أن ميلاني راجع أسماء الموقعين لاكتشف أن من ضمن هؤلاء "العلماء" مغنية فرقة فتاة التوابل جينجر سبايس وطاقم ممثلي ماش MASH [17]. معهد أورجون يقع تحت إدارة مسيحي أصولي اسمه آرثر روبنسون، وقد ألحقت عريضته تلك إلى ما كان يُعتقد بأنه ورقة علمية طبعت بخط ونماذج جلسات مؤتمر الأكاديمية الوطنية للعلوم نفسه. في الواقع، لم تخضع الورقة للتحكيم ولم تُنشر في أي دورية علمية[18]. أي شخص يمكنه توقيع العريضة وهذا ما حصل: فقط كان هناك ضمن من وقعوا مجموعة من الخبراء في علم المناخ،[19]. وصدّق بعضهم القليل منهم أنهم كانوا يوقعون ورقة حقيقية[20]. ثم بعد ست سنوات،

مازالت هذه العريضة تُستخدم من أجل إثبات أن علماء المناخ يقولون إن الاحتباس الحراري لن يحدث.

لكن معظم من يقولون بعدم التحرك إزاء هذه القضية تراجعوا عن إنكار هذا العلم؛ ويقولون بدلاً من ذلك إن التغير المناخي يحدث فعلاً، لكنه ليس بهذه الأهمية. بطل هذا الاتجاه هو عالم الإحصاء الدنماركي بجورن لومبورج الذي ادعى في التايمز البريطانية The Times في مايو 2004، أن الاحتباس الحراري سيتسبّب في خسائر تصل تكلفتها إلى 5 تريليون دولار، و 4 تريليون دولار لمعالجة ذلك[21]. ويصرّ لومبورج على أنه من الأفضل إنفاق هذا المال في مجالات أخرى.

فكرة أن نضع رقماً واحداً للتكاليف التي ستحدثها ظاهرة الاحتباس الحراري فكرة مضحكة. التغير المناخي ليس عملية خطية يمكن من خلالها تقدير آثارها كما نفعل في تقدير نفقات نزهة للبحر. حتى النتائج التي يمكن التنبؤ بها، فإنه من المستحيل تقدير تكاليفها. نحن نعرف الآن، على سبيل المثال، أن أنهار الجليد في الهمالايا التي تغذّي أنهار الجانغ والبراموترا وميكونج ويانغتز والأنهار الأسيوية الأخرى ستختفي خلال 40 سنة[22]. لو جفّت هذه الأنهار خلال موسم الري فإن إنتاج الأرز الذي يعتمد عليه أكثر من ثلث البشرية سينهار، وسيعاني العالم من نقص كبير في الغذاء. إذا كان يعتقد لومبيرج أن في استطاعته أن يضع سعراً لهذا الأمر فإنه سيكون قد أمضى جزءاً كبيراً من عمره مع حاسبته ولن يكون ذلك كافياً مع البشر.

الذي يجعل كل ذلك خطيراً هو أنه تحت تصرف جماعات الضغط والتأثير التي تعمل لصالح الشركات. كتب العضو الجمهوري الأمريكي وأحد الاستراتيجيين التجاريين فرانك لونتز في مذكرة تم تسريبها محذراً حزبه قائلاً:

البيئة هي العنصر الوحيد الذي يمكن أن يجعل الجمهوريين بشكل عام - والرئيس بوش بشكل خاص - عرضة للانتقاد. فكلما اعتقد الناس أن القضايا العلمية محلولة تغيرت آراؤهم حول الاحتباس الحراري. لهذا، يجب الاستمرار في جعل فقدان اليقين العلمي أمراً مهماً حول هذا الموضوع[23].

وقد وعد توني بلير في قمة الدول الثمان 2005 أن يجعل موضوع التغير المناخي أحد القضايا الأساسية. وسنتوقع - والقمة تقترب - أن الكثير من التشويه سيطال علماء المناخ وعلماء البيئة الذين يحاولون ترويج نتائج أبحاثهم. وسيجد بلير نفسه ممزقاً بين حاجته للوفاء بعهده وبين حاجته في إرضاء جورج بوش. وسوف تقوم جماعات الضغط والتأثير في صناعة الوقود المعدني وبمساعدة الإعلام المغلوب على أمره بكل ما في وسعها من أجل أن تضمن ألا يعرّض العلاقات الخاصة للخطر عن طريق عمل قضية ذات أهمية قليلة كانتهاء كوكب الأرض.

---

(1) هذه نسخة معدلة من مقالات صحفية نشرت أساساً في صحيفة الجارديان في 27 أبريل و10 أغسطس عام 2004.

(2) New Scientist (2003) "Heat will soar as haze fades",178:2398, 7 June.

(3) Pearce, Fred (2004) "Peat bogs harbour carbone time bomb", New Scientist, 183:2455, 10 July.

(4) المرجع السابق.

(5) Pearce, Fred (2004) "Harbingers of doom", New Scientist, 183:2457, 24 July.

(6) Intergovernmental Panel on Climate Change (2001) Climate Change 2001 : Synthesis report, summary for policymakers, IPCC, Geneva.

(7) انظر الملاحظة الثانية لفريد بيرس.

(8) Hitchens, Peter (2001) "Global warming" It's hot air and hypocracy,"Mail on Sunday, 29 July.

(9) المرجع السابق

(10) Philips, Melanie (2004) "Global warming or global fraud?"Daily Mail, 12 January .

(11) Townsend, Mark and Harris, Paul (2004) "Now the Pentagon tells Bush : climate change will destroy us", Observer, 22 Febaury.

(12) Philips, Melanie (2004) "The myth of global warming endangers the planet", Sunday Times, 15 April.

(13) المقصود هو البروفيسور ريتشارد ليندزن.

(14) انظر الملاحظة الثانية، ميلاني فيليبس.

(15) انظر على سبيل المثال:

Kirby, Alex (2002) "Sceptics denounce climate change science "lie", BBC News Online, 25th Febraury, www.news.bbc.co.uk/1/hi/sci/tech/1833902.stm

(16) Bellamy, avid (2004) "Global warming" What a load of poppycock!" Daily Mail,9 July.

(17) PR Watch, viewed 6 August 2004, Oregon Institute of Science and Medicine, www.prwatch.org/improp/oism.html

(18) Stevens, William K (1998) "Science academy disputes attack on global warming", New York Times, 22 April.

(19) المرجع السابق.

(20) Musser, George (2001) "Climate of uncertainty: the unknowns in global warming research don"t have to be showstoppers", Scientific American, October.

(21) Lomborg, Bjorn (2004) "Time for the climate doomsters to face reality", The Times, 11 May.

(22) انظر على سبيل المثال:

New Scientist (2004) "Glacier meltdown", 182:2446, 8 May; Kulkarni, Anil V, Rathore, B P and alex, Suja (2004) "Monitoring of glacier mass balance in the Baspa basin using accumulation area ratio method", Current Science, 86:1, 10 January.

(23) Luntz, Frank (2002) "The environment : a cleaner, safer, healthier America". The leaked memo can be downloaded from the bottom of this page":
www.ewg.org/briefings/luntzmemo/





8

التجارة

سوزان جورج

إذا كان هناك شيء واحد تتفق عليه قيادة مجموعة الدول الثمان فهو مبدأ التجارة الحرة. للتجارة مكانة دينية. وصايا التجارة الحرة تحتل مكانة مرتفعة مثل الوصايا التي تلقاها موسى في جبل سيناء حيث لا يستطيع أحد من أصحاب الفكر القويم والمهذبين أن يشك أو يرتاب فيها. أول شيء ينبغي فهمه حول النقاش في موضوع التجارة الحرة هو أنه - من وجهة نظر مجموعة الدول الثمان والليبراليين الجدد الآخرين - لا يوجد مثل هذا النقاش إطلاقاً؛ لأن النقاش لا يتم استخدامه في مثل هذه الموضوعات القانونية التي تصل إلى مستوى الاعتقاد الديني.

إذا أردنا نحن أولئك الذين يعملون في الحركة المناهضة للعولمة تحدّي عقيدة التجارة الحرة، فإنه لا ينبغي الاكتفاء بمواجهة هذه العقلية القاسية بل أيضاً إثارة وتنبيه الذاكرة التاريخية القصيرة المدى لدى أشد المنافحين عن التجارة الحرة. نجحت كل دول مجموعة الدول الثمان - بلا استثناء - ببناء اقتصادها القوي

الحالي عن طريق التعرفة الجمركية الباهظة، والحماية الزائدة، والتدخل من جانب الحكومة، والسياسات التي تشجبها الآن هذه الدول نفسها التي تمارسها بحماس شديد من أجل الوصول إلى الثراء المرتفع الحالي. تريد هذه الدول أن تُبقي القوانين التجارية متوافقة مع مصالحها، فالمعنويات مرتفعة، حيث تمثل التجارة الدولية الآن ما قيمته أكثر من تسعة تريليون دولار في السنة (9.100.000.000.000 على وجه الدقة).

خلال القرن التاسع عشر و القرن العشرين، قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول أوروبية أخرى بحماية صناعاتها الوليدة من المنافسة باستخدام حاجز التعرفة العالية والتي زادت في الأوضاع الطبيعية عن 50 وأحياناً 100 بالمئة. ومازالت اليابان، كما هو الحال عند الدول الغربية، تستخدم التعرفة العالية بالإضافة إلى إجراءات حماية تنكرية مبالغ فيها؛ وذلك من أجل إبعاد أي منتجين منافسين. وبعد ذلك قامت كوريا الجنوبية والنمور الآسيوية الأخرى بفرض حواجز مشابهة وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات الصناعية التي تفضلها دون استخدام الأساليب الحمقاء التي عُرف بها الليبراليون الجدد والدول الغنية مثل: فتح الحدود أمام الشركات، وفلسفة أن السوق يعرف أفضل.

القوانين التي تحتكم إليها منظمة التجارة العالمية WTO تضمن أن الاستراتيجيات التي يستخدمها بشكل مستمر هؤلاء الرابحون بعيدة عن استخدام الدول التي لم تصل بعد إلى المنظمة،

حيث يتم إبلاغ هذه الدول بالبحث عن ميزاتها " المقارنة " (أو "الطبيعية")؛ أي أن تقوم بإنتاج أي شيء يتناسب معها ثم مقايضة هذه المنتجات مع الدول الأخرى بمنتجات أخرى لا تستطيع هي إنتاجها داخل أراضيها. نجحت هذه النظرية التجارية الواقعية عندما اقترحها ديفيد ريكاردو لأول مرة مع بداية القرن التاسع عشر. المثال الكلاسيكي الذي استخدمه هو إنجلترا التي كان ينبغي عليها إنتاج المنسوجات الصوفية؛ لأنها تتناسب مع ميزاتها الطبيعية مثل: الكثير من العشب والأغنام وآلات النسج. يجب أن تقايض إنجلترا هذه المنسوجات مع البرتغال والتي تتميز طبيعياً بوجود ضوء الشمس والعنب الجيد، أي أن تحصل على الخمر البرتغالي.

بعد مئتي سنة - وحيث لم يلحظ متحمّسو التجارة الحرة ذلك - لم يعد العالم هو نفسه الذي كان عليه أيام ريكاردو. التكاليف المادية والمواصلات والاتصالات أقل مما هي عليه الآن. انتشرت التقنية الآن وأصبح بإمكان العديد من الدول إنتاج النوعية نفسها من البضائع. الميزات التي تفضل بعضها عن الآخر تنحصر في اليد العاملة السهلة الرخيصة، وأساليب الإنتاج المكلفة. الدول التي لا تسمح بوجود النقابات التجارية وتضطهد اليد العاملة وتحتفظ بأقل المعايير البيئية هي التي تستطيع أن تبيع منتجاتها بشكل رخيص في الأسواق العالمية. هذا صحيح، لكن ليس في الأمر أي ميزات "طبيعية" هنا.

وفقاً للنظرية، الميزة المقارنة تميل لصالح منتجي المواد الخام وخاصة المنتجات الاستوائية، بالطريقة نفسها التي جعلت زراعة

العنب ميزة طبيعية في البرتغال. لكن لسوء الحظ ففي الوقت الذي كانت فيه برتغال القرن التاسع عشر قادرة على صناعة الخمر من عنبها إلا أن قوانين التجارة في هذا العصر منعت بشكل منتظم منتجي السلع من معالجة موادهم الخام. تخلق دول مجموعة الدول الثمان التي تدافع كلها عن التجارة الحرة المزيد من العقبات ضد معالجة المواد الخام من أجل أن تسيطر على المزيد من النشاطات المربحة، مثل: تحويل حبات الكاكاو إلى الشوكولاته. تعالج الهند - على سبيل المثال - فقط ما نسبته 1 بالمئة من الغذاء الذي تنتج، بينما تقوم الولايات المتحدة بمعالجة 70 بالمئة من الغذاء الذي تنتجه داخلياً. التعرفة التي تفرضها الدول الغنية على الغذاء المعالج تعادل ضعفي ما يُفرض على الغذاء المستورد الذي لم تتم معالجته أبداً أو تمت معالجته بشكل بسيط.

تُبقي الدول الغنية وخاصة مجموعة الدول الثمان الأسعار الزراعية العالمية منخفضة للجميع عن طريق إغراق الأسواق العالمية بمقادير ضخمة من الغذاء وبأسعار أقل من سعر السوق. وتدعم حكومات الولايات المتحدة وأوروبا مزارعيها من خلال نظام دفع معقّد وتقوم بتعويضهم عن الفرق بين الأسعار العالمية وتكاليف إنتاجهم الحقيقية للسلع. بطريقة أخرى، هم يسمحون لمزارعي الشمال بيع منتجاتهم بسعر أقل لمنتجين من الدول الفقيرة، والنتيجة هي أن 300 بليون دولار والتي تُدفع للمزارعين الشماليين سنوياً قد أهلكت المزارعين في دول العالم الثالث.

لا توجد هناك أية فرصة للمزارع المكسيكي أن ينافس مزارعي الذرة الأمريكيين الكبار الذين يتلقون الدعم ويستخدمون التقنيات العالية؛ وكذلك لا توجد هناك أي طريقة للمزارع السينغالي الذي يزرع الفول السوداني أو القطن يمكن أن ينافس بها مناطق جيمي كارتر الغنية في جورجيا؛ والشيء نفسه يحدث لمنتجي سكر القصب الذين لا يمكنهم منافسة مزارعي السكر في أوروبا الذين يلقون الدعم والحماية ويستخدمون التقنية الصناعية. رسوم استيراد السكر، على سبيل المثال، 151 بالمئة في الولايات المتحدة، و176 بالمئة في أوروبا، و 278 بالمئة في اليابان. مثل هذه السياسات تُجبر الملايين من مزارعي العالم الثالث على تصفية أعمالهم وانتظار مستقبل مظلم في المدينة دون أية ضمانات بأعمال بديلة.

تضع الدول الغنية تعرفة جمركية عالية على الصناعات البسيطة نسبياً كالنسيج والملابس والجلود التي قد تتميز بها الدول الفقيرة، هذا بالإضافة إلى الحصص النسبية الضيقة والصارمة. وعدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، - في مفاوضات منظمة التجارة العالمية WTO خلال التسعينيات - بإزالة الثلث من حصص النسيج مع حلول عام 2001 وبإزالتها كلها بحلول عام 2005، لكن مع بداية "جولة الدوحة" من مفاوضات منظمة التجارة العالمية في أواخر عام 2002، أزالوا فقط 5 إلى 6 بالمئة على الترتيب. (تعيش التجارة الحرة).

يزداد المصير المأساوي لمنتجي المواد الخام والمصنّعين البسطاء تعقيداً بسبب ديون العالم الثالث وبرامج "التكيف التنظيمي" الذي يطبّقه صندوق النقد الدولي. من أجل أن الحصول على قرض من أي مصدر فإن على الدول المدينة الالتزام بقوانين صندوق النقد الدولي. إجبار هذه الدول على تكييف اقتصادها مع الإنتاج المصدَّر يقع في أعلى القائمة؛ لأن هذا هو الطريق الوحيد التي بموجبه تستطيع هذه الدول الحصول على العملة الصعبة اللازمة لتسديد الديون. تقوم العديد من الدول المدينة بإنتاج - أو الزيادة في إنتاج السلع المحدودة نفسها والنتيجة المتوقعة هي انخفاض الأسعار على الجميع. تبين أرقام صندوق النقد الدولي هذه النتيجة، عند مقارنة الأرقام مع عام 1995، حيث إن منتجي المواد الزراعية الخام خسروا في عام 2003 ما قيمته 12 بالمئة من إيراداتها، وخسر منتجو المواد المعدنية 13 بالمئة. أما أرقام البنك الدولي خلال مدة أطول تبين أنه منذ عام 1980 - عندما بدأت أزمة الدين تظهر على السطح - انخفضت إيرادات السلع غير النفطية إلى النصف (وسلع المشروبات إلى الثلثين). فقط منتجو النفط هم الرابحون؛ وذلك بسبب أنهم لا يتعرضون لمراقبة صندوق النقد الدولي، كما أنهم تابعون لمنظمة تجمعهم وهي منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC حيث ارتفعت إيراداتهم في عام 2003 بما نسبته 82 بالمئة مقارنةً مع عام 1995. أما المنظمات الإنتاجية الأخرى، كاتحاد منتجي القهوة المتوقف، فقد تعرضت للفشل.

وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي قد وعد الدول المدينة بمستقبل زاهر لو التزمت ببرنامج التقشف الذي وضعته إلا أن الواقع يبدو مظلماً. انخفض نصيب أكثر من 49 من أشد الدول فقراً في العالم والتي تمثّل 10 بالمئة من سكان العالم من التجارة العالمية بمعدل 40 بالمئة منذ عام 1980. ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة في التجارة والتنمية UNCTAD، فإن نسبة التبادل التجاري العالمي للدول الأكثر فقراً في العالم يصل إلى 4.0 بالمئة. أما بالنسبة للمجموعة كلها والتي تعرف بالدول النامية فإن المؤتمر نفسه يقدّر أن الممارسات التجارية الظالمة تسرق منها ما قيمته 2 بليون دولار يومياً. وهذا يرتفع كل عام إلى 14 ضعف ما تستلمه هذه الدول كمساعدات تنموية.

إذن، "التجارة الحرة" لا تساعد الفقراء كما يقول المدافعون عنها، وهي أبعد ما تكون عن "الحرية". بل إن بعضهم يستطيع القول بأنها ليست "تجارة" بالمرة، على لأقل كما يفهم الناس معنى هذه الكلمة. في القرن الحادي والعشرين، لم نعد نتكلم عن إنجلترا والبرتغال فهؤلاء (صانعو النسيج الوطنيون ومصنعو الخمر البرتغالي) تم استبدالهم في اللعبة التجارية بالشركات الدولية العملاقة العابرة للحدود TNCs التي تقع مقارها الرئيسة في دول مجموعة الدول الثمان لكنها تصل إلى كل أجزاء العالم.

على الأقل ثلث ما يعرف بالتجارة العالمية (40 بالمئة للولايات المتحدة) لا يعد "تجارة"، بل هو تبادل تجاري يتم داخل المؤسسة

نفسها - على سبيل المثال يستلم المصنع الخاص بشركة فورد أو شركة IBM أجزاء من مصانع لفورد أو IBM، في مكان آخر، ثم شحن المنتجات المنتهية إلى مصنع آخر لفورد أو IBM ثلث آخر من التجارة العالمية يحدث بين شركات مختلفة. هذه الشركات العملاقة تقلّل من النصيب التجاري للشركات الوطنية أو المحلية إلى الدرجة التي حصلت بها أكثر من 500 شركة عالمية على 70 بالمئة من التجارة العالمية.

ويظل السؤال في ضوء هذه الحقائق: "من يقوم بكل هذه الفائدة؟ لماذا توقع الدول اتفاقيات تتناقض مع مصالحها؟ ما الذي يحدث فعلاً؟" يبدو واضحاً أن قوانين التجارة الحالية في صالح الشركات الضخمة والدول الغنية. الأسعار المنخفضة للسلع، على سبيل المثال، هي ما تطلبه شركات الغذاء العملاقة كشركة نستله Nestle أو ينيليفر Unilever لكن، مع ذلك، يتم الآن إضافة حِيَل أخرى.

منذ عقد مضى، كانت فقط البضائع المصنّعة هي ما تتم مناقشته في المفاوضات التجارية، تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات GATT) والتي أُسّست عام 1947 لتخفيض التعرفة الجمركية من خلال سلسلة من "الجولات" أو الحلقات التي تتم فيها المفاوضات. كان آخر هذه المفاوضات "جولة الأوروجواي" والتي كانت مختلفة. أصبحت قطاعات الأعمال غير الصناعية تطالب بقوانين تجارية تساعدها على الدخول في

الأسـواق الأجنبيـة. ومن بين تلك شـركات الخـدمات التي تمارس نشـاطات فـي المحاسـبة والبناء والتـأمين والصـحة والتـربيـة. أيضـاً شركات "الملكية الفكرية" في مجالات مثل: التقنية الحيوية وصناعة البـرامج الحـاسـوبيـة والأدوية والأفـلام كلها حـريصـة على المنافسـة عالمياً وتريد اتفاقات تجارية تناسب احتياجاتها.

تمكن المفـاوضون في جولة الأوروجواي التي اسـتمرت مـن عام 1986 وحتى عـام 1994 من توفيـر القـوانين التي يحتـاجونهـا. وكـان من نتائج هذه المفاوضات الطويلة إنشاء منظمـة التجارة العالمية في 1 ينـاير 1995. لم تكن هذه المنظمـة مـجـرد مكان لتخفيض التـعرفـة الجمركية في وجه البضاعـة المصنّعة، بل إنها أصبحت مشرفةً على سلسلة من الاتفـاقيـات المفصلة بعناية والتـي تخص - ضمن أشـيـاء أخـرى - قطاع الخـدمات والزراعـة والملكيـة الفكرية، بالإضـافـة إلى قضايا أخرى تبدو كـأنها فنية لكنها في حقيقة الأمر سياسية مثل: العقبـات الفنيـة للتجارة، أو الإجـراءات الصـحيـة والصـحيـة النبـاتيـة. وتوج المفـاوضـون إنجـازهم بإنشـاء هيـئـة حل المنازعـات DRB التي تمثّل نوعـاً من المحكمـة العليـا تـعطي منظمـة التجـارة العـالميـة قـوة حقيقيـة. أسـهمت أكثـر من 24 اتفـاقيـة في كتـابة النص التـأسيسـي لمنظمـة التـجـارة العـالميـة المكون من 600 صـفـحـة والمخـصـصـة للاتفـاقيـات الرئيسـة متبوعة بملحقـات يصل تعداد صفحاتها إلى أكـثـر من 2000 صـفـحـة. وافـقت البـرلمانات على الوثيـقـة دون أن تعـرف مـا بداخلها، كمـا رضيت الدول الأقل تقدمـاً بها لأنها تلقت وعوداً بالحصول على "معاملة خاصة ومختلفة".

ومع ذلك وكما كان متوقعاً فإن هذه الاتفاقيات أفادت تلك الشركات التي سعت للحصول عليها أول الأمر. وقد أعلنت المفوضية الأوروبية بصراحة لطيفة أن "الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات أو ما يعرف بالجاتس GATS كانت الأولى والفعّالة التي خدمت الأعمال التجارية". كما أخبر المدير السابق للخدمات في منظمة التجارة العالمية WTO جمهوراً من أصحاب البنوك قائلاً: "دون الدعم الكبير الذي يقدمه القطاع المالي الأمريكي وخاصة الشركات من قبيل أمريكان أكسبريس American Express وسيتيكورب Citicorp فإنه لم يكن ممكناً إنشاء منظمة الجاتس GATS، وبالتالي لم يكن ممكنا أيضاً إقامة جولة المفاوضات في أوروجوي، وكذلك لم يكن ممكناً أيضاً وجود منظمة التجارة العالمية WTO [1].

زاد نص الملكية الفكرية TRIPS من مدة حماية الحقوق للشركات الدولية العابرة للحدود TNCs من سبع وثمان سنوات في معظم الدول النامية إلى 20 سنة في جميع أنحاء العالم. بموجب هذا القانون فإن الجميع - ما عدا أصحاب حق الملكية الفكرية - يخرقون قانون منظمة التجارة العالمية عندما يقومون - على سبيل المثال - بتصنيع أدوية غير مرخّصة مشابهة للأدوية المُرخّصة قبل أن تنتهي مدة العشرين سنة المحددة في قانون الملكية الفكرية. كما أنه تم فعلياً إيقاف نقل التقنية.

نقلت الاتفاقية الزراعية مساعدات الدولة الغنية بين "الصناديق" الملوّنة مجازياً باللون الأخضر والأزرق والكهرماني

حسب الأضرار التي تحدثها في مصالح الدول الأخرى، لكنه لم يتم إعداد قوانين صارمة للتخلص من المساعدات. علاوة على ذلك، اضطرت الدول الفقيرة إلى التوقيع باستيراد 5 بالمئة من كل صنف غذائي تستهلكه شعوبها، حتى وإن كانت مكتفيةً ذاتياً من هذا الغذاء، مثل: القمح والذرة والأرز. أدى هذا القانون إلى أن يبيع المزارعون الأقوياء بسعر أقل وبالتالي إفلاس المنتجين المحليين.

إذا كانت منظمة التجارة العالمية بهذه الدرجة من السوء والأحادية فلماذا توقّع هذه الدول عليها؟ الإجابة تنحصر في أن عدم التوقيع يؤدي بهم إلى خيارات أكثر سوءاً. لقد صدّقوا وعود الشمال في أنهم سيكسبون أسواقاً جديدة، ولم يكونوا بالضرورة على دراية بما يمكن أن تعنيه العضوية في مثل هذه المنظمة، خاصةً إذا أخذنا في الاعتبار ما قاله أحد مدراء منظمة التجارة العالمية الأوائل عندما اعترف في عام 1998 أن "جوانب متنوعة من الاتفاقية تجعلها تمتد إلى مجالات لم يتم الاعتراف بها مسبقاً على أنها سياسات تجارية، بل إنني أشك في أن الحكومات والشركات الصناعية تدرك مدى الاتفاقية الكامل... والقيمة الكاملة للاتفاقيات الموجودة"[2]. وفي وقت كتابة هذا التقرير، انضم إلى منظمة التجارة العالمية أكثر من 147 دولة، ولعل أكثرها دراماتيكيةً الصين في عام 2002. ومن بين الدول التي مازالت صامدة ولم تنظم روسيا والمملكة العربية السعودية[*].

السلبيات التي تجرها العضوية لا تنحصر في الجنوب، بل إنها مكلفة لشعوب الشمال أيضاً. في الدول الصناعية، نحن نخسر

(*) انضمت المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2005م (المراجع).

كثيراً من تدني في مستوى المعايير البيئية ومن انتقال الإنتاج إلى الدول التي تتمتع بعمالة رخيصة وخاصة في الصين. منظمة الجاتس خطيرة أيضاً، والتي تشتمل أيضاً على كل الخدمات العامة، ما عدا الشرطة والجيش والقضاء. اتفاقية الجاتس تغطي معظم النشاطات الإنسانية بما فيها القطاعات الاثني عشر الرئيسة ومنها: الصحة، التعليم، الثقافة، البيئة، السياحة، الطاقة، النقل، وأكثر من 160 قطاعاً متفرعاً، مع الاستثناء المحتمل هنا وهو الدين.

غيرت هذه الاتفاقية بشكل أساسي فكرة لوائح "التجارة" التي يتصورها بعضهم بأنها الوقوف عند حدود دولة ما ومعالجة البضائع عند نقاط الدخول. لم يعد ذلك متاحاً الآن. يسمح قانون "التجارة" الآن بالتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدولة ما. لدى محكمة منظمة التجارة العالمية الحق في تحديد ضرورة وجود الشروط المحلية لسلعة ما وتحديد المعايير الصحية والفنية التي تعد بالفعل عقبات تجارية. تطبّق قرارات المحكمة على الحكومات الوطنية والإقليمية، وعدم الالتزام بها يعني تطبيق العقوبات ضد منتجات الدولة الرافضة. ومن المحتمل أن تقود اتفاقية الجاتس هجوماً قانونياً ضد المساعدات (على سبيل المثال تلك الموجهة لخدمات النقل العام والمرافق العامة)، وسوف تزيد من حمى المنافسة الخاصة مع المدارس الحكومية ومرافق العناية الصحية، وسوف تفتح في الوقت نفسه الباب واسعاً أمام الشركات الأجنبية في الاستثمار في مجال الخدمات التي تقوم به الحكومات.

في كل مرة تقوم فيه لجنة فض النزاعات DRB بالحكم في قضية ذات أبعاد بيئية يكون الخاسر فيها هو البيئة. وإذا أرادت الحكومة أن تحمي الصحة العامة عن طريق رفض استيراد مُنتج ما، فإنه يجب أن تُثبت علمياً بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا المنتج ضار، بينما لا يكون المصدّر مطالباً بأن يثبت أن هذا المُنتج غير ضار، لكن بسبب أن علم الأحياء الخاص بالبشر ليس علماً دقيقاً و مباشراً مثل علم الفلك والفيزياء فقد تحول هذا الشرط إلى شيء يهدد الحياة والصحة العامة.

وفي قضية مشهورة، قررت لجنة فض المنازعات DRB أن الاتحاد الأوروبي لا يملك الحق في حظر لحم البقر المُعالج بالهرمونات؛ لأنه لم تثبت خطورته على الصحة. لكن بعد أن التزم الاتحاد الأوروبي بموقفه متجاهلاً الرأي العام السلبي، فوضت لجنة فض المنازعات DRB الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في فرض عقوبات على أي منتجات أوروبية تختارها هاتان الدولتان. هذا هو الذي أدى إلى الشهرة الواسعة دولياً والتي حظي بها المزارع ومربي الأغنام ومنتج جبن الروكفورت الفرنسي المدعو خوسيه بوفي عندما قام هو وأصدقاؤه بالهجوم على ماكدونالدز والقيام بتجريده من أثاثه وتجهيزاته. ما قام به المزارعون يمثل أهمية كبيرة، فهم لا علاقة لهم باللحم البقري المُعالج بالهرمونات ولم يقترفوا أي ذنب ولم يخرقوا أي قانون، لكنهم لم يحظوا بأي اهتمام أو إنصاف من أي جهة أو من مفوضية الاتحاد الأوروبي. وفي لارزاك، تلك الأرض القاحلة الفقيرة في فرنسا، ليس لهؤلاء

المزارعين أي خيار ما عدا تربية الأغنام وإنتاج الجبن. لقد تم اختيار الجبن بشكل عشوائي لفرض عقوبة عليه هو وبعض المنتجات الأخرى مثل الخنزير الدنماركي والكمأ الإيطالي وبعض المنتجات الأوروبية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى خسارة فادحة في التسويق وتهديد مصادر رزقهم. أي نوع من النظام القضائي ذلك الذي يعاقب المواطنين الأبرياء لأن حكوماتهم حاولت حماية الصحة العامة؟

لجنة فض المنازعات DRB قادرة على إحداث "مبادئ قانونية" غريبة على منظمة التجارة العالمية WTO وترفضها معظم الشعوب المتحضرة. على سبيل المثال - وبحسب قوانين منظمة التجارة العالمية - كرة القدم التي يصنعها أطفال يعملون 14 ساعة يومياً هي "نفس" الكرة التي تتم صناعتها في ظروف لائقة وعن طريق أيد عاملة تخضع لنقابات عمالية. ومن غير المقبول قانونياً عند منظمة التجارة العالمية ذكر تاريخ مُنتج ما، أو بمصطلحات المنظمة، "عمليات وطرق الإنتاج"؛ لأنه يجب عدم التمييز بين المنتجات المتشابهة. الاستثناء الوحيد حتى الآن لهذه القاعدة الذي قامت به لجنة فض النزاعات DRB هو القبول، بعد الاستئناف، بحظر الحرير الصخري لأنه يسبّب السرطان، على الرغم من أن اللجنة سبق وأن حددت أنه "شبيه" بألياف الزجاج والمواد العازلة الأخرى.

ما الذي يستطيع فعله أي إنسان، في الشمال أو الجنوب، حيال منظمة منحازة لمصالح الشركات الكبرى وضد حاجات المواطنين والحماية البيئية؟ في البداية، تبدو الإجابة عن هذا

السؤال تنحصر بكلمة "لا شيء". انتبه القليل من الناس والمنظمات غير الحكومية NGOs إلى جولة المفاوضات التي أقيمت في الأوروجواي والتي أدت إلى ولادة منظمة التجارة العالمية WTO، وبدت العملية برمتها - كما هو معروف للجميع - فنية ومملة. كم كنا مخطئين! اكتشفنا متأخرين أن منع شيءٍ لم يأت إلى الوجود يعد أسهل بكثير من التخلص من مؤسسة أصبحت جزءاً من المحيط الرسمي. علاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية تفخر بأنها منظمة "ذات دولة واحدة وصوت واحد" وأن قراراتها تُتخذ دائماً بالإجماع، إلا أنها غير مسؤولة وغير ديموقراطية، إذا كان تعريف الديموقراطية يعني أن يؤثر الرأي العام عليها بأية طريقة.

هناك طريقان بقيا مفتوحين للناشطين: إما إغلاق منظمة التجارة العالمية WTO أو التأثير على الدول الأعضاء فيها. كان الطريق الأول ناجحاً بشكل كبير في سياتل في الاجتماع الوزاري الذي عقد في نوفمبر 1999 حيث تبنّت المنظمات غير الحكومية وخاصة الأمريكية منها أسلوب السلم والشجاعة الفردية في إيقاف تلك المفاوضات[3]. لكنهم ما لبثوا أن عادوا لما نُهوا عنه بعد سنتين في الاجتماع الوزاري الذي عُقد بالدوحة (قطر) حيث يقل وجود المناهضين، وبدأت جولة جديدة من المفاوضات. ثم في سيبتمبر 2003، وقف ائتلاف قادته حكومات دول العالم الثالث المتشابهة في كفاح ضد اجتماعهم في كانكون في المكسيك ونجحوا في إيقاف المفاوضات عن طريق رفض التحرك إذا ما أصر الشمال على

الحفاظ على المساعدات الزراعية. كما رفضوا أيضاً محاولة الاتحاد الأوروبي وأمريكا وضع موضوعات أخرى على جدول الأعمال[4]. بعد أشهر قليلة وفي يوليو 2004، وافقت هذه الدول نفسها على بدأ المفاوضات مجدداً على أساس تصريح غامض يعلن أنه ستتم مناقشة المساعدات المالية (دون أن يكون هناك تقويم أو أرقام)، كما لن تناقش الموضوعات الجديدة بسبب الوقت على الأقل حتى نهاية هذه الجولة.

استراتيجية محاولة منع المفاوضات، في الشارع أو حتى على طاولة المزايدات، لها الكثير من السلبيات. قد تتوقف المفوضات لمدة لكنها لن تتوقف أبداً. الاستراتيجية الأخرى هي الثورة الشعبية للتأثير على الحكومات الأعضاء فيها. قامت بعض المنظمات غير الحكومية NGOs - على سبيل المثال الرابطة الفرنسية لفرض الضرائب على التعاملات المالية من أجل مساعدة المواطنين والتي تُعرف اختصاراً ATTAC-France - بتطبيق هذه الاستراتيجية في حملتها المناهضة لاتفاقية الجاتس. ويمكن البدء بالقول: إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة غير ديموقراطية ولا يمكن تغييرها مباشرة، وإن المفوض التجاري الأوروبي الذي يتفاوض عن كل الدول الخمس والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا يمثل إلا الدول الأعضاء فقط؛ أما الإستراتيجية المتبقية الأخرى في فرض التغيير هي في الإصرار على الحكومة التي ينتمي إليها الفرد في تبني التغيير. وأسرع طريقة لإجبار الحكومة على تغيير سياساتها

هي من خلال ممثلين منتخبين في جميع مستويات المسؤولية. الحملة المناهضة للجاتس GATS تطالب المجالس الإقليمية والبلدية بالإعلان عن أنفسها كمناطق خالية من وجود الجاتس وتعليق المفاوضات وتفويض جديد يمنح للمفوض التجاري الأوروبي؟ والهدف البعيد المدى لهذه الحركة المناهضة هو إبقاء الصحة والتعليم والبيئة والثقافة والماء وكل الخدمات العامة الأخرى بمنأى عن هذه الاتفاقية. وفي نهاية 2004 قامت أكثر من 620 حكومة محلية فرنسية تشمل أكثر من ثلثي السكان باقتراح مثل هذه المطالبات. وفي منتصف نوفمبر أجتمع الكثير منهم في مجلس الطبقات Estates General للمضي قدماً في تنفيذها. وقامت اللجنة الرئيسة التي تتكون من مسؤولين محليين منتخبين من مختلف الأحزاب السياسية والحكومية بتقديم المطالب التي حُددّت في مجلس الطبقات إلى الرئيس ورئيس الوزراء بشكل رسمي. طموح الحركة هو أن تنتشر ظاهرة " مجلس الطبقات" في كل أنحاء أوروبا في عام 2005. وقد انضم إلى الحملة العديد من المنظمات غير الحكومية بما فيها الجمعيات الأوروبية لفرض الضرائب على التعاملات المالية من أجل دعم المواطنين ATTACs.

على الرغم من أننا لا نضمن الكسب إلا أننا نعرف أن "التجارة الحرة" هي حرية الثعلب في بيت الدجاج. يجب أن تنظم أيضاً الحركات الشعبية وخاصة تلك التي يتم تنظيمها داخل الدول الأعضاء في مجموعة الدول الثمان من أجل إعلان البراء من منظمة أُنشئت لخدمة الشركات الدولية العابرة للحدود وتسعى

جاهدة لفرض "السباق نحو الهاوية". وفي الوقت الذي تسعى فيه الدول للكسب عن طريق زيادة اضطهاد العمال وتسريع تدمير الكوكب، وفي الوقت الذي تنقل فيه الحكومات النشاطات إلى القطاع الخاص، فإن النتائج ستكون لا محالة هي الفقر وعدم المساواة وانتكاس الديموقراطية. نعم، تتطلب التجارة العالمية وجود القوانين، لكنها ليست هذه القوانين. يجب أن تعود منظمة التجارة العالمية WTO إلى نقطة البدء مرة ثانية بحيث يحضر المواطنون الاجتماع بأجسادهم وأصواتهم.



(1) Hatridge, David (1997) ?What the General Agreement on Trade in Services can do?, symposium held by the international law firm Clifford Change on ?opening markets for banking worldwide?: http://cliffordchance.com

(2) يشير روجيرو بشكل خاص إلى اتفاقية الجاتس لكن ملاحظاته يمكن تطبيقها في العديد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الأخرى.

(3) للاطلاع على وصف خيالي جذاب وصحيح أيضاً عن مؤتمر سياتل، اقرأ الرواية الجديدة والرائعة التي كتبها روبرت نيومان والموسومة The Fountain of the Center of the World الصادرة عن دار فيرسو Verso، 2004 .

(4) تُعرف هذه الموضوعات مجتمعة بقضايا سنغافورة (أي من المكان الذي اقترحت فيه أولاً في عام 1996) وهي الاستثمار، التدبير الحكومي، سياسة المنافسة، و تمكين التجارة.

9

الأمن الغذائي

كارولين لوكاس ومايكل وودن

إذا كنت تبحث عن طريقة بحيث يتكئ عليك الناس ويعتمدوا عليك في تعاونهم معك، فإنه يبدو لي أن التبعية في الغذاء رائعة أيضاً.

نائب الرئيس الأمريكي هوبرت هامبفري[1]

الزراعة في أزمة حيث يخسر المزارعون في كلا العالمين المتقدم والنامي أرزاقهم، وتخنق الزراعة الأحادية التي تكتفي بمحصول واحد التعقيدات الكثيرة للاقتصاد الريفي وتسبب التعرية للتربة بشكل كبير وتدمر البيئات الطبيعية وتقلل من التنوع الزراعي. يتضور الناس جوعاً في العصر الذي يمكن فيه إنتاج الغذاء بصورة أكبر من كافية لإطعام الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ويقدّر برنامج الغذاء العالمي، في أثناء وقت كتابة هذه الكلمات، أن 40 مليون شخص في إفريقيا بحاجة ماسة للمساعدة الغذائية[2]. ونصف سكان الهند يعانون من سوء التغذية[3]. وحتى في دولة مزدهرة مثل المملكة المتحدة يعيش أكثر من 7 بالمئة من السكان في فقر غذائي[4].

كانت استجابة القوى الاقتصادية العظمى في العالم يغلب عليها النفاق. أبقت مجموعة الدول الثمان، وخاصة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على المساعدات المالية الزراعية داخلياً وطالبت في الوقت نفسه تحرير الأسواق الزراعية خارجها. وضع الرئيس جورج دبليو بوش في أبريل 2002 مشروع دعم زراعي بمبلغ 6.248 بليون دولار يؤدي إلى زيادة المساعدات الزراعية الأمريكية بنسبة 80 بالمئة في السنة ولمدة تصل إلى عشر سنوات[5]. ويتم ضخ الفائض في مساعدات الإنتاج الذي نتجت جزئياً من السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروربي CAP بأسعار منخفضة في الأسواق الجديدة التي تم تحريرها اقتصادياً في الدول النامية، والنتائج لمثل هذا العمل مدمرة ووخيمة.

يعد تحرير الزراعة اقتصادياً - والذي تسعى إلى تحقيقه جاهدةً مجموعة الدول الثمان - جزءاً كبيراً من المشكلة؛ والحل لها يكمن في تحقيق هدف الأمن الغذائي من خلال توطين الزراعة محلياً.

من الأمن الغذائي إلى المنافسة الدولية

من السخرية أن تعرف أن الدافع الرئيس الذي بسببه أنشأ الشمال نظام المساعدات الزراعية المكثف هو تحقيق الأمن الغذائي. وخير مثال على ذلك ما يُعرف بالسياسة الزراعية المشتركة CAP التي كانت أهدافه الموضوعة في عام 1957 استجابةً للنقص الغذائي الذي كانت تعاني منه أوروبا في ذلك الوقت. كانوا يهدفون إلى زيادة الإنتاج ورفع مداخيل المزارعين والعمل على

اتجهت مجموعة الدول الثمان G8 بعد أن حققت أكثر مما تحتاج في الأمن الغذائي نحو الجنوب بحثاً عن أسواق جديدة لتسويق الفائض من إنتاجها. لكن ليس فقط الفائض من الإنتاج الشمالي الذي يتم ضخّه بأسعار زهيدة في أسواق الجنوب الذي يفسد القطاع الزراعي المحلي، بل إن القوتين الاثنتين التابعتين لمنظمة التجارة العالمية WTO وهما الاتفاقية الزراعية AOA وسياسات التكيف البنيوية لصندوق النقد الدولي IMF هما اللتان تجبران الدول النامية رغماً عنها على زيادة الإنتاج من أجل التصدير. وامتلأت الأسواق سريعاً بالمحاصيل من النوع نفسه والتي أجبرت الدول على تصديرها، الأمر الذي أدى أيضاً إلى انهيار الأسعار التي يستلمها هؤلاء المزارعون.

على سبيل المثال: أرهب صندوق النقد الدولي هاييتي في منتصف التسعينيات وأجبرها على تحرير سوق الأرز فيها، ونتيجة لهذا ملأ الأرز الأمريكي الرخيص الأسواق فيها وانهار السوق المحلي تبعاً لذلك مدمّراً أرزاق عشرات الآلاف فيها. كانت هاييتي مكتفيةً غذائياً من الأرز، واليوم هي تنفق أكثر من النصف مما تكسبه من التصدير في استيراد الأرز من الولايات المتحدة. تعود خسارة أرباح التصدير - في العديد من الدول النامية إلى الآثار الخطيرة التي تنتج من المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لشركاتهما - التي تتجاوز كثيراً المدخرات التي تكسبها من خلال الإعفاء من الديون[7].

أدى انتقال الاهتمام من تجاوز النقص الغذائي في فترة ما بعد الحرب إلى الاهتمام بالأسواق الجديدة من أجل التصدير الذي يلقى الدعم إلى تغير دراماتيكي في السياسة. الدول الآن مجبرة على المنافسة في إنتاج الغذاء نفسه بأرخص سعر ممكن، وعلى حساب الإنتاج المحلي. لقد تم استبدال الأمن الغذائي المحلي بالقوانين التجارية الإلزامية التي تنحاز للأعمال التجارية الزراعية والإنتاج الصناعي ووسائل النقل طويل المدى. وقد قدّم وزير الزراعة والغذاء البريطاني مؤخراً ملخصاً لهذه السياسة عندما قال: " ليس هدف الاكتفاء الذاتي هو ما يدفع هذه السياسة، بل إن ما يدفعها حقيقةً هي المنافسة" [8].

المقايضة التجارية الواسعة

لم يكن مفاجئاً أن يؤدي هذا التحول في السياسة إلى زيادة دراماتيكية في تجارة الغذاء العالمي، حيث زاد - خلال العشرين سنة الماضية - تصدير مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة تتراوح بين 164 بالمئة و 1340 بالمئة. ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن الاتحاد الأوروبي حقق الاكتفاء الذاتي ويقوم بتصدير الفائض، بل إنه مازال أحد أكبر المستوردين للغذاء في العالم، حيث زادت - خلال المدة نفسها تقريباً - واردات الاتحاد الأوروبي من الغذاء بنسبة وصلت في في بعض الحالات إلى 300 بالمئة. هذا النموذج يتكرر على المستوى العالمي. زاد الإنتاج العالمي للغذاء بين عامي 1968 و 1998 بنسبة

بلغت 84 بالمئة، وخلال الفترة نفسها أيضاً تضاعفت نسبة التجارة العالمية في الإنتاج الغذائي ثلاث مرات، كما تضاعف التدفق التجاري لكل صنف غذائي تقريباً[9].

ومن الطبيعي أن يرحب الاقتصادي التقليدي بهذا على أنه دليل على زيادة التخصص في الإنتاج الغذائي وأن الدول تركّز على إنتاج هذه المنتجات التي تجد لها ميزات تفضيلية أكثر من غيرها، وتقوم أيضاً في الوقت نفسه باستيراد الغذاء الذي يتم إنتاجه بصورة أفضل في مكان آخر. لكن نظرة فاحصة قريبة لهذه الأرقام تكشف أن جزءاً كبيراً من النمو الحاصل في التجارة العالمية يرجع إلى الاستيراد والتصدير الذي يتم في وقت واحد لنفس المنتجات وبين نفس الدول. وتعطي المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي أمثلة حية حول هذا الأمر؛ حيث استوردت بريطانيا عام 1998 م أكثر من 61.400 طن من لحم الدجاج من هولندا، وقامت بتصدير 33.100 طن من لحم الدجاج أيضاً إلى هولندا. وفي العام نفسه استوردت 240.000 طن من لحم الخنزير و 125.000 طن من لحم الغنم، وفي الوقت نفسه قامت بتصدير 195.000 طن من لحم الخنزير و102.000 من لحم الغنم. وفي عام 1997 م استوردت المملكة المتحدة 126 مليون لتر من الحليب وقامت بتصدير 270 مليون لتر من الحليب أيضاً. وفي العام نفسه استوردت المملكة المتحدة أيضاً 23.000 طن من مسحوق الحليب وقامت في الوقت نفسه بتصدير 153.000 طن منه أيضاً. وفي عام 1999م استورد الاتحاد الأوروبي 44.000 طن من اللحم من الأرجنتين، و 11.000 طن من بوتسوانا،

و44.000 طن من بولندا، وأكثر من 70.000 طن من البرازيل. وفي نفس السنة بلغت نسبة ما صدره الاتحاد الأوروبي من اللحم إلى بقية أجزاء العالم 874.211 طناً[10].

أصبحت الزراعة تحت رحمة الصيغة الملزمة للمنافسة الدولية التي اكتسحت الدول بشكل خاطئ. أصبح المنتجون تحت أسرى مقايضة غذائية عالمية سخيفة والكل - عدا بعض عمالقة التجارة الزراعية - يدفع الثمن.

ثمن المقايضة التجارية الواسعة
الأمن الغذائي، الجوع، والتنمية

في العالم المتقدم، يمثّل انتهاء وجود الإنتاج المحلي والاستهلاك خطورة كبيرة على البيئة وسلامة الاقتصاد الزراعي، لكن في الوقت نفسه خسارة الأمن الغذائي المحلي في دول العالم الثالث هي مسألة حياة أو موت. وقد اتضح هذا بشكل مأساوي في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية WTO الذي عُقد في كانكون في سيبتمبر 2003 عندما انتحر المزارع الكوري الجنوبي لي كيونج - هي خلال مسيرة مظاهرة احتجاج ضد سياسات منظمة التجارة العالمية. ويمكن معرفة سبب إقدام لي على إنهاء حياته عن طريق قراءة مقال كتبه قبل شهر من انتحاره إلى مجلة الغذاء' الزراعي الكوري: Korean Agrofood

و44.000 طن من بولندا، وأكثر من 70.000 طن من البرازيل. وفي نفس السنة بلغت نسبة ما صدره الاتحاد الأوروبي من اللحم إلى بقية أجزاء العالم 874.211 طناً[10].

أصبحت الزراعة تحت رحمة الصيغة الملزمة للمنافسة الدولية التي اكتسحت الدول بشكل خاطئ. أصبح المنتجون تحت أسرى مقايضة غذائية عالمية سخيفة والكل - عدا بعض عمالقة التجارة الزراعية - يدفع الثمن.

ثمن المقايضة التجارية الواسعة

الأمن الغذائي، الجوع، والتنمية

في العالم المتقدم، يمثّل انتهاء وجود الإنتاج المحلي والاستهلاك خطورة كبيرة على البيئة وسلامة الاقتصاد الزراعي، لكن في الوقت نفسه خسارة الأمن الغذائي المحلي في دول العالم الثالث هي مسألة حياة أو موت. وقد اتضح هذا بشكل مأساوي في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية WTO الذي عُقد في كانكون في سيبتمبر 2003 عندما انتحر المزارع الكوري الجنوبي لي كيونج - هي خلال مسيرة مظاهرة احتجاج ضد سياسات منظمة التجارة العالمية. ويمكن معرفة سبب إقدام لي على إنهاء حياته عن طريق قراءة مقال كتبه قبل شهر من انتحاره إلى مجلة الغذاء الزراعي الكوري: Korean Agrofood

بعد جولة المفاوضات التي أقامتها الجات GATT الآن هي منظمة التجارة العالمية WTO في الأوروجواي وتم التوقيع في عام 1992م (على فتح الأسواق الكورية للدول الغنية والسماح بضخ الأرز وأنواع الغذاء الأخرى) أدركنا نحن المزارعين أن حياتنا أصبحت في يد غيرنا. لم نستطع أن نقوم بأي شيء سوى مشاهدة تدمير مجتمعاتنا الزراعية التي نحبّها... هذه هي الحقيقة، إذ منذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO لم نستلم أبداً تكاليف الإنتاج. أحياناً تهبط الأسعار إلى ربع ما كانت عليه عادةً... ركضت مرةً إلى منزل أنهى فيه أحد المزارعين حياته عن طريق شرب مادة كيميائية سامة بسبب الديون التي لا يمكن ضبطها. لم أستطع أن أقوم بأي شيء سوى سماع زوجته تنتحب.

إلى أن قال مختتما مقاله:

أحذّر جميع المواطنين أن الشركات متعددة الجنسيات التي لا يمكن ضبطها ومجموعة صغيرة من موظفي منظمة التجارة العالمية WTO الكبار يقودوننا إلى عولمة كريهة من السياسات الوحشية غير الديموقراطية التي تقتل المزارعين وتدمر البيئة. يجب إيقافها فوراً وإلا فإن المنطق الزائف لليبرالية الجديدة سيُنهي تنوع الزراعة وسيُحدث الكارثة لنا جميعاً.

تشير التقديرات الحالية إلى أن 40 مليون شخص في إفريقيا بحاجة إلى المساعدة الغذائية، وعولمة الزراعة تزيد الأمر سوءاً حيال هذه الحاجة، فملاوي كانت من الممكن أن تحصل على كميات كافية من الحبوب لمواجهة موجة الجفاف التي ضربتها في عام 2004 لولا أنها تعرضت لضغوط من البنك الدولي لبيع الفائض. أُجبر المزارعون في العديد من الدول الإفريقية الجنوبية من قبل حكوماتهم على ترك زراعة المحاصيل ما عدا الذرة التي يمكن تصديرها، وإنتاجها كبير في السنة الجيدة، على الرغم من أن المحاصيل التقليدية الأخرى مثل نبات السورغم والدُّخن أفضل بكثير ويمكن أن تتحمل تقلبات الطقس الرطب وتفيد أيضاً في مواجهة الجفاف. والحقيقة المفزعة أن في موجة المجاعة خلال الثمانينيات كانت إثيوبيا مصدراً رئيساً للحبوب وأن 80 بالمئة من الأطفال سيئي التغذية ينتمون إلى دول لديها فائض في الإنتاج الغذائي[11]. وأيضاً يتم إجبار المزارعين في زيمبابوي وتنزانيا على شراء البذور من الشركات المرخّصة التي توفّر فقط الذرة. حلّت الشركات الزراعية الأمريكية المسيطرة والعابرة للحدودTNCs بديلاً لهذه الشركات تدريجياً، الأمر الذي قوّض الأمن الغذائي المحلي إلى حد بعيد[12].

تعمل سياسات مجموعة الدول الثمان G8، سواء كانت من خلال منظمة التجارة العالمية WTO، أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي IMF، بالاتجاه الخاطئ. هم يُخضعون الدول النامية تحت أسر الأسواق الدولية المتقلّبة التي تطلب محاصيل أحادية،

وبالتالي تدمير قدرتها على توفير ما تحتاجه محلياً. وحتى المساعدة الغذائية الثنائية تتجه إلى تقويض الإنتاج المحلي. من الأفضل في أوقات أزمات الطوارئ الغذائية أن يتم شراء الغذاء محلياً قدر الإمكان، وبالتالي الحفاظ على الإنتتاج المحلي المتبقّي.

لا تمثّل التجارة الدولية المتزايدة الحل المناسب لمشكلة الفقر الغذائي. عندما تكون هناك مجاعة فإن المفقود هنا ليس الغذاء وإنما المال الذي يشتريه أو الأرض التي تزرعه[13]. في بعض الدول الفقيرة جداً حيث لا يملك الملايين من الناس الأرض ويموت الناس جوعاً تكون هناك مساحات واسعة مزروعة من أجل علف الماشية الذي يتم تصديره للخارج. على سبيل المثال، في كل فدان تزرعه المملكة المتحدة داخل أراضيها يكون هناك في المقابل فدانين تزرعهما خارج أراضيها لمواجهة حاجة العلف الذي تحتاجه ماشيتنا الكثيرة. يمثل العلف المستورد مثل نشاء المنيهوت وفول الصويا وكيك الصويا حوالي 30 بالمئة من العلف الحيواني في كل أوروبا. وتُقدر المساحات المزروعة والمخصصة لإنتاج فول الصويا ومن ثم تصديره بـ 5.6 مليون فدان في البرازيل، و 1.2 مليون فدان في الأرجنتين. كان من الممكن استخدام هذه الأرض في زراعة الغذاء للشعوب المحلية.

المزارع الصغيرة تحت التهديد:

أدى تكثيف قطاع الزراعة إلى فقدان الوظائف بشكل واسع في هذا القطاع حيث انخفضت الأيدي العاملة في قطاع الزراعة

البريطاني بمقدار 20 بالمئة خلال السنوات العشرين الماضية حيث فقد 20.000 شخص وظائفهم في عام 1999 وحده [14]. وذكر تقرير للجنة السياسة البريطانية في الغذاء والزراعة أن 51.300 مزارع غادروا هذه الصناعة خلال سنتين حتى يونيو 2000 أي بما يعادل 70 مزارعاً يومياً. تعود هذه الخسارة في الوظائف إلى سياسة الدمج في المزارع، ويتوقع المسؤولون الزراعيون في المملكة المتحدة أن تصل نسبة الإغلاق أو الدمج للمزارع - وخاصة الصغيرة منها - إلى 25 بالمئة بحلول عام 2005، أي إجبار 50.000 شخص على مغادرة هذا المجال [15].

وفي الوقت الذي يغادر فيه العمّال الريف ستتراجع أيضاً الخدمات المساندة، حيث وصل الانحدار الزراعي في الأرياف في المملكة المتحدة إلى مستوى خطير في نهاية التسعينيات: 24 بالمئة من المناطق الريفية ليس لديها أي محل تجاري، و 43 بالمئة منها ليس لديها مكتب بريدي، و83 بالمئة منها ليس لديها طبيب، و 49 بالمئة منها ليس لديها مدرسة، و75 بالمئة منها ليس لديها خدمة حافلات يومية[16].

مستوى فقدان التوظيف الزراعي هو نفسه في دول العالم المتقدم. فقدت كندا ثلاثة أرباع مزارعيها بين 1941 و 1996. وفي الولايات المتحدة، كان هناك 6.8 مليون مزارع في عام 1953؛ بينما اليوم يوجد أقل من 1.9 مليون مزارع - أي أقل من عدد الموجودين في سجون أمريكا[17]. وفي الاتحاد الأوروبي يتم فقدان 500.000

وظيفة زراعية سنوياً. وبعد التوسع في الاتحاد الأوروبي ليشمل أيضاً دولاً مثل بولندا حيث مازالت وظائف الزراعة تمثّل أكثر من 27 بالمئة من الوظائف المتاحة للأيدي العاملة فإن الموقف سيزداد سوءاً.

تجربة العالم المتقدم دلالة منذرة على ما يمكن حدوثه في دول العالم الثالث التي تتعرّض أنظمته الزراعية إلى " التحرير " بموجب سياسات تشجعها مجموعة الدول الثمان. ترك أكثر من 5 مليون مزارع الأرض في البرازيل منذ عام 1985 وحتى عام 1995 [18]. وتبنّت ولاية أندرا براديش الهندية برنامجاً تنموياً أسمته (الرؤية 2020) الذي يهدف إلى الوصول إلى منزلة الدولة المتطورة مع حلول 2020. وبموجب هذه الخطط يتم دمج المزارع الصغيرة وزراعتها بموجب عقود مع شركات تجارية زراعية كبيرة بحيث يتم استبدال الزراعة التي تعتمد على أسلوب العائلة البسيط بأسلوب الزراعة المكثف الذي يستخدم في كثير منه يكفل إنتاجاً كبيراً للبذور ويصل إلى أسواق التصدير، ويستخدم هذا الأسلوب في كثير منه المحاصيل المعدّلة وراثياً، الأمر الذي سيؤدي إلى خسارة مصدر الرزق لأكثر من 20 مليون شخص يعيشون في الأرياف [19]. الشيء نفسه أيضاً في الصين حيث سيؤدي الاتجاه نحو المدنيّة السريعة إلى تهديد مصدر الرزق لأكثر من 400 مليون شخص.

لم يكن الانحدار الذي يشهده التوظيف الزراعي حادثاً عرضياً، بل هو أسلوب مُتعمَّد في سياسات الحكومات الأعضاء في مجموعة الدول الثمان حول العالم. يتم، أيضاً، تصدير هذه

السياسات نفسها المدمرة للوظائف للعالم كله. لقي المشروع التطويري المسمى "الرؤية 2020" لولاية أندرا براديش الهندية الدعم من البنك الدولي ومن وحدة التنمية الدوليةDFID البريطانية. وبالفعل تتلقّى ولاية أندرا براديش ثلثي ميزانية المساعدة التي تتلقّاها الهند من وحدة التنمية الدولية البريطانية DFID بالرغم من عدم الراحة التي أبدتها الوحدة حول برنامج الرؤية 2020 حيث ذكرت مذكرة داخلية لوحدة التنمية الدولية البريطانية DFID أن برنامج الرؤية 2020 يعاني من بعض "العيوب الرئيسة" و"لا يقول شيئاً مهماً عن الحاجة إلى توفير دخل زراعي بديل... لأولئك الذين سيبتعدون عن وظائفهم الزراعية بسبب سياسة دمج الأراضي". وتقول المذكرة في النهاية: "ترويج الزراعة عن طريق العقود له العديد من السلبيات التي تتضمن الأمن الغذائي وتهديد مصدر أرزاق الفقراء"[20].

الغذاء المحلي - الحل العالمي

إذن، من الواضح أن سياسات مجموعة الدول الثمان G8 تقلل من المن الغذائي في الجنوب وإننا بحاجة سريعة إلى نماذج بديلة. يرى العديد من المزارعين والجمعيات الشعبية في كل من الشمال والجنوب ضرورة أن يحل الأمن الغذائي بديلاً للمنافسة الدولية وأن يكون ذلك هدفاً رئيساً للسياسة الزراعية. قد تبدو تلك فكرة قديمة أو تقليدية، إلا أن الأمن الغذائي المحلي هو الطريقة الوحيدة لإطعام العالم دون تكبّد التكاليف الخفية للزراعة المكثفة.

يجب أن يكون للدول (أو المناطق القريبة من بعضها جغرافياً واقتصادياً) الحق في تحديد سياساتها الخاصة بنفسها في الأمن الغذائي: أي باختصار ينبغي أن يكون لها حق "السيادة الغذائية".

لتحقيق هذا، سنكون بحاجة إلى نقل جذري لسلطة السياسة الزراعية بعيداً عن الشركات التجارية الزراعية والأسواق المركزية للشركات العابرة للحدود TNCs، بالإضافة إلى الحاجة إلى مراجعة جذرية لقوانين منظمة التجارة العالمية WTO واتفاقيات التجارة الحرة الأخرى من أجل ضمان إدخال الحمايةِ للاقتصاد المحلي للدول بما فيها التعرفة الجمركية والحصص التجارية المخصصة.

الاعتراض المتوقع للاقتراح الذي يسمح بفرض ضوابط على الاستيراد هو أنه سيكون ظالماً للمنتجين الفقراء في الجنوب الذين يعتمدون في كسب مصدر رزقهم على الوصول إلى الأسواق الشمالية. قد يكون هذا نقداً مقبولاً إذا كان العنصر الوحيد لهذه الاقتراحات هو فرض عقبات على الاستيراد في الشمال. أيضاً ستتضمن هذه العقبات إجراءات تضع حداً لضخ الفائض من الصادرات القادمة من الشمال لأسواق الجنوب، مع الإبقاء على حق الدول النامية في فرض عقبات ضد الواردات التي ستقوّض الأمن الغذائي إن هي لم تستحدث ما اصطلح على تسميته اقتراح "صندوق التنمية"؛ لهذا السبب، يدافع المزارعون والناشطون في الجنوب عن مثل هذه الاقتراحات.

يطالب الأكاديميون والناشطون الهنود - على سبيل المثال - بإعادة تطبيق ضوابط الاستيراد لمواجهة انهيار الإيرادات الريفية

بعد قرار منظمة التجارة العالمية WTO بفرض قيود كمية اقترحتها الولايات المتحدة التي تفرض تحرير الاستيراد. ويذكر تقرير حديث لمركز دراسة الأنظمة التجارية العالمية والتنمية، وهو مركز مرموق في نيودلهي، أن استيراد البضائع الأجنبية والخدمات دون القيود الكمية والجمركية هو السبب في تدمير الزراعة والصناعة الهندية وزيادة البطالة. كما يطالب المركز أيضاً بالمزيد من الاستثمار المحلي وإلغاء الاستثمار الأجنبي وضوابط منتقاة لرأس المال والتعرفة الجمركية المرتفعة[21]. هذا ما تطالب به الحركة الهندية الشعبية ضد منظمة التجارة العالمية WTO التي تتألف من النقابات التجارية والمنظمات الزراعية وناشطين آخرين[22].

وبالفعل، فإن العديد من المعلّقين الكبار في العالم الثالث ينتقدون الاهتمام بتصدير المنتجات الزراعية؛ وذلك كاستراتيجية لمعالجة الفقر. يقول الأكاديمي والناشط الهندي فاندانا شيفا:

> *النموذج الديموقراطي والبيئي للأمن الغذائي يعتمد أكثر ما يمكن على الإنتاج البيئي والاستهلاك المحلي. عملية تحرير التجارة تتجاهل هذه الحقيقة... تحويل الغذاء من المجتمعات والبيوت الريفية إلى الأسواق العالمية، أو تحويل الأرض من إنتاج المحاصيل الغذائية للاستهلاك المحلي، إلى محاصيل مترفة تُستخدم للتصدير إلى الشمال الغني، قد يؤدي إلى زيادة الدولارات في أرقام التجارة الدولية، لكن ذلك كله يتحول إلى زيادة الجوع والحرمان في المناطق الريفية للعالم الثالث[23].*

بالطريقة نفسها في النقاش، سيقل الجوع والحرمان في الدول الجنوبية متى ما أصبحت حرةً في تحويل الغذاء والأرض من أسواق التصدير العالمية إلى مجتمعاتهم وعائلاتهم الريفية.

هذه الإجراءات التجارية الحاسمة جزء من برنامج واسع يسعى إلى تحقيق المحلية ويتكون من مبادرات أخرى تسعى إلى إكمال التحوّل العالمي نحو الأمن الغذائي. إحدى هذه المبادرات هي إلغاء الدين. هذا الإجراء سيزيل العوامل الرئيسة التي تُجبر الدول النامية على الاعتماد على أسواق التصدير. ولإعطاء المنتجين، في الجنوب والشمال، الفرصة للتكيف فإنه ينبغي تقديم هذه المقترحات بشكل تدريجي وبجهود كبيرة لتحقيق إجماع دولي مشابه لما يتم توظيفه حالياً في تحقيق التجارة الحرة.

في الجنوب - كما هو الحال في الشمال - يتحقق الأمن الغذائي من خلال حلول محلية بسيطة. سياسات إصلاح الأراضي التي تعطي المزارعين الذين لا يملكون الأراضي الحق في استخدام أراض صغيرة تساهم في التقليل من الجوع، بدلاً من إجبار صغار المزارعين على الخروج من أراضيهم أو الاعتماد على الشركات التجارية الزراعية وتصدير منتج زراعي واحد فقط. وحتى في الظروف التي يكون فيها الجوع حاداً فإن التحسينات البسيطة في طريقة توزيع الغذاء المحلي وأنظمة التخزين ستكفل لكل شخص الحصول على الغذاء. في زامبيا، هناك الكثير من الفائض في نبات المنيهوت أو الكاسافا في شمال البلاد، لكنه لا يصل إلى الجزء الجنوبي الفقير . يحدث أيضاً الشيء نفسه في إثيوبيا.

لم تساهم الجهود "الكبيرة " للمؤسسات الدولية وسياسات مجموعة الدول الثمان G8 في حل مشكلة الجوع خلال العقود القليلة السابقة، بل إن حلول التصدير التي تقدمها ساهمت في تعقيد المشكلة. يجب، بدلاً من ذلك، تبنّي الحل العالمي وهو الأمن الغذائي المحلي.

---

(1) الاقتباس مأخوذ من: Goldsmith, E (2001) "Development as colonialism", in E Goldsmith and G Mander (eds), The Case Against the Global Economy and for a Turn Towards Localization, Earthscan, London.

(2) Carroll, R (2003) " 40 million starving "as world watches Iraq ?", Guardian, 9 April .

(3) Food and Agriculture Organization (FAO) World Agriculture 2003: Main findings, FAO, Rome.

(4) Gordon, D et al. (2003) Poverty and Social Exclusion in Britain, Joseph Rowntree Foundation/York Publishing Services , York.

(5) Wetkins, K (2002) "Greed in action: US farming subsidies will hit world's poor ", Guardian Society, 5 June.

(6) Oxfam (2002) Milking the CAP : How Europe's dairy regime is devastating livelihoods in the developing world , Oxfam Briefing Paper no. 34, Oxfam, Oxford.

(7) انظر الملاحظة الثانية. Watkins (2002).

(8) Lord Whitty , speaking at the Royah Smithfield Show, 25 November 2002 .

(9) هذه البيانات مأخوذة من منظمة الفاو (2001):

FAO(2001), Food Balance Sheet Database, FAO, Rome .

للحصول على تفاصيل كاملة يمكن قراءة:

Lucas, C (2001) Swapping the Great Food Swap : Relocalising Europe's food supply,
http://www.carolinelucasmep.org.uk/publications/greatfoodswap.html.

(10) المرجع السابق.

(11) Meadows, D (2000) "Can organic farming feed the world?"Organic Farming Magazine, USA, May.

(12) Egziabher, T B G (2003) "How (not) to feed Africa ", New Internationalist, no 353, pp 14-15

(13) FAO (2000) The State of Food Insecurity in the World, FAO, Rome.

(14) Ministry of Agriculture , Fisheries and Food UK (MAFF) (2000) Agriculture in the UK, 1999, MAFF, London.

(15) Wintour, P (2001) Extent of farm crisis revealed", Guardian,11 April.

(16) Countryside Agency (1999) The State of the Countryside : Summary of Key facts, Countryside Agency, Cheltenham.

(17) Ainger, K (2003) "The new peasants"revolt ", New Internationalist, no 353,pp 9-13.

(18) المرجع السابق.

(19) Ainger, K (2003) "The market and the monsoon", New Internationalist, no 353,pp 22-27.

(20) من اقتباس ورد في الكتاب المذكور في الملاحظة 19.

(21) Ghosh, A (2001) Economic reform in India : A critical assessment, Center for the Study of Global Trade Systems and Development , New Delhi.

(22) انظر:

<http://www.mindfully.org/WTO/Indian-WBJA-Against-WTO.htm>.

(23) Vandana Shiva حيث ورد اقتباسه في هذا الكتاب:

Hines, C (2000) Localization : A global manifesto, Earthscan, London, p 207 .



10

الحرب على الإرهاب
على العنصرية واللجوء السياسي والهجرة

سلمى يعقوب

العنصرية عنصر أساسي في هجوم الليبرالية الجديدة

شهدت المظاهرات المدهشة التي عمّت العالم في 15 فبراير 2003 وقوف الملايين في صف واحد ضد الحرب. أعطانا ذلك اليوم لمحة بسيطة عن عالم آخر متحد ضد الحرب والقمع بالرغم من أنه متعدد الثقافات والأديان والألوان والأجناس. لقد جسّد هذا الرقم الكبير التضامن عن رغبة عميقة للأغلبية في العالم للتعبير عن شيء مشترك ومقاومة من يريدون أن يوقعوا بيننا. مثل هذه التجربة الغنية والقوية تمثل إلغاء قوياً لفكرة "صدام الحضارات" ورفضاً للعنصرية التي أصبحت سمة في السياسات الأوربية والعالمية.

لا يمكن النظر للحرب بالرغم من بربريتها، على أنها نوع من أنواع غياب المنطق جاءت به الصدفة؛ بل إنها حسب عبارة، كلوسويتز المعروفة، "استمرار للسياسة بأساليب أخرى. "ليست الحرب الإمبريالية اليوم خطوة مؤلمة في الطريق الطويلة نحو

السلام والازدهار، بل إنها التعبير الأدق للسياسات الليبرالية الجديدة المفروضة على العالم المنقسم بشكل متزايد. ومن الأشياء التي حُبكت داخل كل جانب من جوانب الهجوم الليبرالي الجديد فكرة العنصرية. إذا أردنا حقيقةً أن نخلق "عالماً مختلفاً" فإنه يجب أن نفهم أهمية فلسفة العنصرية والشكل الذي تأخذه في العصر الحاضر.

أسباب الهجرة: الهروب من الفقر والحرب

تريد حكومات الدول الغنية اليوم أن توقف الناس من الدخول إليها وتفرض من أجل ذلك ضوابط صارمة للهجرة. وفي الوقت الذي تشجب فيه أخطار الهجرة بصوت عال، إلا أن هذه الحكومات لا تعترف بدورها في إرغام الناس على مغادرة أوطانهم الأصلية منذ البدء. يحتاج الناس الهجرة لسببين رئيسين:

أولاً، الهروب من الفقر لتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

وثانياً، الهروب من الحروب والاضطهاد. كما أن للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة والحروب الاستعمارية التي تقوم بها الدول الغنية لها يد مباشرة في هذين السببين اللذين يدعوان إلى الهجرة.

وفي الوقت الذي تُشجب فيه الدول الفقيرة على عدم فعاليتها وفقدانها" للتقدم "عند مقارنتها مع الغرب (وبالتالي تأكيد القدرة المتدنية لغير البيض في "التقدم")، إلا أن الحقيقة هي أن السياسات الاقتصادية للدول الغنية أدت إلى الفقر المتزايد بشكل كبير في العالم الثالث. النتيجة هي تركيز الثروة دولياً.

تشجع منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي السيطرة الصناعية للقوى المالية العظمى حيث يتم منع الدول الفقيرة من حماية صناعاتها ومنتجاتها الزراعية، بينما تطلب الدول الغنية الوصول إلى أسواق الدول الفقيرة ومصادرها. يُستخدم الاعتماد على التمويل المالي الدولي لفرض أسلوب الليبرالية الجديدة والمعروف بـ "علاج الصدمة" حيث تكون الخصخصة وخفض الخدمات الاجتماعية شرطين من شروط المساعدات المستقبلية.

ومن خلال نظام الدَّيْن، تأخذ الدول الغنية من الفقراء أكثر مما تعطيهم على شكل مساعدات. وأصبحت النتيجة مأساويةً، حيث اكتشفت العديد من الدول أن العلاج الذي تم وصفه لهم من قبل الليبرالية الجديدة هو في الحقيقة كأس سامة.

حُرم الملايين من مصادر الثروات في بلادهم ومن المساعدات المالية من أجل الغذاء والخدمات التربوية والصحية، وزاد فقرهم بسبب "السوق الثابتة" التي تسمى تجاوزاً "السوق الحرة". وكما يقول مايك ديفز: "الكثير من العالم المتحضّر يعود الآن إلى عصور ديكنز". وبسبب عدم القدرة على منافسة الشركات التجارية الزراعية الغربية، تحرّك الملايين من المناطق الريفية متجهين إلى المدن بحثاً عن العمل من أجل البقاء.

وصلت أعداد المهاجرين إلى أكثر من 900 مليون شخص، ونسبةً صاعقةً تقدر بـ 78.2 بالمئة من نسبة السكان في المناطق الحضرية في الدول النامية، والثلث تقريباً لنسبة السكان في

المناطق الحضرية في العالم، ويعيشون أحياناً في أحياء قذرة ومزدحمة وفقر مدقع[1] هذه المعيشة هي القوة الدافعة لجزء صغير من السكان للهجرة إلى دول أخرى.

الهجرة بالنسبة للبعض هي الفرق بين الحياة والموت، فالمهاجرون يعملون من أجل دعم أسرهم في أوطانهم. وهذا الدخل الذي يحصلون عليه يأتي دون العقبات التي تفرض على المساعدة الأجنبية. في نهاية الثمانينيات، قدّر البنك الدولي ما يكسبه العمال الأجانب بمبلغ 65 بليون دولار أمريكي يرسلونه إلى دولهم الأصلية أكثر من مبالغ المساعدات التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة بحوالي 20 بليون دولار[2].

أدت التدخلات العسكرية للدول الغربية إلى وجود بعض أزمات اللاجئين، كما في أفغانستان حيث يهرب الناس من منازلهم هرباً من القصف. كما أن بعض الحركات الشعبية تظهر نتيجة للصراعات المحلية والاضطهاد، وهي عادةً تكون بسبب دعم الغرب للنخبة المسيطرة في تلك الدول التي تستفيد من السماح للسيطرة الغربية على دولها. يمشي الفقر والحرب جنباً إلى جنب، وهذه الكوارث الاجتماعية تُجبر الملايين على ترك أوطانهم من أجل البقاء.

أغلبية المهاجرين تبقى في الجنوب:

اشتعلت قضية الهجرة الدولة في السنوات الأخيرة نقاشاً كبيراً في الدول التي تستقبل المهاجرين التي تفترض أن هؤلاء المهاجرين يستفيدون مادياً على حساب دولهم، الحقيقة هي أن

الأغلبية الساحقة - أي في المناطق الفقيرة على الحدود مع بلادهم الأصلية - إذن الجنوب هو من يدفع الثمن في إيواء هؤلاء اللاجئين، تستضيف باكستان وإيران فقط ثلث لاجئي العالم البالغ عددهم 12 مليون لاجئ[3].

ويعترف معظم خبراء الهجرة أن الأعداد القليلة التي تأتي إلى الشمال لا يشكلون خطراً على الدول الغنية، بل على العكس فهناك إدراك متنام بأهمية الهجرة لدول الشمال الغنية؛ وذلك لأسباب ديموغرافية[4] واقتصادية[5].

فوائد المهاجرين لدول الشمال:

في الوقت الذي يشيخ فيه السكان في الدول الغربية تزداد الحاجة إلى العمالة المهاجرة، تقول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 1988م: "الحاجة ماسة إلى أعداد كبيرة من المهاجرين من أجل تغيير الاتجاه نحو الشيخوخة الذي تعاني منه الدول الثرية"[6]. وبحسب دراسة قام بها مكتب بريطاني نشرت في عام 1999م فإن المهاجرين الموجودين في الدول الغربية ساهموا بمبلغ 6.2 بليون جنيه إسترليني على شكل ضرائب أكثر مما يأخذون من فوائد وخدمات مثل الصحة والتعليم[7].

أولئك الذين يعتبرون المهاجرين عبئاً ثقيلاً لا يعترفون بالحقيقة التي تقول إن الدول الغنية تستفيد من هذه المجموعة من الشباب اليافعين الممتلئين بالحيوية في الكثير من الأعمال دون أن تتحمل تكاليف الصحة والتعليم. أيضاً يقوم المهاجرون بالأعمال

الثلاثة التي يجمعها الحرف D أو ما يسمى اصطلاحاً 3D أي الأعمال القذرة dirty والخطرة dangerous والصحية difficult التي يرفضها عادة العمال الوطنيون. هذا أيضاً يناسب أرباب العمل الذين يبقون الأجور منخفضة ويرغبون في العمالة المؤقتة الأقل تكلفة من العمالة الدائمة.

استغلال المهاجرين:

على الرغم من العداء الرسمي للمهاجرين، فإن على قادة مجموعة الدول الثمان أن يوازنوا بين الفوائد السياسية التي يجنونها من الهجوم على هؤلاء المهاجرين والفوائد الاقتصادية الحقيقية التي يأتي بها المهاجرون. الهدف هو استغلال هذه المجموعة من العمال.

في مبادرة تجمع بين "التهكم العالي والحسابات السياسية القذرة"[8] وضع جورج دبليو بوش وأصدقاؤه المحافظون خطة جديدة للملايين من المكسيكيين والعمال المهاجرين من أمريكيا الوسطى إلى الولايات المتحدة. اقترح بوش إعطاء إقامة مؤقتة للعمال غير القانونيين:

> *هذا يؤدي إلى إضفاء شرعية على العمال ذوي الأجر الزهيد دون أن يوفر للعمال غير المرخصين الذين يصل تعدادهم إلى ما بين 5 إلى 7 مليون في الولايات المتحدة الإقامة الدائمة أو الجنسية. عمّال يكدحون بلا صوت وبلا مأوى ما تطلبه الجمهورية الفاضلة، سوف توفر خطة بوش لماكدونالدز ومات بعدد لا نهائي وثابت من العمال*[9].

من الواضح أن الهجرة الاقتصادية مقبولة ما دامت تقدم نفسها للاستغلال البشع.

عقدة الخوف من الأجانب و"الأمن" - أسلحة التضليل الشامل

الإيجابيات التي تنتج من الهجرة الاقتصادية أكثر من سلبياتها في الدول الشمالية، إلا أن النقاشات الساخنة التي تدور في بلداننا حول ضوابط الهجرة واللجوء السياسي محيّرة فعلاً، الحديث الرسمي حول مخاطر المهاجرين وطالبي اللجوء السياسي تبدو ذات معنى من وجهة نظر سياسية وفلسفية.

السياسات الليبرالية الجديدة والاستعمارية التي تطبقها الدول الغنية مسؤولة بشكل مباشر عن الكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي تصيب معظم أجزاء العالم، لكن هذه الحكومات لا تقر بمسؤوليتها عن هذه الأزمات التي أدت إلى الهجرة، بل هي ترد بالمقابل عن طريق استغلال الخوف والشك وخلق العقبات لمنع الهجرة من الجنوب إلى الشمال أو من الشرق إلى الغرب. إنهم يوظفون عقدة الخوف من الأجانب، والآن حجة "الأمن" كأسلحة تضليل شامل.

تخدم فكرة العنصرية إخفاء الأسباب الحقيقية للهجرة وإضفاء الشرعية على المعاناة البشرية الصعبة المفروضة على معظم الناس في العالم، وكما وضّح أحد السريلانكيين في مؤتمر لمانحي المساعدة الأوربيين: "إن اقتصادكم هو ما يصنع سياستنا

التي بدورها تصنعا لاجئين في دولكم. نحن هنا لأنكم ما زلتم هناك"[10].

تستخدم الأحزاب الوطنية اليمينية أسلوب مناهضة وجود الأجانب للبحث عن الدعم لها. بدأت ضوابط الهجرة أولاً في المملكة المتحدة في عام 1905م كنتيجة لثورة عنصرية من حزب اليمين ضد اللاجئين اليهود. النظام الدقيق للهجرة يخدم فقط إضفاء الشرعية على العنصرية. تُستخدم سلطة الدولة لتشجيع الظلم العنصري بدلاً من مواجهته، ويعطي المثال التالي لعناوين رئيسة في جريدة "الديلي إكسبريس Daily Express البريطانية في عام 2002م صورة واضحة لهذا الأمر: "اقطع المساعدات تقضي على اللجوء السياسي "(21 يناير)، "حصلت على المساعدات/ الإيدز Aids؟ أهلاً بك في بريطانيا" (7 أبريل)، "اللاجئون في فضيحة جنسية للقُصّر" (25 ينار) "قانون اللجوء السياسي يسمح للمنحرفين الإقامة في المملكة المتحدة" (7 يوليو). يأخذ الإعلام التلميح أو الإشارة فقط من السياسيين الذين يتنافسون في إثبات من هو "الأقوى" محوّلين النقاش إلى أقصى اليسار.

بل إن حكومة حزب العمال البريطانية حاولت تعديل حق اللاجئين في طلب اللجوء السياسي في أي دولة كما هو مُجسّد حالياً في اتفاقية جنيف للأمم المتحدة الموقعة في عام 1951م، حيث تدعو الحكومات الأوربية إلى تقديم الدعم المالي للمعسكرات المستقبلة للاجئين في الدول المجاورة لدول اللاجئين،

على أن تقوم الحكومات الأوربية باختيار المجموعة الأفضل لطلب اللجوء السياسي في أوروبا. وبالنظر إلى أن أزمة الهجرة في دول الشمال مفتعلة "زائفة" فإن هذه الإجراءات تبقى قاسية جداً.

نحن نرى الآن الاستخدام الماكر لحجة "الأمن"[11] في قضايا الهجرة، وكان هذا الأسلوب مُتبعاً في نهاية الحرب الباردة والأزمات الاقتصادية التي اجتاحت أوربا الشرقية. كما زادت المطالبة بفرض قيود على الهجرة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001م، وبدأت النخبة الأمريكية في ربط الحديث عن الهجرة بالحديث عن الأمن و"الدول الشريرة" والأصولية الإسلامية - مؤدياً ذلك إلى حملات ليبرالية جديدة ضد الهجرة.

"الحرب على الإرهاب" والشكل الجديد للعنصرية

"الحرب على الإرهاب" هو الغطاء الفكري للولايات المتحدة الأمريكية لفرض سيطرتها الاقتصادية والعسكرية على العالم وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط حسب مصالحها الاستراتيجية. اختفى الغزو الإمبريالي الاستعماري القديم تحت غطاء الدفاع عن "التحضّر" ضد "الإرهاب العالمي". يمثل "تهديد الأصولية الإسلامية" لوكلاء الدعاية في البيت الأبيض حالة مشابهة للشيوعية خلال الحرب الباردة. تتطلب هذه المرحلة الجديدة من الاستعمارية مرحلة جديدة مماثلة من الخوف الشامل من أجل إضفاء الشرعية على شن الحروب في الخارج وزيادة

ضغط الحكومات على شعوبها، فلا يسأل المواطنون الخائفون كثيراً عن حكوماتهم.

اليوم يأخذ هذا كله شكل الخوف من الإسلام - Islamophobia الخوف من وكراهية المسلمين الذين يتم تصويرهم على أنهم أعداء داخلياً وخارجياً جاهزين فقط لشن الهجمات الإرهابية ثم التلاعب في الرأي العام بحيث يتم وضع المسلمين - بشكل عام - الذين يعيشون في دول أخرى أو كمهاجرين أو موجودين في الدول الغربية، في قالب كاريكاتوري يحمل صفات الشر مثل صدام وابن لادن والمتفجرين الانتحاريين وأئمة الشر، كما يُشجّع غير المسلمين على الاتحاد ضد هذا الغول الكاريكاتيري. وتخلق "إنذارات الإرهاب" اللانهائية حالة من الذعر والخوف بين الناس.

لا تقف العنصرية ضد المسلمين عند العداء فقط، بل إنها تمتد إلى مستويات شعبية ومؤسساتية أيضاً، فتحت "حجة الأمن" أصبح المسلمون يعاملون بلا قانون، في الخارج في جوانتانامو وفي سجن بيلمارش Belmarsh في بريطانيا. وانقلبت أيضاً تلك المبادئ المعروفة التي تقول إن المتهم برئ حتى تثبت إدانته، والحق في محاكمات شفّافة.

مهما كان المسلمون مخلصين ومسالمين فإنهم عرضة للإيقاف والمداهمة من قبل الشرطة والسَّجْن دون تهمة، وتجميد الحسابات البنكية ومراقبة الخطب في المساجد، بالإضافة إلى الإهانة والشتم من الإعلام والهجوم من السياسيين والعنف العنصري، وأصبحت

اللغة المتشددة سابقاً مع متشددي اليمين مقبولة في الخطاب المؤسساتي، حيث ذهبت بعيداً جريدة الديلي تيليغراف DailyTelegraph المعروفة بأنها جريدة المحافظين في نشر مقالات تقارن المسلمين بالكلاب[12]. يخاف المسلمون في الخارج من أن تتعرّض بلادهم للهجوم، ويخاف المسلمون الذين يعيشون في الغرب من الهجوم عليهم في الشوارع والمنازل وهم طوال الوقت يعانون من تصويرهم على أنهم يمثلون تهديداً للآخرين.

لكن المسلمين لا يُمثلون في الرأي العام على أنهم تهديداً مادياً فقط للدول الغربية بل إنهم أيضاً تهديد ثقافي، فالالتزام بالقيم والعادات الإسلامية على ما يبدو يهدد الترابط الوطني ويهدد أيضاً فكرة "الأوربية" نفسها.

> *تخفي الرغبة في إبقاء صورة ساخرة للشخصية البريطانية التفوق الثقافي والعنصرية الذي أصبح جزءاً منها. إذن يجب مواجهة الانفصالية المسلحة وليس العنصرية البريطانية، "فالمشكلة" هي في ثقافة بعض الجماعات وليس عنصرية المجتمع. الحل إذن هو أن نجعل هذه الجماعات بريطانية بدلاً من أن نجعل المجتمع أقل عنصرية*[13].

هذا قادنا إلى موجة من العنصرية ضد الإسلام، وفي الوقت نفسه التأكيد على هوية وطنية تتجنب التعددية والتنوع. هناك تحرك مُتعمد نحو الثقافة الأحادية في الدول الغربية. هذا الهجوم

الفكري يعطي هدفاً موحداً وهوية لمواطني الدول التي لها مصالح مختلفة. في الواقع هي أيضاً تحوّل الانتباه بعيداً عن قضية عدم المساواة التي أحدثها النظام الليبرالي الجديد في لدول المتقدمة نفسها، وأيضاً بين الشمال والجنوب.

إذن ليس من المصادفة الحديث عن الهوية الوطنية الذي انتشر في أوروبا التي أصبح لديها مشكلة المسلمين الموجودين في قلبها. لا أحد يهتم بأي فكرة أخرى عن الإسلام إلا تلك الصورة المتطرفة، ولا أحد يفهم فكرة المسلمين أن دينهم يؤكد على أهمية ضرورة المساواة بين أجناس البشر التي تدفعهم نحو العمل على خدمة المجتمع برمته.

كل دولة تستخدم أسلوباً مختلفاً في النقاش، لكن الفكرة المضادة للمسلمين ظلت هي نفسها دون تغيير[14]، في المملكة المتحدة الكل يتحدث عن"الترابط المجتمعي" خاصة بعد أحداث العنف المدنية في شمال إنجلترا في صيف عام 2001م وفي هولندا اختتم تقرير برلماني يضم جميع الأحزاب نُشر في يناير 2004م، قائلاً إن المسلمين فشلوا في الاندماج وإن الأقليات العرقية تمزق البلاد وإن الحل يكمن في أن يصبح المسلمون "هولنديين"، وفي ألمانيا تركزت أحاديث الهوية الوطنية في سيطرة وعلو الثقافة Leitkultur على ثقافات المسلمين المهاجرة، وفي الدنمارك كان التركيز على "الثقافة المتعصبة" بين المهاجرين والتي تمنع الاندماج والتكامل في المجتمع، وفي فرنسا غلبت مبدأ علمانية

الدولة laicite على الموضوع الساخن لقضية لبس الفتيات المسلمات الحجاب في المدرسة حيث وصف الرئيس الفرنسي لبس الحجاب بأنه "نوع من العدوان ورمز معاد للعاطفة الغربية"[15].

في الوقت الذي يُشدّد فيه الحديث عن عجز المسلمين من الاندماج في المجتمع، يأخذ الحديث عن طالبي اللجوء السياسي لغة مشابهة حيث تتكرر كلمات مثل: "مسلم"، "مهاجر"، و "لاجئ سياسي" معطيةً المسلمين صفة "الآخر" الأجنبي - حتى ولو كانوا قد أقاموا هناك لأجيال طويلة.

فكرة "نحن" و "الآخر" تتكرر كثيراً في مثل هذه النقاشات حيث العنصرية تتزايد بشكل صاخب. يتكلم دانيال بايبس، الصحفي الذي اختاره الرئيس بوش لمجلس معهد الولايات المتحدة من أجل السلام، عن المسلمين في غرب أوروبا واصفاً إياهم على أنهم "أناس ذوي بشرة حنطية يطبخون أطعمة غريبة ويتمتعون بمعايير مختلفة في الصحة العامة. عادات المسلمون أكثر إزعاجاً من غيرها"[16].

إقحام المخاطر الأمنية والردود:

في سياق ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وضعت العديد من الدول نفسها في حالة "طوارئ وطنية" افتراضية. أصبحت المؤسسات والإجراءات الجديدة تتصرف حسب منطق "الأمن" بدلاً من الخضوع لسلطة لقانون، وزادت المواقف التي يُسمح فيها باستخدام القوة بشكل كبير.

وطُبّق أيضاً المنطق الليبرالي الجديد نفسه الذي برّر التدخلات العسكرية ضد "الدول الشريرة" في التدخلات ضد طالبي اللجوء السياسي، والمسلمين، وضد المعارضين للحكومة أيضاً. كل هذه القضايا المختلفة يتم التعامل معها على أنها تهديد للأمن، وتقوم الوكالات نفسها أيضاً في التعامل معها، الشركات الأمنية، وقطاع الاستخبارات، والجمارك والشرطة والسجون. وتحت غطاء "الحرب على الإرهاب" أصبح الفارق بين هذه القضايا غامضاً على نحو متعمد. بهذه الطريقة، طلب اللجوء السياسي أو الانتماء للمجتمع المسلم، أو المشاركة في المظاهرات، كل ذلك أصبح، بالرغم من قانونيته، يُنظر له على أنه خطر أمني - تماماً مثل أعمال الإرهاب والجريمة المنظمة، والمخدرات. أدى توظيف المنطق الأمني إلى تجريم، ليس فقط المسلمين (الذين يمكن القبض عليهم دون تهمة) أو طالبي اللجوء السياسي (الذين يتم احتجازهم بشكل متزايد في مراكز خاصة) بل كل إنسان يحاول أن يتحدى الحكومة. أدى الخوف من التهديدات الأمنية إلى أن تكون الحكومات استبدادية.

الاقتراح الذي يقضي بموجبه أن تكون هناك قوات شرطة حدود مشتركة لتنفيذ عمليات المراقبة والتحقيق في الجريمة وتنفيذ الضوابط الجمركية على الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي، بالإضافة إلى محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية والتهريب هو مؤشر قوي على الكيفية التي يتم فيها خلط وإقحام هذه القضايا المختلفة[17]. ساعد وجود "الحرب على الإرهاب" في أعقاب أحداث سبتمبر على تبرير زيادة العقبات في حركة اللاجئين والمهاجرين الاقتصاديين، بالإضافة إلى سلبهم حقوقهم

الإنسانية. ووفّرت الاعتبارات الأمنية الفرص والتبريرات في تقوية الحدود بين الشمال العالمي والجنوب العالمي.

العالم الآخر ممكن الوجود:

تُخفي هذه المرحلة الجديدة من العنصرية المسؤول عن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية العالمية، حيث يمكن استخدامه في توفير الدعم السياسي في الغرب للمغامرات العسكرية، فهي تحوّل الاتجاه من الهجمات الحقيقية على الطبقة العاملة في الغرب نفسه، وتُستخدم أيضاً في تجريم المقاومة داخل الوطن وخارجه.

حملاتنا كثيرة ومتنوعة، ومنظماتنا تكافح من أجل مناهضة الحرب، وعبء الدين، والاضطهاد وكبت الحريات المدنية. نحن نقيم الحملات ضد تجارة السلاح، ونناهض الهجمات على طالبي اللجوء السياسي، ونرفض فكرة الخوف من الإسلام Islamophobia قد تبدو هذه القضايا متفرقة لأول وهلة، لكنها بسبب توظيف العنصرية والاستعمارية والسياسات الظالمة لليبرالية الجديدة يتم ربطها ببعض كما لو كانت قضية واحدة.

يمثل قادة مجموعة الدول الثمان قمة الهرم في النظام العالمي الذي يولّد مثل هذا الاضطهاد وردود الفعل. لا يمكن إعطاء أي تنازل لهذه الأفكار العنصرية التي تضع طالبي اللجوء السياسي واللاجئين والمجتمعات المهاجرة والمسلمين في مقدمة "الحرب على الإرهاب". يجب أن يبقى التضامن الذي أبديناه في 15 فبراير 2003م، ويزداد عمقاً في السنوات القادمة.

(1) Davis,Mike(2004) "Planet of slums", New Left Review, March-April.

(2) Guardian(2001) "Special report: refugees in Britain"23 May.
(3) تم اقتباس الأرقام من المعلومات التي نشرها Stephen Castles والموسومة The New gobal Politics and the emerging forced migration regime?.
www.jcwi.org.uk.resources/gobalization-refugees.pdf
(4) المرجع السابق.
(5) الرجع السابق.
(6) Economist (2004) "Myths and reality", 28 Febraury.
(7) الرجع السابق.
(8) Davis, Mike (2004) "Bush and the Great Wall", ZNet,19 January, www.zmag.org/racewatch/racewatch.cfm
(9) المرجع السابق.
(10) Sivanandan,A(2002) "The contours of global racism",Independent Race and Refugee News Network,26 November,
www.irr.org.uk/2002/november/ak00007.htm
(11) Castles, Stephen "The new global politics and the emerging forced migration regime", Joint Council for the Welfare of Immigrants,
www.jcwi.org.uk/resources/globalisation-refugees.pdf
(12) Cummins, WilL(2004) "Muslims are a threat to our way of life", Daily Telegraph, 25 July.
(13) Kundani, Arun "Rally around the flag", race and Class, 7 April, www.irr.org.uk/2004/april/ak000006.html
(14) Fekete, Liz (2004) "Anti-Muslim racism and the Eauropean security state", Race and Class special issue, Juky.
(15) المرجع السابق.
(16) Kundani, Arun (2004) "Wired for war: military technology and the politics of fear", Race and Class special issue July.
(17) Hornqvist, Magnus (2004) "The birth of pubic order policy", Race and Class special issue, July.



11

الخصخصة
وحقوق العمّال: كم هم الليبراليون رائعون!

بوب كرو

الليبرالية الجديدة داخل الوطن:

تبدو كلمة الليبرالية الجديدة Neo-liberalism كلمة جميلة وتستدعي كلمة الليبرالي/ الحرّ Liberal صورة لأناس عاقلين دنيويين ينحنون إلى الوراء احتراماً، بينما تعرّف المعاجم كلمة "ليبرالي" على أنه كريم ونبيل، وصادق وحرّ...

بالنسبة للطبقة العاملة من الناس، ليس هناك أي معنى للنبل أو الكرم أو الحرية في السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، لأن "الحرية" في الليبرالية الجديدة ليست هي إلا حرية رأس المال الذي يستغلّ اليد العاملة.

ومن أجل أن يمارس رأس المال تلك الحرية فإنه سيتم استخدام كل شيء ممكن في خلق العقبات في وجه العمال الذين يتعاونون للدفاع عن الخدمات العامة التي تقدم لهم، والدفاع عن

وظائفهم والأجور التي يتقاضونها؛ لهذا السبب، بالإضافة إلى خرق اللوائح الاقتصادية، والاتجاه نحو خفض الأجور وزيادة الإنتاج وإطالة ساعات العمل وتأزم ظروف العمل، وفصل العمال "غير الاقتصاديين"، نجد أن هناك هجوماً عالمياً ضد حقوق العمال، هذا النموذج ثابت من بريطانيا إلى بوتسوانا ومن أوكرانيا حتى الأورجوي: غذاء الرأسمالي العالمي هو سمّ الملايين من الطبقات العاملة.

بدأ هذا الاتجاه أول ما بدأ في بريطانيا عندما انتخبت حكومة المحافظين برئاسة مارجريت تاتشر عام 1979م حيث أعلنت صراحة أنها تمثل مصالح الشركات التجارية الكبيرة، وأطلقت برنامجاً للخصخصة في الثمانينيات بموجبه تم تحويل الخدمات الأساسية في بريطانيا التي تم بناؤها عبر الأجيال المتعاقبة إلى شركات القرصنة وبأسعار زهيدة.

وبأسلوب تم تزيينه على أنه نوع من "رأسمالية" الشعب "تمت خصخصة الجو والغاز والكهرباء والاتصالات والماء وبيعها إلى الآلاف من عامة الناس - كما تقول الحملة الدعائية الكبيرة التي قامت بها الحكومة والمعروفة بتيل سيد Tell Sid بشكل تآمري، كما لو كانت تقدم معلومات مهمة تؤدي إلى الربح، لكن الحقيقة هي أنها قدمت هذه الخدمات إلى الشركات العالمية. من الطبيعي أن تكون النتيجة هي مجرد استغلال كبير، حيث تم سُلب Sid من شيء كان مملوكاً وانتهى الأمر به إلى ضرورة الدفع من أجل استعادته.

ألغيت اللوائح التي تنظّم قطاع الخدمات وتم تحويلها إلى القطاع الخاص و "اختبار السوق" ووجد عمال القطاع العام، كالنقل والتمويل والتنظيف والأعمال المباشرة أنهم يعلمون لصالح القطاع الخاص، والسلطات المحلية التي كانت يوماً ما قطاعاً كبيراً لتوظيف العديد من الأيدي العاملة في القطاع العام أصبحت سلطات افتراضية تقيم العقود فقط لصالح القطاع الخاص.

أصبحت الأرباح لشركات القرصنة الخاصة هائلة، بينما كانت النتائج مأساوية للعمّال الذين يعملون في قطاع الصناعات والخدمات ومن يعتمدون عليهم.

تناقضت الوظائف وزادت أرقام العمل وأصبحت الخدمات نفسها مثل البقرة الحلوب التي توفر المال على حساب قوت الشعب، ثم جاءت بعد ذلك مبادرات التمويل المالي الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والأخيرة هذه هي طريقة في نقل بلايين الجنيهات العامة إلى جيوب القطاع الخاص.

ومن أجل أن تتخلص حكومة تاتشر من تبعات هذا الأمر قامت بإضعاف السلاح الوحيد الذي يمكن أن يوقف مثل هذا الأمر: هذا السلاح هو النقابات التجارية؛ ولهذا وبجانب صفقة القرن التي تم بموجبها بيع هذه الخدمات العامة، كانت هناك الموجة تلو الموجة من التشريعات المضادة لهذه النقابات وتضييق الخناق التدريجي الذي بقي في مكانه حتى عصرنا الحاضر. أبقى هذا القطاع الخانق بريطانيا بعيدة عن القانون الدولي لكن تلك

الحقيقة لم تزعج أبداً تاتشر، كما أنها لم تزعج أيضاً توني بلير في عصرنا الحاضر.

قانون التوظيف في عام 1980، 1982، 1988، 1989، 1990 وقانون النقابة التجارية في 1984م وقانون التنظيم العام في 1986م وقانون (اتحاد) علاقات العمل والنقابة التجارية في 1992م، كل ذلك أضاف العقبة تلو الأخرى من أجل تضييق الخناق وفرض القيود القانونية. حظرت هذه القوانين العمل التضامني وعرّفت على نحو ضيق ماهية " الخلاف التجاري " القانوني، وفرضت الإنذار للإضراب عن العمل وقيدّت حقوق الإضراب، وأضعفت الحصانة القانونية الباقية، ومنعت "المحل المغلق" وأعطت المحاكم الحق لتجميد الموارد المالية للنقابات التي يُظن أنها جاءت بأساليب غير قانونية، ووضعت العديد من الأفخاخ التشريعية التي تفرض على النقابات دفع الغرامات أو المصادرة. باختصار، في الوقت الذي كان العمّال فيه بحاجة إلى الدفاع عن أنفسهم أجبرت الحكومة هذه النقابات على الانشغال بهذه المطبات والأطواق بدلاً من اتخاذ أي خطوات قانونية ضد الخصخصة غير القانونية لدى أعضاء نقابة التجارة وصناعة النقل البريطانية RMT ثروة هائلة من الخبرة في صناعة النقل التي تفننت بفعل إعادة الهيكلة والخصخصة.

أعيد تنظيم قطاع الحافلات وتمت خصخصته في عهد تاتشر عام 1985م، كما تم تحويل قطاع السكة الحديدية إلى القطاع الخاص بواسطة حكومة المحافظين لجون ميجر في 1996م،

أما قطارات مترو الأنفاق في لندن فتم تخصيصها عن طريق حكومة حزب العمال في 2002م، كما تواجه الآن خدمة العبارات لكاليدونيان ماكبريان في سكوتلندا مشكلات التفتيت نفسها والمناقصات.

كسب القطاع الخاص حتى الآن كفائض بمقدار 10 بليون جنيه إسترليني أرباح السكة الحديدية، وفي خلال سنة واحدة فقط (2003/ 2004) ربح 100 مليون جنيه إسترليني من قطارات مترو الأنفاق في لندن، على الرغم من أنه لم يتم بعد إجراءات التحسينات الموعود بها.

أثبتت خصخصة قطاع السكة الحديدية أنها مأساة على الجميع، على عامة الناس الذين رأوا انحداراً في الخدمة، وعلى عمّال القطارات الذين يعيشون تحت كابوس العلاقات الصناعية.

عندما أضرب عمّال الحافلات البريطانية RMT في ستيجكوتش في ديفون في صيف 2003م، قامت الشركة بشكل قانوني بالاستعانة بالمديرين الذين أفسدوا الإضراب والمساعدين التابعين في ستيجكوتش بقيادة الحافلات التي توقفت بفعل الإضراب. لو أن النقابة طالبت الأعضاء في الفرع نفسه بالإضراب تضامناً مع زملائهم لكنّا في المحكمة من أجل رفع دعوى قضائية قبل أن يحلّ أي عامل محل نقابي مضرب. التضامن الجماعي في بريطانيا اليوم مقبول فقط من رؤساء العمل أما العمال فلا.

هناك العديد من الذين بحثوا عن خيارات أخرى بحسن نية، بعيداً عن المواجهات التي نشأت عن المنازعات الصناعية، وكانت

الشراكة الاجتماعية إحدى هذه الطرق التي يمكن أن تحمي مصالح العمّال، بحيث يتعهد صاحب العمل والموظف باحترام قيمة دور كل منهما.

تتصف اتفاقيات الشراكة بأنها لا تعطي الحق للموظف بالإضراب، كما أنها لا تزيد من أجورهم في مقابل عرض ضبابي بالأمن الوظيفي، والاستشارة وحل النزاع بشكل سلمي، ومع ذلك فإن هذه "الشراكة" تستمر فقط في حالة أن صاحب العمل ليس لديه خطة أفضل - مثل أن يوقف الإنتاج ويتجه إلى شيء آخر أقل تكلفة أو ببساطة تمزيق الاتفاقية.

يجب أن نكون حذرين من أصحاب العمل الذين يطلبون من النقابات أن تكون "معتدلة" و"حديثة" لأن كلمة معتدل تعني عندهم مذعن، وكلمة "حديث" تعني: في العصر الفيكتوري، ودائماً ما يصاب الموظفون بالإحباط عندما يذكر لهم أرباب العمل الواقع الاقتصادي كسبب للتخلص من بعض شروط الاتفاقية الخاصة بالأمن الوظيفي.

هناك الكثير من الجدل الدائر حالياً في دوائر النقابات البريطانية حول دستور الاتحاد الأوربي، وهناك أيضاً بعض الذين يعتقدون أنهم يقدمون نوعاً من الحماية لحقوق النقابات التجارية.

وترى نقابة التجارة وصناعة النقل البريطانية RMT أن الدستور المقترح يمثل تهديداً للديمقراطية والوظائف والخدمات العامة، وأنه لا يمكن إيقاف أو تخفيف القوانين البريطانية المعادية للنقابات. سوف يجعل الدستور الجديد المكون من 800 صفحة

الخصخصة عملاً مؤسساتياً، وكذلك أيضاً بالنسبة للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي ساعدت على إفساد الصناعات في بريطانيا وحوّلت الاتحاد الأوربي إلى أقل دول العالم نمواً. سوف يجعل الدستور موضوع إعادة خدماتنا العامة والنقل إلى القطاع العام أمراً مستحيلاً، وقد يؤدي إلى نهاية الخدمة الصحية العامة الحرة، لكن أحد المجالات التي كان فيها الدستور واضحاً هي أن للدول الأعضاء السيادة والحق في فرض قيود على حق الإضراب والإجراءات القمعية الأخرى، أي باختصار تلك الوصفة الليبرالية الجديدة نفسها.

الليبرالية الجديدة في الخارج:

بعد تقاعدها الإجباري كرئيسة للوزراء في عام 1990م كان الدور العام الأكثر وضوحاً لمارجريت تاتشر هو السعي نحو إطلاق صديقها الحميم الجنرال أوغستو بينوتشيه الذي قُبض عليه في لندن في محاولة يائسة لمحاكمته في الاغتيالات التي قام بها وتهم أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، حيث كان قد "اختفى" 3000 شخص على الأقل في تشيلي خلال الحكم الوحشي لهذا الديكتاتور الفاشي الذي قاد انقلاباً عسكرياً ضد الحكومة الاشتراكية التي تم انتخابها ديموقراطياً وهي حكومة سيلفادور إليندي في عام 1973م.

في عهد بينوتيشيه أصبحت تشيلي حقل تجارب لسياسة اقتصادية نقدية أفقرت العمّال التشيليين وعمال المزارع وآثرت الاستثمار الأجنبي على حسابهم.

كانت طريقة بينوتشيه في التعامل مع حقوق النقابات أقل ذكاءً من طريقة تاتشر، حيث تتألف من الإرهاب والخطف والاغتيال واستخدام إستاد سانتياغو لكرة القدم كمعسكرات اعتقال لأعضاء النقابات التجارية والاشتراكيين والديموقراطيين، لكن بينوتشيه وتاتشر كانا وما زالا شقيقي روح اقتصادياً وسياسياً، فكلاهما تتلمذ على النظريات الاقتصادية للسوق الحرة التي جاء بها الأب الروحي ميلتون فريدمان مؤسس مدرسة شيكاغو للاقتصاديات النقدية التي تُعرف بالنزعة النقدية.

كان فريدمان هو من وضع نظرية أن "الحرية الاقتصادية" هي الحرية التي تنبثق منها جميع أنواع الحرية. إنها الفكرة التي أدت إلى الليبرالية الجديدة التي بدورها أودت بالملايين إلى الفقر، بينما الطغمة القليلة تتمرغ في الثروة الهائلة.

يحمل صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي أسماءً بريئة، مثل كلمة "ليبرالي "أو "حرّ"، فهذه الأسماء تبدو خيرة ومريحة مثل الأعمام والأخوال، لكنها أصبحت الوسائل التي يتم من خلالها فرض النموذج الاقتصادي الذي يطبق طريقة "خصخص وأفقر" في جميع أنحاء العالم. طريقتهم هي استخدام الجزر والعصا، حيث يصبح الجزر عصاً أخرى. هؤلاء المحتاجون يقدمون قروضاً لدول تحت وطأة الدين وتفرض عليها شروطاً بموجبها تفتح أسواقها للمستثمرين الأجانب وتقلل الإنفاق على الصحة والتعليم والإسكان، والرفاهية، وتحوّل المرافق والخدمات العامة إلى سلع

وبضائع. "برامج التكيف التنظيمي" هذه كما يُصطلح على تسميتها تمثل السعادة القصوى للشركات العابرة للحدود التي تحصد أرباحاً ضخمة عن طريق شراء الماء والكهرباء والغاز والنقل والاتصالات بأسعار زهيدة وبيع منتجاتها مرة أخرى بسعر غالٍ، وفي الوقت نفسه تحظى هذه الشركات بيد عاملة رخيصة غير منظمة ومواد خام رخيصة، وتخضع العديد من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لهذا الابتزاز الدولي.

حيث تحكم الشركات العابرة للحدود قبضتها بينما الملايين يرزحون تحت وطأة الدين لهذه الشركات.

تضاعف الاتجاه العالمي نحو الخصخصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والاقتصاديات الاشتراكية في أوربا الشرقية. ذهب ما كان يمثل توازناً سياسياً وعسكرياً للإسراف الإمبريالي الأسوأ، حيث أصبحنا في نظام عالمي جديد يُصدر فيه "العالم الجديد" الأوامر، بينما المنظرون عبر الأبواب الخلفية لليبرالية الجديدة مثل فرانسيس فوكوياما يتحدثون بمرح حول "نهاية التاريخ" وهي شفرة تعني النصر الأخير للرأسمالية. ويبيع بوريس يلتسن نفط وغاز سيبيريا والمئات من المؤسسات التي تملكها الدولة إلى أصدقائه بأسعار زهيدة جداً في تعاملات أفضل ما يقال عنها بأنها فضائحية، وأقل ما يقال عنها بأنها خضوع ومذلة. و يرمز امتلاك ، عملاق صناعة السيارات سكودا، والتي تمتلكها تشيكو سلوفاكيا بواسطة شرطة فولكسويغان Volkswagen التي جسّدت الحلم

النازي، إلى سيطرة الرأس الألماني في أوروبا، أي تقلب، في أحد المعاني نتائج الحرب العالمية الثانية.

وفي خضم هذا الهجوم كان هناك تدهور كبير في الفلسفة الليبرالية، حيث كانت الحركات التقدمية قوية ومنافسة لها عالمياً، وسجلت الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية في جميع أنحاء العالم حضوراً بدأت تنافس فيه الاتجاه الليبرالي الجديد. نحن نسمع القليل عن "السياسة الخارجية الأخلاقية" لبريطانيا هذه الأيام لأنه لا يوجد مثل هذا الشيء أصلاً، فتوني بلير يتحدث عن الفقر في إفريقيا على أنه وصمة عار في جبين الإنسانية، وهي فعلاً كذلك، إلا أن الحكومة البريطانية تستخدم المال العام لتقديم المشورة للدولة النامية - بما فيها إفريقيا - حول أفضلية أن تخصخص خدماتها العامة.

وتجلس مجموعة الدول الثمانية على قمة هرم القوة الاقتصادية، وهذه المجموعة هي مجرد اتحاد للمنافقين يحب الالتفاف خلف الحواجز التجارية التي تضع الدول الفقيرة والضعيفة تحت خطر أن يتراجع صندوق النقد الدولي IMF عن تقديم القروض لها وأسوأ من ذلك أيضاً. اليوم، وتحت وطأة سلطة الإجماع الليبرالي الجديد لمنظمة التجارة العالمية WTO ومجموعة الدول الثمان G8 والتكتلات التجارية الاقتصادية المهمة، وفي ظل النظام الجديد لحروب السلب النفطية فإن أي حكومة تتحدى التجارة "الحرة " أو تقاوم تعليمات صندوق النقد الدولي IMF أو

البنك الدول فستواجه بتهمة الاستبداد الخطير وستكون مرشحة ثانية لحرب تغيير النظام.

الحرب على العراق التي كلفت أكثر 100000 ضحية مدنية وتدمير كبير أُتبعت بتقسيم منظم للغنائم الاقتصادية بين الشركات الأمريكية والبريطانية العابرة للحدود. من الضروري الآن دعم النقابات التجارية المستقلة في العراق من أجل أن يقوم العمال العراقيون أنفسهم ببناء البنية التحتية لدولتهم على الأقل.

سُمح لليبيا التي كانت هدفاً وشيكاً للولايات المتحدة بالعودة إلى "المجتمع الدولي" بعد أن تخلت عن ملكيتها العامة لمصادر النفط ورغبتها المزعجة لاستخدام الإيرادات النفطية في إعادة توزيع الثروة، وإذا كانت هناك ضجة حول تغيير النظام في روسيا البيضاء فإن هذا الأمر لا علاقة له بالطبيعة الديكتاتورية الزائدة لنظام الرئيس أليكساندر لولاشينكو وإنما بسبب مطالبته بوقف برامج الخصخصة، وإذا كان الأمر كذلك فإن هناك العديد من الأنظمة المشابهة حول العالم بدءاً من عائلة آل سعود في المملكة العربية السعودية وانتهاءً بحكومة الفارو يوريبي في كولومبيا التي تمثل الآن أكثر الأمكنة خطراً في العالم لأعضاء النقابات التجارية.

في مقابل قروض عن صندوق النقد الدولي IMF تصل قيمتها إلى 5 بلايين دولار خلال الخمس سنوات الماضية والدعم، غير المشروط لحكومة بوش، قام يوريبي بخصخصة شركات الطاقة الحكومية والاتصالات والمرافق العامة وفصل عشرات

الآلاف من موظفي الدولة، وفي الوقت نفسه قام بتسهيل الإجراءات "للاستثمار الأجنبي" وخفّض الضرائب الثقيل على الفقراء وسهّله على الأغنياء. وقاومت النقابات الكولومبية هذا الاتجاه نحو الخصخصة والبطالة الضخمة والانخفاض الكبير في الأجور وكل الإجراءات العميقة التي فرضها صندوق النقد الدولي، حيث نظمت العديد من المظاهرات والإضرابات. في رد على ذلك مشابه "للحرب العالمية على الإرهاب" قام يوريبي وأسلافه بشن "الحرب على المخدرات" تدعمها الولايات المتحدة؛ وهي في الواقع حرب على النقابات التجارية تنفذها جهات عسكرية يمينية في تعاون قوي مع الجيش الكولومبي في كولومبيا. نظرياً على الأقل، يمثل الانضمام إلى نقابة تجارية شيئاً شرعياً تماماً، لكن في العام الماضي فقط تم اغتيال 184 ناشطاً يعملون كأعضاء في النقابات التجارية، أكثر من بقية العالم مجتمعة.

في الاقتصاد العالمي لا شيء يقف في طريق حرية الرؤساء والأسياد حتى وإن كانت حقوق العمال.

هناك العديد ممن ينظرون إلى القانون الدولي مثل: معاهدات منظمة العمل الدولية ILO على أنه يلاحق الحكومات والأشخاص الذين يعملون ضد النقابات التجارية، لكن في ظل عصر توازن القوى العالمية الجديدة فإن الحكومة البريطانية تتجاهل ببساطة هذه المعاهدات بطريقة لا يمكن قبولها قبل عقد من الآن، حتى عندما تكون الحكومات مستعدة لمراقبة منظمة

العمل الدولية ILO ومؤتمرات حقوق الإنسان الأخرى التي توقعها، فإن الحقيقة تبقى وهي أن الحكومات توقعها وليس الشركات العابرة للحدود المستفيد الأكبر من تجاهل هذه الاتفاقيات.

إذا كانت الوصية الحادية عشرة (المضافة للوصايا العشر) التي يجب أن يطبقها العضو النقابي الذي يحترم نفسه هي "لا يجب أن تفسد الإضراب" فإن الوصية لأي صاحب مؤسسة عالمية تستخدم العمال بأجور منخفضة وتحترم نفسها هي "لن يُلقى القبض عليك".

تنفق الشركات العابرة للحدود الكثير من الثروة على خلق صورة ودودة ودافئة ومُرحّب بها، ثم تستخدم عضلاتها الاقتصادية لجلب المزيد من الأرباح الطائلة من العمال وأغلبهم من الأطفال الذين يعملون لساعات طويلة في ظروف غير آمنة وأجور فقيرة. الأسماء المألوفة مثل ماكدونالدز ونايك وعملاق النقل المجموعة الأولى First Group يعترفون بالنقابات ويدركونها فقط عندما يكونون مضطرين إلى ذلك. حاولت الشركة الرياضية العملاقة نايك في قضية موثقة جيداً أن تختفي خلف عقودها مع طرف ثالث لكي تتجاهل القمع الدموي لمحاولات العمال تنظيم نقابات تدافع عنهم في المكسيك. وقد انتهت الحملة العالمية التي شاركت فيها النقابات والمنظمات والمستهلكون مستخدمين كل طاقاتهم من أجل فضح شركة نايك بفوز العمال بحق تنظيم النقابات وتراجع شركة نايك عن تهديدها لكي تنهي عقدها مع الطرف الثالث أو المصنع.

في بريطانيا المجموعة الأولى FirstGroup المستفيد الأكبر في خصخصة خدمات الحافلات والسكة الحديدية والمستفيد أيضاً من مئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية على شكل دعم مالي حكومي، تعترف بالنقابات على الأقل. لكن في الولايات المتحدة الشركة التابعة لها والمتخصصة بحافلات المدارس والمسماة الطالب الأول First Student أخبرت موظفيها أنها "ستعارض بشدة أي محاولة من قبل أي نقابة تحاول أن تنظّم عمالنا بكل الوسائل القانونية المتاحة".

وتحظى صناعة الشحن بسمعة كونها المركز التقليدي للعولمة الرأسمالية، حيث يقوم مالكو السفن في جميع أنحاء العالم بجلب عمالة رخيصة واستغلالها بلا رحمة. اتجه أصحاب السفن إلى ما يعرف بـ (العَلَم المتاح) أي شركات الشحن المسجلة محلياً وبلوائح قليلة وعين عمياء ملائمة. وحيث إن أصحاب السفن قد تحرّروا من القوانين العمالية فإنهم وبلا خجل يستغلون العمّال بإشغالهم ساعات طويلة وتحت ظروف مرعبة وبأجور لا تكفي مؤونة العيش. هؤلاء العمال المضطهدون يذكرون أن عقودهم تمنعهم من الانضمام إلى النقابات أو الاتصال باتحاد عمال النقل الدولي IFM ومفتشيه خوفاً من أن يتم رميهم بلا رحمة في أقرب ميناء، وحتى Red Ensign أو العلم التجاري البريطاني الذي كان يتمتع بسمعة قوية انحدر في الطريق نفسه. وعلى الرغم من أن السفن التي ترفع العلم البريطاني استلمت أكثر من 100 مليون جنيه إسترليني على شكل

إعفاءات ضريبية مقدرة بالحمولة بالطن لدافعي الضرائب البريطانية إلا أن هذه السفن تتبع الطريقة نفسها دائماً وهي استبدال الطاقم البريطاني "الغالي" بمشغلين من دول أخرى قليلي التكلفة والأجور، بل إنها أيضاً تدفع لهم أجوراً أقل من الجد الأدنى المتبّع في بريطانيا عندما تكون هذه السفن خارج المياه والمواني البريطانية.

يقوم اتحاد عمال النقد الدولي IFM نيابةً عن فروعه البحرية بحملات من أجل فضح أسوأ المنتهكين ومطالبة أصحاب السفن بالالتزام بمعايير الحد الأدنى من الأجور والظروف. يستطيع العمال الذين ينظمون أنفسهم في جزء من إمبراطورية شركة عابرة للحدود أن يستخدموا قوتهم الصناعية في إجبار هذه الشركات ووكلائها الفرعيين على الالتزام بمعايير الحد الأدنى في الأجور وفي ظروف العمل.

عمال العالم يتحدون:

التمسك بنظام نقابات العمال القوي والمستقل هو مصدر الأمان للأيدي العاملة ضد رغبة الأسياد في خفض الأجور وزيادة ساعات العمل. عندما يقاوم الناس الخصخصة وسيطرة السوق الحرة فإن الحركات النقابية التجارية تلعب الدور الرئيس دائماً في ذلك.

قاوم الناس في العاصمة الكولومبية بوغوتا خصخصة مياههم واتخذوا موقفاً ونظاماً تقدمياً، بحيث يدفع الأغنياء أكثر. كفاح مماثل حصل في بوليفيا وأماكن أخرى في أمريكا اللاتينية، وهناك العديد من الشواهد المشجعة في الحقل السياسي ومنها

التغييرات التي حدثت منذ انتصار هوغو شافيز في فنزويلا عام 1998م، وفي تشيلي، وبيروا، والإكوادور، والبرازيل، والأرجنتين، ومؤخراً في الأوروجوي.

لا توجد هناك أي مشكلة مع الاقتصاد العالمي، بل إن فكرة تقسيم العمل عالمياً من أجل صالح البشرية فكرة محمودة، لكن ذلك لن يتم عبر برنامج مجموعة الدول الثمان الذي هو عبارة عن رأسمالية السوق الحرة الليبرالية الجديدة. ومن أجل البحث عن خيار آخر، والذي اعتقد أنه يجب أن يكون خياراً اشتراكياً بالطريقة نفسها التي حرّر فيها الليبراليون الجدد رأس المال. هذا يعني العمل مع النقابات المتحررة من القوانين المضادة لتشكيلها والمتحررة أيضاً من العقبات الذاتية مثل الاعتماد على احترام الآخرين للقانون الدولي والشراكة.

لأكثر من 150 سنة من نحت هذه العبارة المشهورة من قبل ماركس وإنجلز "عمال العالم يتحدون" فإنها ما زالت سارية المفعول، ليس فقط للمطالبة بتضامن دولي بل كحجر أساس لأي برنامج عملي يكافح قوة رأس المال العالمي.

وصلات مفيدة:

RMT www..rmt org.uk

Justice for Colombia www.justiceforcolombia.org

Institute of Employment Rights www.ier.org.uk

Stop the War Coalition www.stopwar.org.uk

International Center for Trade Union Rights

www.ictur.labournet.org

War On Want www.waronwant.org

Oxfam www.oxfam.org.uk

No Sweat www.nosweat.org.uk



12

الفقر

تومي شيريدن

كان الاشتراكي آر إتش توني هو من كتب "الذي يسميها الأغنياء مشكلة الفقر، يسميها الفقراء أيضاً مشكلة الغنى". هذه العبارة تمثل محوراً لأي نقاش حول الفقر أو عدم المساواة على المستوى المحلي أو الدولي.

في أواخر عام 2004م قفز لاكشمي ميتال، وهو أحد اللاجئين السياسيين المفضلين لدى حزب العمّال الجديد إلى قمة طبقة الأثرياء في بريطانيا. اللاجئون السياسيون من أمثال ميتال ورومان أبراموفيتش لا يهربون من العنف والتعذيب والاضطهاد؛ بل إنهم يهربون من أنظمة الضرائب القاسية لكي يقيموا في بريطانيا حيث يرتب محاسبوهم حساباتهم البنكية المختلفة بمنأى عن الضرائب، وبالتالي تجنّب مستويات الضرائب التافهة في بريطانيا الخاصة بأصحاب البلايين أو البيليونيرات.

إذن اللصوص الحقيقيون هم ليسوا بطالبي اللجوء السياسي الذين يُمنعون من العمل والهاربين من الاضطهاد، بل هم أولئك

القطط السمان والأقلية الذين يهربون من أنظمة الضرائب القاسية رغبةً في الحفاظ على أموالهم من أمثال لاكشمي ميتال الذي يمتلك ثروة تُقدر بـ 12 بليون جنيه إسترليني ويقدم الكثير من التبرعات لحزب العمل المحافظ الجديد، ويحصل في المقابل على تجميد الضرائب المرتفعة وضمان برامج المنح الحكومية.

لو أضفت ثروات الأغنياء الذين يحتلون المراتب العشر الأولى في قائمة الأغنياء البريطانيين لأصبحت 02.54 بليون جنيه إسترليني[1]. كم هو الأمر مخجل!

يناقش البرلمان الأسكتلندي المكون من 129 عضواً (وأنا واحد منهم) كثيراً في كيفية إنفاق ميزانيتنا السنوية التي تصل إلى بليون جنيه إسترليني. لدينا أسوأ معدلات الفقر في بريطانيا والأسوأ في أوروبا. أيضاً يولد طفل واحد من بين ثلاثة أطفال ينتمي إلى عائلة فقيرة، بينما 25 بالمئة من المواطنين يعيشون تحت مستوى الفقر.

تخدم ميزانيتنا السنوية المقدرة بـ 25 بليون جنيه إسترليني أكثر من 5 مليون شخص، العشرة الأكثر ثروة منهم يعيشون بضعف هذا المبلغ. عشرة أشخاص لديهم مالاً أكثر من ميزانية الصحة في بريطانيا، عشرة أشخاص يتقاسمون قدراً من الذهب أكثر من الميزانيات السنوية لدول كاملة.

طبعاً عدم المساواة المخجل في الثروة يزداد كبراً على نطاق عالمي. عدد قليل من أصحاب البلايين يمتلكون ثروة أكثر من نصف ما يمتلكه العالم. يعيش ثلاثة بلايين شخص في مداخيل سنوية

أقل مما يمتلكه أغنى 300 شخص في العالم. إذا كانت هذه الحقائق لا تجعلك غاضباً فإني أقف يائساً إزاء افتقادك الرحمة والتهذيب البشري. يتركّز جزء من الثروة في يد بضع مئات من أصحاب البلايين وهي كافية لتغيير حياة أولئك الذين يعانون ويموتون من الأمراض الناتجة عن الفقر مثل: الكوليرا والملاريا والإسهال الذي يقتل آلاف الأطفال يومياً قبل نموهم.

سيقضي التوزيع المناسب للثروات والضرائب في العالم على الفقر وأمراضه القاتلة المتنوعة. أن يكون معظم سكان العالم من الفقراء وقلة قليلة منهم أغنياء لدرجة الفحش ليس شيئاً فرضته طبيعة الأشياء، بل هي مشكلة من صنع البشر، والعقبة الوحيدة لمعالجة المشكلة هي فقدان الإرادة السياسية على المستويين المحلي والدولي.

الطبقة السياسية لا يمكن الوصول إليها في مثل هذه المشكلات، ولا ترى حدّة هذه المشكلة، حيث توفّر الأجور التي تدفعها وظروف العمل التي يهيئونها غطاءً مناسباً من الفقر القارس البرودة في دولهم.

يبلغ متوسط الدخل في سكوتلاندا لدافعي الضرائب حسب الإيرادات المحلية 29.19.474 جنيهاً إسترلينياً سنوياً[2]، ويعيش 635.000 من دافعي الضرائب، بالإضافة إلى أولئك الذين يعتمدون على الإعانات الحكومية ومعاشات التقاعد، على أقل من 10000 جنيه إسترليني سنوياً، أي ما يعادل 92.25 بالمئة من دافعي الضرائب و 56.12 بالمئة من مجموع السكان. كما أن 1641000

شخص يكسبون أقل من 20000 جنيه إسترليني سنوياً، أي 67 بالمئة من عدد دافعي الضرائب و 5.32 بالمئة من عدد السكان.

يُدفع لأعضاء البرلمان الأسكتلندي 50300 جنيه إسترليني سنوياً. فقط 88.000 شخص يكسبون أكثر من 50.000 جنيه استرليني. هذا يعني أن السياسيين في سكوتلندا يكسبون أكثر من 96 بالمئة مما يكسبه الآخرون ويعيشون بدخل يضعهم في القمة ويمثلون 2 بالمئة من السكان. كم هو غريب وبشع أن يصل مستوى تمثيل أعضاء البرلمان للشعب إلى هذا الحد!

وفي منتصف عام 2003م انكشفت الهوة في الثروات وزادت الفجوة اتساعاً حيث تذكر دراسة نشرت في جريدة الجارديان 31 Guardian يوليو 2003م أن متوسط رواتب رؤساء الشركات زاد سبعة أضعاف أسرع من متوسط ما يكسبه الموظف العادي. كان متوسط زيادة الأجور للرؤساء 23 بالمئة، لكنه كان 3 بالمئة للعمال، في وقت تدهورت فيه أسعار أسهم الشركات بنسبة 24 بالمئة.

كما أن متوسط ما يُدفع لرؤساء الشركات في بريطانيا ارتفع 1677685 جنيه إسترليني شاملاً العلاوات والميزات الأخرى. كان المعدل الحقيقي الأساسي لهم 596817 جنيهاً إسترلينياً. الارتفاع في الأجور بنسبة 32 بالمئة السنة الماضية، تبعه ارتفاع بنسبة 25 بالمئة السنة التالية. وإذا كان عمال شركة Tesko يعتمدون على إعانات الموارد مثل إعانة ضريبة المجلس وإعانة السكن في

معيشتهم فإن جميع المدراء الثمانية لشركة Tesko يقبضون مليون جنيهاً إسترلينياً. أجرهم كاملاً يصل إلى 20 مليون جنيه إسترليني.

تزداد الهوة الساحقة بين أجور العمال والرؤساء أيضاً في مرحلة التقاعد. ويُنصح العمال الآن بالعمل بجد ونشاط ولمدة طويلة وبالتوفير أيضاً. وفي الوقت نفسه تستطيع أن تغادر القطط السمينة مثل بوب ماندلسون، شركة رويال آند سن أليانس Royal and Sun Alliance بعد أن فصل أكثر من 12000 موظف وكان مسؤولاً عن تدهور أسعار الأسهم للشركة إلى مستوى 90 بالمئة، ثم يُدفع له في نهاية الخدمة 4.1 مليون جنيه إسترليني، وليس ذلك شاملاً للتقاعد السنوي البالغ 354000 جنيه إسترليني .

مثل هذه الرواتب الضخمة للرؤساء تسمح لأمثال السير ريتشارد سايكس الرئيس السابق لشركة جلاسكو سميث كلايين Glaxo Smithkline بأن يضع 2.15 مليون جنيه إسترليني جانباً كمعاش تقاعد له وهو مبلغ يوّفر له 729000 جنيه إسترليني كدخل سنوي يساعده على "الاستعداد "للتقاعد. يبلغ ما يأخذه ثمانية مدراء في هذه الشركة 10 ملايين جنيه إسترليني لكل واحد منهم. لا حاجة بهم للعمل مدة أطول. وفي الوقت نفسه لا يفي معدل معاش التقاعد للموظف "العادي" شراء الخمر الإسباني أو البرتغالي لواحد من أفراد الطبقة الغنية. وكاشتراكي أعتقد أن الثروة الطبيعية والموارد لكل دولة يجب أن تكون متوفرة لخدمة جميع مواطنيها، وليس في خدمة مجموعة قليلة محظوظة. لو أن

القطاعات الرئيسة لاقتصاديات كل دولة تخضع للملكية العامة وتتم إدارتها ديموقراطياً لتحسنت الثروة المادية وأصبح في متناول الجميع بشكل عادل اجتماعياً وبيئياً، لكن للأسف لا يؤمن الجميع بهذا الرأي في الاقتصاد والسياسة.

عندما يعي الجمهور عدم المساواة الفاحش في الدخل الذي يقضّ مضجع بلادنا والعالم فإنه على الأقل سوف تزداد أعداد الذين يدعمون هذا التغيير السياسي الأساسي فبدلاً من مبدأ الجشع سيصبح إشباع الحاجة البشرية وتشجيع التعاون بين البشر والتضامن والحب هو مطلب الجميع اليوم.



(1) LRD Fact Service, 66:43, 28 October 2004

(2) رسالة من مركز المعلومات والمصادر في البرلمان الاسكتلندي إلى عضو البرلمان الاسكتلندي تومي شريدن في 30 سيبتمبر 2004.

13

الدَّيْن

أزمة الدَّين وحملة إنهائه

فيكي كلايتون

سببت أزمة الدين انتقالاً كبيراً للثروة من الفقراء إلى الأغنياء ومن الجنوب النامي إلى الشمال المتقدم.

يُقدر المبلغ الذي انتقل بين أعوام 1983م إلى 1993م من الجنوب إلى الشمال بـ 3000 بليون دولار. وفي الوقت نفسه لم تعد الدول الفقيرة والمدينة قادرة على مواجهة حاجات سكانها. وتقدّر الأمم المتحدة أن سبعة ملايين طفل يموتون سنوياً، في حين أنه كان من الممكن تفادي مثل هذا الأمر، فهم يموتون من أمراض يمكن علاجها وبسبب الماء غير النظيف الذي كان يمكن أن يكون آمناً. وقد تكون أزمة الدّين مسؤولة عن موت ملايين الناس عبر العالم، وما زال الدّين يأخذ المزيد من الأرواح. لو كان جزءاً من الأموال التي تُسدد بها الديون موجهةً لمعالجة الفقر لكان بالإمكان إنقاذ حياة العديد من الناس.

اختارت حملة الدّين في المملكة المتحدة بشكل تقليدي - وناجح في العديد من الطرق - أن تحدث تأثيراً على

الاجتماعات المتوالية لقمة مجموعة الدول الثمان. عُقدت قمة مجموعة الدول الثمان في عام 1998م في مدينة بيرمينجهام. شكّل أكثر من 70000 شخص سلسلة بشرية في مظاهرة سلمية حول القمة مطالبةً إلغاء الديون غير المدفوعة لدول العالم الفقيرة. ومنذ ذلك الحين ومن خلال الإصرار والتصميم، طبّق منفذو هذه الحملات أسلوب الضغط الملحّ على المملكة المتحدة وحكومات مجموعة الدول الثمان الأخرى من أجل إدخال موضوع الدّين ضمن جدول الأعمال السياسي، ثم محاولة الإبقاء عليه ضمن جدول الأعمال بعد ذلك.

سجلت الحملة المضادة للدّين في المملكة المتحدة سلسلة من النجاحات الصغيرة من خلال أسلوب الضغط الهادف. يدرك المشاركون في حملات الدّين هذه أن الحكومة تحاول اكتساب "المجتمع المدني" بينما نحن نحاول التأثير على متخذي القرارات. هناك خطر حقيقي الآن في أن يتم اختيار أعضاء جدد. نحن مصرّون على أن الوعود الكبيرة لن تثنينا عن تحقيق هدفنا وهو وجود عالم بلا ديون. وسنبقى على وعي تام بالشروط الضارة التي تكون ملحقةً عادةً بالقروض وإعفاءات الدّين وتؤدي إلى التساهل مع الرأسمالية وهي شروط أُجبرت العديد من الدول الفقيرة على الالتزام بها.

وبعودة قمة مجموعة الدول الثمان مرة أخرى إلى المملكة المتحدة في 2005 م – بعد سبع سنوات من تلك الأوقات التي اتضح

فيها وجود التضامن المهم جداً بين المجتمع المدني في الشمال والشعوب المدنية في الجنوب - يرفع المشاركون في الحملات وجماعات الضغط في كل أنحاء العالم آمالهم هذه المرة في أن يكون هناك التزام مستمر وحقيقي بإلغاء الدّين غير المدفوع.

مصادر نشوء أزمة الدّين:

نشأت أزمة الدّين كتراكمات عقود من الإعارة والاستعارة المهملة وأحياناً الفاسدة التي لم يجن منها الفقراء أية فائدة، وازدادت سوءاً بوجود نظام اقتصادي عالمي أُعد من أجل مكافأة الأغنياء.

ترجع أصول أزمة الدّين هذه بالأزمة النفطية في السبعينيات حيث رفعت الدول المنتجة للنفط الأسعار بنسبة 400 بالمئة في عام 1973م. هذا الإجراء الذي اتخذ من خلال الدول المصدرة للنفط OPEC كان رداً على تهديدات لأرباحها بعد خفض قيمة الدولار وكردّ أيضاً على الدعم الغربي لإسرائيل.

أودعت الدول المنتجة للنفط الغنية رأسمالها في البنوك الغربية التي وجدت نفسها تغرق بالمال، فأقرضت بكرم وبإهمال أحياناً وبسعر منخفض للفائدة للدول النامية، واستمر الاقتصاد العالمي بالتدهور خلال الثمانينيات فارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعاً صاروخياً مجبرة الدول المقترضة على خفض الإنفاق العام حتى تتمكن من تسديد ديونها، فنقص الإتفاق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية المهمة الأخرى من أجل تسديد الدين. هذا الأمر استمر حتى وقتنا الحاضر.

نشأ الكثير من الدَّيْن الموجود كنتيجة للإنفاق العالي للأنظمة العسكرية والديكتاتورية خلال الحرب الباردة. أقرض الغرب هذه الأنظمة بشكل عشوائي من أجل أن تبقيها إلى جانبها، حتى الديموقراطيات التي حلّت محل الحكومات الديكتاتورية ورثت أيضاً هذا الدين الذي سيهدد بدوره وجود الديموقراطية.

دعمت هذه الكميات الضخمة من القروض مشاريع البناء الواسعة كالسدود ومحطات الطاقة. هذه المشاريع تعد "مترفة" وتعطي انطباعاً جيداً وتحسن من صورة الدول المدينة والدائنة. المشكلة هي أنها تُستخدم بشكل سيئ ولا يستفيد منها الفقراء (بل إنها أحيناً تضرّهم مثل أن تجبرهم على تغيير أماكنهم إجبارياً)، كما إنها أيضاً مصدر جذب للفساد.

هددت المكسيك عام 1982م في رفض تسديد ديونها، ففزع النظام المالي الدولي واتخذ المُقرِضون إجراءات لحماية أنفسهم من الخسارة. تدخلت المؤسسات الدولية، صندوق النقد الدوليIMF والبنك الدولي، اللذان يقعان تحت سيطرة الدول الغنية كوكالات دولية لتحصيل الديون. وقعت الدول الفقيرة في مصيدة دائرة شريرة من المفاوضات من أجل قروض جديدة تساعدها في تسديد الديون القديمة. هذه الطريقة السريعة في الحل زادت وعمّقت مشكلات الدين.

اليوم ثلث الدّين الذي ترزح تحته الدول الفقيرة يعود إلى صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي[1]. هاتان المؤسستان

تستجيبان لمالكي أسهمهما وهي الحكومات الوطنية وحقوق التصويت تُخصّص حسب المساهمة المالية المقدمة.

تسيطر مجموعة الدول السبع (مجموعة الثمان باستثناء روسيا) على أكثر من نصف الأصوات وكل دولة لها مدير تنفيذي يتم تعيينه في المجلس.

تمتلك الولايات المتحدة 17 بالمئة من الأصوات المتاحة ولديها حق النقض الفيتو Vetoعلى البنك الدولي، وفي المقابل تسيطر موزمبيق على 1.0 بالمئة من الأصوات. ويمثّل الدول الإفريقية البالغ عددها 46 دولة مديران تنفيذيان اثنان فقط.

لدى صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي القدرة على إعادة جدولة وخفض الديون، وقد استُخدمت هذه الميزة لفرض إصلاحات على الدول النامية التي عملت القليل لمساعدة اقتصادياتها المتهالكة وألحقت الضرر بالفقراء.

نظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD إلى تجربة الدول الأكثر فقراً في العالم وتوصّلت إلى أن سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي المسؤولة على الأقل جزئياً عن المعاناة الكبيرة والفقر المتزايد، بالإضافة إلى تناقص الدخل السنوي في الدول التي تقع جنوب الصحراء الإفريقية[2].

مشكلة فرض الشروط:

يضع المُقرِضون شروطاً للقروض الجديدة والإعفاء من الديون التي تلحق الضرر غالباً بمواطني الدول الفقيرة. تضطر الدول

المثقلة بالدين إلى الالتزام بما يعرف ببرامج "التكيّف التنظيمي" التي تعود إلى خفض الإنفاق في الخدمات العامة وأسعار لا يمكن تحملها للخدمات الأساسية وبطاقة ضخمة وارتفاعات في الأسعار وعوائد منخفضة من التصدير. ومع ذلك فإن الدول الغنية استفادت من برامج التكيف هذه: اشترت شركاتنا الخدمات العامة للدول الفقيرة بأسعار زهيدة، وتتمتع بأفضل السلع الأساسية كالقهوة مثلاً بأسعار رخيصة.

تركّز العديد من الانتقادات الموجهة ضد قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من دول الجنوب النامية والمشاركين في الحملات التي تقام بالدول الشمالية على الشروط المؤذية التي تلحق عادةً مع القروض أو برامج الإعفاء من الديون.

كل قرض يُقدّم من صندوق النقد الدولي IMF يكون متبوعاً بأكثر من 160 شرطاً، وإذا أرادت الدول أن تتأهل للاستفادة من برامج الإعفاء من الديون فإن عليها الالتزام بشروط البنك الدولي المسماة "تقليل الفقر وبرنامج النمو". هذه الشروط مشابهة لتلك المفروضة في برامج التكيف التنظيمي وتشمل ما يأتي:

- **تقليل الإنفاق الاجتماعي:**

تُجبر الدول على تقليل النفقات في الصحة والتربية وما شابههما.

- **تقليص الحكومة:**

يجب على الحكومات تقليل نفقات الميزانية عن طريق خفض الرواتب والبرامج.

- زيادة أسعار الفائدة:

لمحاربة التضخم يجب زيادة الفائدة المسحوبة على الدّين ونقلها للتوفير.

- إلغاء لوائح الملكية الأجنبية لمصادر الثروة والأعمال التجارية.
- إلغاء لوائح التعرفة الجمركية:

تتوقف الحكومات عن أخذ الضرائب من الاستيراد. تطبق هذه الضرائب عادة على البضائع التي تنافس البضائع المنتجة محلياً.

- قطع الإعانات الحكومية للسلع الأساسية:

على الدول أن تقلل الإنفاق الحكومي التي تقدم الدعم للسعر المخفض للخبز والنفط وغيرهما.

- إعادة تأهيل الاقتصاد للتصدير بدلاً من الاكتفاء الذاتي:

على الحكومات أن تعطي الحوافز للمزارعين لكي ينتجوا محاصيل نقدية مثل: (القهوة والقطن وغيرها) من أجل تصديرها للأسواق الأجنبية بدلاً من إنتاج الغذاء للاستهلاك المحلي، وتشجيع التصنيع لكي يركّز على نظام التجميع البسيط (الملابس غالباً) للتصدير بدلاً من التصنيع للدولة نفسها، وتشجيع استخراج الثروات المعدنية القيمة.

الدين والتجارة: وجهان لعملة واحدة

يرتبط الدّين بشكل معقد مع اختلال التوازن التجاري، فهو سبب ونتيجة لأداء التجارة الفقيرة في العديد من الدول النامية.

تعتمد معظم الدول الفقيرة في تسديد ديونها على الدخل الناتج من تصدير المحاصيل والمواد الخام. يُبقي النظام التجاري العالمي أسعار هذه السلع منخفضة وغير مستقرة بينما تجني الدول الغنية أرباحاً ضخمة عن طريق صناعتها أو معالجتها . في الثمانينيات ضغط المُقرِضون على الدول الفقيرة من أجل زيادة الإنتاج لهذه المحاصيل والمواد الخام، الأمر الذي أدى إلى انهيار الأسعار. هذا يعني أنه زادت الدول الفقيرة من كدها وتعبها من أجل زيادة الإنتاج عندما قلت أرباحها، وبالتالي صعب عليها تسديد ديونها. استمرت المشكلات الناتجة من انهيار أسعار السلع الاستهلاكية حتى الآن. خلال عامي 2000م إلى 2001م، انخفض السعر العالمي للقهوة بنسبة 60 بالمئة، الأمر الذي أدى صعوبات كبيرة في التسديد لكل من إثيوبيا، هندوراس، شيكاجوا رواندا، أوغندا، وتنزانيا[3].

استمرت الدول الغنية في تمييزها ضد الدول الفقيرة التي تحاول زيادة القيمة للمواد الخام عن طريق معالجتها أو تصنيفها، حيث بلغت تكلفة العقبات التجارية في وجه الدول النامية 700 بليون دولار أمريكي في السنة على شكل مكتسبات تصديرية ضائعة[4].

تدعم الدول الغنية منتجيها وخاصة في مجال الزراعة، مما جعل الأمر مستحيلاً للدول الفقيرة أن تنافس. يقوّض الدخل الضائع كنتيجة لنظام الحماية الذي تتبعه الدول الغنية قدرة الدول الفقيرة على تسديد ديونها. ومع ذلك فإن الدول الغنية كدول

مُقرِضة تصر على أن تكون الدول الفقيرة معرضةً لقوى تجارية مسرفة لا يحكمها ضابط، يقول جيمس ويلفنسون رئيس البنك الدولي في عام 2002م [5] ما يلي:

الدعم الزراعي في الدول المتقدمة الذي يصل إلى 350 بليون جنيه إسترليني سنوي يبلغ سبعة أضعاف ما تنفقه الدول في المساعدة التنموية ويعادل الدخل القومي السنوي لكل دول إفريقيا التي تقع جنوب الصحراء الكبرى. هذه الإعانات الحكومية تشلّ فرص إفريقيا في التخلص من الفقر. على الدول الغنية أن تقلل من هذه الإعانات.

أثر الدّين: التكلفة البشرية

تعزّز المستويات غير المستقرة للدين غير المدفوع نموذج العولمة الذي يعتمد على اقتصاديات الليبرالية الجديدة. إنه هذا النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد الذي يعمل ضد الناس، فاقتصاد الدول الفقيرة المدينة يخضع لسيطرة مؤسسات متعددة ولا تعكس حاجات مجتمعها.

يمثل هذا الطلاق أو الانفصال بين الاقتصاد والمجتمع لب المشكلة مع الديموقراطية العالمية الحالية التي رأت في أزمة الدّين مبرراً لغرضها. تسيطر الأسواق العالمية الآن على الديموقراطيات الوطنية، وتبين لها ما يجب عليها أن تقوم به. أصبحت الحكومات الآن تأخذ التعليمات من الأسواق العالمية بدلاً من أخذها من شعوبها والنتيجة مدمرة.

الشروط الملحقة بالقروض وآليات الإعفاء من الدّين ضارة للاقتصاديات الفتية الناشئة وسيستمر مواطنو هذه الدول بدفع الثمن.

الصحة:

تنفق حكومة زامبيا في الجنوب من إفريقيا 25 بالمئة من ميزانيتها في تسديد الديون، ويمثل هذا ثلاثة أضعاف ما يتم دفعه للعناية الصحية. ويحمل تقريباً 20 بالمئة من البالغين فيروس نقص المناعة المكتسبة أو الإيدز HIV/AIDS في زامبيا، ويعيش 86 بالمئة من السكان تحت خط الفقر.

متوسط العمر للشخص في زامبيا هو 33 سنة وهو أقل معدل لأي دولة في العالم[6]. كما أن 45 بالمئة من سكان منطقة كوبربلت Copperbelt، وهي إحدى أغنى المناطق في الثروات في الدولة، لا يستطيعون تحمّل أخذ أطفالهم إلى الطبيب نتيجة لارتفاع الأجور وفقدان الوظائف بعد خصخصة مناجم الذهب في زامبيا[7].

هناك 18 طبيباً لكل 100000 شخص في غويانا في أمريكا الجنوبية، و18 بالمئة من السكان يعانون عن سوء التغذية، ومع ذلك تدفع غويانا أربعة أضعاف ما تدفعه للصحة لتسديد الديون[8].

التعليم:

في بوركينا فاسو حيث تبلغ نسبة الأمية بين الرجال 66 بالمئة وتبلغ عند النساء 90 بالمئة، تدفع الدولة ضعف ما تدفعه للتعليم لتسديد الديون، بينما يذهب ثلث الأطفال فقط إلى المدارس[9].

المـاء:

استلمت شـركة تابعة لعملاق المياه ثيمس ووتر Thames Water خدمة تزويد المياه لمدينة مانيـلا في الفلبين. أدى ذلك إلى زيادة في الفـاتورة بلغت سـبـعة أضـعـاف في الشـرق وخـمـسـة أضـعـاف في الغرب. أفلست الشـركة بعد ذلك تاركة وراءها أكثر من 4000 مهمة إصلاح متأخرة ووباء الكوليرا.

وفي غانا غـرب إفـريقـيـا يعيش 70 بالمئة من السكان بأقل من دولار واحد يوميـاً و 30 بالمئة منهم يفتقدون ماء الشـرب النظيف، وتحت ضـغـط مـن المقـرضين شـرعت الحكومـة في تطبـيق الميـاه العـامـة في المدينة الذي أدى إلى ارتفـاع مـضـاعف في رسـوم الخدمة[10].

● الحمـلات:

- حملة اليوبيل:

بدأت حـملة اليـوبيل Jubilee 2000 في عـام 1997م. كـان تجمّـعـاً لتحـالف عدة جـمـاعـات تشـارك في حـمـلات خـاصـة بقـضـيـة الدّين، شـارك من بريطانيا شبكة أزمة الدّين Debt Crisis Network والعديد من وكالات المساعدة الرئيسة. انتشـرت الفكرة وأصبحت الحملة عالمية واشتـركت فيها العديد من دول العالم من كـلا الشمال والجنوب. كانت مطالبها هي الأكبـر محتلةً مكاناً في كتاب جينيس للأرقام القياسيـة، حيث جمعت أكثر من 24 مليون توقيع في 160 دولة.

حـدث نجـاح عظيم فـي المملكة المتـحـدة في عـام 1998م عندمـا أحاطت سلسلة بشـرية باجتماع قمة مجموعة الدول الثمان G8 في بيـرمينجهام التي تكلمنا عنها سـابقاً. خـرج توني بليـر والتقى بقـادة الحـملة ولأول مـرة دخلت قـضيـة الدّين الدولي جـدول أعـمـال مجموعة الدول السبع G7 وما زالت.

وفي السنة التالية في قمة مجموعة الدول الثمان في كولون، وعد قادة مجموعة الدول الثمان بإلغاء دين بلغ 100 بليون دولار أمـريكي، وهذا الرقم يمثل ثلث مـا كـانت تطالب به هذه الحـملة، لكنهـا خطوة في الاتجاه الصحيح. من ذلك الحين لم تقـدم القمم التـالية أية عـروض، كمـا أن الوعد بالإعفاء من الدّين البـالغ 100 بليون دولار أمريكي لم ينفذ بعد.

كان الجميع ينظر إلى تحالف اليوبيل 2000 أوJubilee 2000 على أنه حملة قصيرة المدى هدفها هو إلغاء لدين مع حلول الألفية الثالثة، وقد كتب في دستوره أنه سيتوقف مع نهاية عام 2000، لكن على الرغم من الوعود التي قُدمت في كولون عـام 1999م إلا أن الأصوات من حملة اليوبيل في الجنوب أخبرت الشركاء في الحملة من الشمال أنهم في الوقت الذي يقدّرون فيه الجهود التي بُذلت إلا أنهم يرون أنه من السـذاجة أن تنتهي مشكلة هذه القـضيـة الكبيرة خلال وقت قصير كهذا وكانوا مصرّين على أن تستمر الحملة وأنه يجب علينا نحن الشماليين أن نجعلها تستمر.

تم تأسيس حملة "ألغوا الديون" Drop the Debt في المملكة المتحدة عام 2001م وتستمر لمدة سنة من أجل قمة مجموعة الدول

الثمان في جنوه. وعدت جنوه أول الأمر بالكثير حتى أسفرت الانتخابات العامة الإيطالية عن فوز حكومة يمينية وأسفرت المواجهات بين المتظاهرين ضد العولمة والشرطة الإيطالية عن أحداث عنف في الشوارع، وأيضاً في 2001م ظهرت في بريطانيا حملتان هما حملة اليوبيل من أجل قضية الدّين، واليوبيل الاسكتلندي وكلتاهما جاءتا لإكمال دور حملة "ألغوا الديون". معظم الدول التي كانت لديها مشاركة في حملة اليوبيل 2000م أصبحت لديها منظمات وريثة تستمر في المطالبة بإلغاء الدين عن كاهل الدول الفقيرة في العالم.

الدول الفقيرة المثقلة بالدين : HIPC عملية خاطئة:

جاء برنامج الدولة الفقيرة المثقلة بالدين HIPC كاقتراح من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF وتمت الموافقة عليه قبل الحكومات حول العالم في عام 1996م، وقد بشر ذلك البرنامج بخروج نهائي من مشكلات الدّين للدول الفقيرة، إلا أنه بعد تسع سنوات من إنشائه ما زالت الدول الفقيرة معتقلةً تحت وطأة الدين. السبب وراء فشل هذا البرنامج هو الخطأ الأساسي في الطريقة التي يتم فيها تصميم برنامج الإعفاء من الدين.

الإعفاء من الدين محسوب بالمقياس الخطأ

بموجب قانون الدولة الفقيرة المثقلة بالدين HIPC، إذا كانت ديون الدولة 5.1 مما تقدرّه، فإن الديون "غير مستقرة" ويجب

اتخاذ خطوة في هذا الصدد وهي خفض الدين دون هذا الحدّ. المشكلة هنا هو استخدام الصادرات كأداة للقياس. هذا يخبرنا القليل فقط عن كيفية استخدام ميزانية الحكومة في الدولة الفقيرة في تسديد الديون. ترى حملة اليوبيل أنه من الأفضل النظر إلى ما تحتاجه الدولة الفقيرة من المال لمواجهة الفقر بفعالية، ثم خفض الديون حسب هذا المعيار.

قرارات الإعفاء من الدين بالاعتماد على التنبؤات الخاطئة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

التنبؤات الصادرة من صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي حول النمو الاقتصادي في الدول النامية غالباً ما تكون متفائلة ولا تضع اعتباراً للتجارب السابقة. ومع ذلك فإن هذه التنبؤات يُعتمد عليها في اتخاذ القرارات حول كمية الدّين المُلغى. أيضاً، تنظر هذه التنبؤات إلى احتمال انهيار الأسعار بسبب الصادرات والكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والفيضانات.

تقليل الفقر: من هو المسيطر؟

يُطلب من الدول التي تشترك في برنامج الدولة الفقيرة المثقلة بالدين.

تقديم وثيقة استراتيجية تقليل الفقر PRSP بعد استشارة منظمات مدنية خاصة بالمواطنين، بحيث تصف هذه الوثيقة كيفية استخدام المال الذي سيتم توفيره من خلال الإعفاء من الدّين في مكافحة الفقر. وعلى الرغم من أن هذا يبدو جيداً من الناحية

النظرية إلا أن هذه الأوراق من الناحية العملية يجب أن تتم الموافقة عيها من المُقرضين، وبالتالي فإن حكومات الدول الفقيرة ستكتبها طبقاً لمواصفات صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي. أما المنظمات الخاصة بالمواطنين في الدول النامية فإنها تشتكي من أن الشرط الذي يقضي باستشارتهم في هذا الخصوص يتم تجاهله أو توفيره من خلال خدمة مدفوعة تحتوي على ورقة استراتيجية تقليل الدّين مشابهة لبرامج "التكيف التنظيمي" سيئة الذكر التي استبدلوها.

ذنوب الإهمال:

يهدف برنامج الدولة الفقيرة المثقلة بالدين HIPC إلى مساعدة الدول الأكثر فقراً والأكثر ديناً في العالم، إلا أن الدول الأكثر فقراً وفاقة لم تتأهل بعد للإعفاء من الدين بسبب الصراعات أو عدم الاستقرار الأمني. هناك أيضاً آخرون تم استثناؤهم على نحو غامض على الرغم من المستويات العالية للدّين والفقر. نيجيريا حيث يعيش 20 بالمئة من سكان المناطق التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، أحد هذه الاستثناءات الصارخة، وقد كانت سابقاً في القائمة الأصلية لبرنامج الدولة الفقيرة المثقلة بالدين HIPC ثم اختفت. بنجلاديش وجامايكا مثالان آخران.

نور في نهاية النفق:

على الرغم من أن المشكلات ما زالت قائمة في آلية الإعفاء من الدين الحالية والالتزام بإلغاء الدين بطيء التحقيق إلا أن

هناك فرقاً كبيراً عندما تم إلغاء الدين، وأوضحت دراسة حديثة لعشر دول تلقت إعفاء جزئياً من الدين أن:

- الإنفاق على التعليم في 1998م كان 929 مليون دولار، بينما هو اليوم 1306 مليون دولار أمريكي، أي أكثر بمقدار الضعف مما تم إنفاقه على تسديد الديون.
- موزمبيق قدمت برنامج تطعيم مجاني للأطفال.
- تم إلغاء أجور الدراسة للتعليم الابتدائي في أوغندا، ملاوي، زامبيا، تنزانيا، والمناطق الريفية في بنين.

من يملك سلطة إلغاء الدين وتغيير القوانين؟

دون الإلغاء التام والكامل للدين والتجارة العادلة والزيادة في المساعدات، لن تتمكن الدول الفقيرة في العالم من الوصول إلى الهدف التنموي في الألفية الثالثة في حلول عام 2015م[11]. لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الدول الثمان، السلطة والإمكانيات في إلغاء الدّين وتغيير القوانين. في النهاية تظل الإرادة السياسية حجر عثرةٍ في هذا الاتجاه.

إذا أردنا أن نجد حلولاً حقيقية ودائمة لمشكلة الفقر العالمي فإنه يجب إلغاء الديون. تستطيع مجموعة الدول الثمان توفير الإرادة السياسية لمثل هذا الأمر. تملك مجموعة الدول الثمان نصف الأصوات في مجلس الصندوق الدولي IMF والبنك الدولي. هذا يعني في النهاية أن مجموعة الدول الثمان تملك القدرة على

إلغاء الديون عن الدول الفقيرة ليس من حكوماتها فقط وإنما أيضاً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[12].

لو قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإلغاء جميع الديون التي على الدول الفقيرة (37 بالمئة من كل الدّين) فإن هذا سيحدث فارقاً ضخماً. هناك دليل قوي على أن هاتين المؤسستين متخمتان برأس المال وقادرتان على إلغاء الديون المستحقة لهما دون مساعدة خارجية ودون أن تضرّا بعمليات الإقراض وتصنيف الدّين [13]. هناك دعم متزايد من قبل المجتمع المدني لاقتراحٍ يقضي ببيع احتياطي الذهب الذي يملكه صندوق النقد الدولي من أجل دعم إلغاء الدين؛ إذ إن بيع 5 مليون أونصة من ذهب الصندوق سنوياً طريقة معقولة ويمكن تحمّلها لتمويل الإعفاء من الدين للدول الفقيرة[14].

وجهة النظر الأخلاقية حول إلغاء الدين واضحة. طرق إعادة التسديد للمقرضين غير أخلاقية: أسعار الفائدة عند التسديد أعلى معيار السوق، وقد تصل مستويات الدين إلى خمسة أضعاف القيمة الحقيقية للقرض الأصلي. لكي تسدد مثل هذا الدّين كاملاً فإن هذا يعني اضطراباً اقتصادياً كبيراً وفقراً مدقعاً، مثلما أن الشروط الضارة والملحقة مع القروض وبرامج الإعفاء من الدين أدت إلى البطالة الزائدة وتقليل الإنفاق على الصحة والتعليم. أي أن الشروط السيئة للتجارة لأهل الجنوب تعني ميزات اقتصادية عظيمة لأهل الشمال[15].

يمكن لوجهة النظر الاقتصادية والأخلاقية أن تكسب النقاش. يجب أن نستمر في النضال من أجل الحصول على الإرادة السياسية التي يمكن أن تجعل هذا الأمر ممكن الحدوث. سيستمر المشاركون في الحملات المطالبة بإلغاء الدّين بنسبة مئة بالمئة على الدول الفقيرة في العالم، وسيطرحون النقاط التالية:

1- يجب إلغاء كل الديون غير المدفوعة المستحقة على الدول الأشد فقراً في العالم بوسائل شفافة وعادلة.

2- ينبغي أن تكون الموارد الضرورية لتحقيق مثل هذا الإلغاء مضافةً إلى وليست مأخوذة من الموارد المالية المخصصة لأهداف المعونات الخارجية الموجودة.

3- يجب أن توقف المؤسسات المالية الدولية مطالباتها من الدول الفقيرة تنفيذ سياسات اقتصادية ضارة مثل: الخصخصة والتحرر كشروط أساسية لضمان الإعفاء من الدين.

4- يجب التنفيذ الفوري لإلغاء الدين بصفة جماعية وكاملة، خاصة وأن العديد من الدول قد أوضحت أن المال الذي تحرر بفعل الإعفاء من الدين سيتم إنفاقه في مكافحة الفقر.

5- الدعم المالي التنموي في المستقبل للدول الأكثر فقراً في العالم يجب أن يكون منحازاً نحو المنح (دون أن تكون هناك شروط ضارة) حتى يأتي الوقت الذي تكون فيه هذه الدول قادرة على تحمل قروض ذات أسعار منخفضة للفائدة.

ستستمر حملة إلغاء الدين غير المدفوع في جميع أنحاء العالم. نجحت حملة اليوبيل 2000 في تعبئة الرأي العام، وسيستمر المجتمع المدني في حملته نحو التغيير حتى تنتهي أزمة الدّين. وسيستمر المشاركون في الحملة في طلب التغيير في كل اجتماع سنوي لحكومات مجموعة الدول الثمان. حان الوقت الآن في أن تكون حكوماتنا مسؤولة عما تقوم به، كما أنه يجب التأكد من شعورهم بضغط الرأي العام الذي سيؤدي بدوره إلى توفير الإرادة السياسية لإلغاء الدين غير المدفوع.

نستطيع أن نحدث تغييراً، لكنه

شيء عالمي. نحن لسنا وحدنا.

ليبوقانق سيكقو، 15 سنة، جنوب إفريقيا

---

(1) Drp the Debt (2001) "Reality check", Drop the Debt, April,p 26.

(2) World Development Movement (2002), Campaign Briefing : A Challenge to the G7 Finance Ministers meeting in Canada. Fidding, while Africa suffers, WMD, June, p. 7

(3) Oxfam(2002) Debt relief and the HIV/AIDS Crisis in Africa , Oxfam,3 June, p 19.

(4) Trade Justice Movement, Founding Statement, TJM www.tjm.org.uk/about/statement.shtml

(5) World Bank press release, 26 June 2002.

(6) Jubilee Pus (2001) "HIPC-flogging a dead process", September.

(7) Christian Aid(1998) Field of Graves, London, September, p 14.

(8) Jubilee Pus (2001) "HIPC-flogging a dead process", September www.jubileepus.org/analysis/reports/flogging_process_text.htm

(9) Greenhill, R (2002) Jubilee research at the New Economics Foundation and Jubilee Dept Campaign, "The unbreakable link: dept relief and the millennium development goals", Jubilee research at the New Economics Foundation and Jubilee Dept Campaign, Febraury, p 14.

(10) Amenga-Atego, R N (undated) CAP of Water Campaign . Water Privatization in Ghana : The reality and the mirage, CAP of water Campaign, p 2.

(11) مجموعة من الأهداف التي تمت الوافقة عليها دولياً التي تهدف إلى تقليل أعداد الناس الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً مع حلول عام 2015.

(12) Drop the Debt(2001) frequently Asked questions, Factsheet, Drop the Debt.

(13) Jubilee Research for Debt and Development Coalition Ireland (2003) Can the world Bank and IMF Cancel 100% of Poor Country Debt",p.4

(14) Sony Kapoor Jubilee Research for Debt and Development Coalition Ireland (2004) IMF Gold Sales and Multilateral Debt Cancellation, September, p2.

(15) Potter, George Ann (2000) deeper than Debt, Latin American Bureau, London, p78.



14

الصحة
والإيدز: كلمات جميلة ولامبالاة قاتلة

رونالد لابونتي، تيد سشريكر، وديفيد ماكوي

دمر الإيدز الدول الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى Sub-Saharar بحيث انخفض متوسط العمر إلى عشر سنوات أو أكثر في بعض الدول ملغياً أي تقدم في صحة السكان ومسبباً اضطراباً اجتماعياً يصعب فهمه. على سبيل المثال، في ملاوي أحد أفقر دول العالم بتعداد سكاني يصل إلى 5.10 مليون، يجب النظر إلى حاجات أكثر من 500000 طفل فقدوا فعلاً أحد والديهم على الأقل بسبب الإصابة بالإيدز[1].

لا يمثل الإيدز التحدي المرضي المعدي الوحيد في الدول الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، بل إن الملاريا تقتل ما يقارب المليون من الناس سنوياً أكثرهم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، ويقتل السُل ضعف ما يموتون منه في جميع أنحاء العالم، وهو " السبب الرئيس للموت للأشخاص المصابين بالإيدز في إفريقيا "[2]. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المنطقة عبئاً مزدوجاً من الأمراض سببه الزيادة في الأمراض غير

السارية مثل: أمراض القلب وداء السكري. في هذا الفصل سنركز على الأمراض المعدية؛ لأن ضبطها ضروري بالرغم من أنه غير كاف في تجنب "مشكلات الفقر الطبية"[3]، حيث يؤدي المرض في العائلات والمجتمعات إلى الفقر ويهدد بالنتيجة نفسها دولاً كاملة.

وقد قدّمت مجموعة الدول الثمان [4] وعوداً كبيرة في تحسين الصحة العالمية ملتزمة (في عام 2000) بخطة طموحة لتقليل المخاطر التي أحدثها الإيدز، والسل والملاريا[5]. فحصنا هذه الوعود باستخدام طرق تم شرحها في مكان آخر[6]، بالاعتماد على ثلاثة أسئلة. هل تم الوفاء بهذه الوعود؟ هل هي كافية للحاجة المُلحّة؟ وهل هي تتطابق مع سياسات التنمية التي يتحكم بها السوق ومع النظرة العالمية التي تروِّج لها مجموعة الدول الثمان؟

الأنظمة الصحية والتحكم في الأمراض المعدية:

معظم الأنظمة الصحية في الدول الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى ضعيفة ومهترئة، والدلائل تشير إلى تدهور مستويات تطعيم الأطفال، وبالتالي تدهور صحة العديد منهم. المشكلة الفورية هي فقدان المال، وباستثناء إفريقيا فإن دول المنطقة تنفق أقل من 14 دولاراً أمريكي للشخص الواحد في القطاع الصحي سنوياً[7]. وعلى الرغم من أن مجموعة الدول الثمان ذكرت أن "الأنظمة الصحية الوطنية القوية ستستمر في لعب دور رئيس في تنفيذ برنامج وقاية فعال وفي العلاج والرعاية"[8] إلا أنها لم تخاطب القضايا المالية بشكل كاف.

تقدر لجنة الاقتصاد الواسع والصحة CMH التابعة لمنظمة الصحة العالمية WHO أن الحد الأدنى لاتفاقية التدخلات الصحية الضرورية بدول العالم الفقيرة بما فيها الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، قد تنقذ "على الأقل 8 ملايين شخص كل سنة مع نهاية هذا العقد"[9]. هذه التدخلات، بما فيها التغطية الجزئية لتكلفة علاج أمراض الإيدز والملاريا والسُلّ، ستحتاج إلى 1.22 بليون دولار من العالم الصناعي في 2007م وسترتفع إلى 7.30 بليون دولار في 2015م [10] - هذه بالمقارنة مع المساعدات الصحية من جميع دول العالم (وليس فقط مجموعة الدول الثمان) والبالغة 1.8 بليون دولار في عام 2002م[11].

وكقاعدة عامة، فإن الالتزامات بتحسين الصحة العالمية لا ترقى لمستوى الحاجة الكبيرة. وقد اعتبر الصندوق العالمي للإيدز والسل والملاريا الذي تم إنشاؤه في عام 2001م "نقلة كمية في مكافحة الأمراض المعدية وكسر للدائرة الشريرة بين المرض والفقر"[12]. وفي سبتمبر عام 2004م طلبت مجموعة الدول الثمان وساهمت بمبلغ 24.4 بليون دولار في الصندوق، وهذا لا يتضمن المساهمات التي تتم من خلال المفوضية الأوربية[13]. هذا يبدد مبلغاً كبيراً من المال، لكن لجنة الاقتصاد والصحة CMH تقول إن الصندوق الدولي لكي يكون فعلاً فإنه يحتاج إلى 8 بليون دولار سنوياً حتى عام 2007م، و12 بليون دولار سنوياً حتى عام 2015م. وقد حذّر مدير العلاقات الخارجية في الصندوق العالمي في يونيو

2004م قائلاً: " إذا لم يجدّد المتبرعون التزامهم فإنه من الصعب أن نرى الكيفية التي سيتم فيها تمويل الصندوق مالياً في 2005م أو 2006م[14]. وحملة "3 على 5" لمنظمة الصحة العالمية WHO التي توفر العلاج للفيروس المعدي ARV لثلاثة ملايين شخص حتى عام 2005م ستتعرض أيضاً لتهديد بسبب نقل الدعم المالي[15]. علاوة على ذلك يقدر باحثو جامعة بريتش كولومبيا أن 9 ملايين شخص خارج العالم الصناعي يحتاجون العلاج المضاد للفيروس المعدي ARVS [16]. وهذا يمثل ثلاثة أضعاف الرقم المستهدف من قبل منظمة التجارة العالمية.

عدم وجود الموارد البشرية يمثّل عقبة أخرى. سقط الأطباء والهيئة التمريضية لضحايا الإيدز أنفسهم أو اضطروا إلى الرحيل نحو العالم الصناعي، أي "هجرة العقول" التي أصبحت العقبة المرعبة في طريق إعادة بناء وتقوية الأنظمة الصحية[17]. وطبقاً لجريدة نيويورك تايمز New york Times في ملاوي التي تعاني نقصاً حاداً في أعداد المرضين والممرضات، فإن ثلثي الوظائف المخصصة للتمريض شاغرة"[18]. والعوامل التي تؤدي إلى هجرة العقول هي مثلاً الرواتب غير الكافية، الإمكانات الضعيفة، الأدوية القليلة، ونقص بعض أنواع العلاج، وخوف أمني. أيضاً، الاستقطاب الوظيفي النشيط من دول مثل كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، يعني أنهم يوفرون المال عن طريق توظيف مختصين صحيين ثم تدريبهم في الدول الفقيرة[19]. تتكرر هذه العمليات

داخل الدول الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى وبعض المناطق النامية عندما تجتذب برامج الأمراض " الطولية " التي يحولها المتبرعون من الخارج العديد من العاملين في القطاع الصحي، وتدفع لهم رواتب مرتفعة وخيارات وظيفية أفضل[20]، وبالتالي تقويض البنية التحتية الصحية من غير قصد.

على المدى القصير، ستفعل مجموعة الدول الثمان القليل فيما يخص التأثير المباشر للإيدز على الأنظمة الصحية باستثناء زيادة الدعم في الوقاية من الإيدز والعلاج والبحث. هم يستطيعون وينبغي عليهم توفير مستويات مرتفعة من الدعم المالي للنظام الصحي بشكل يستمر لسنوات من خلال وكالات للتبرع وابتكار أنظمة مشتركة تقلل من العمل الإداري الذي يبعد الناس والموارد عن النشاطات الإكلينيكية. يجب أيضاً أن يواصلوا التوصيات في الاستراتيجية الصحية تحت مظلة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD، وجملة "صنع في إفريقيا" التي وافقت عليها مجموعة الدول الثمان في 2002م من أجل الوصول لاتفاق دولي يتعامل مع آثار هجرة العاملين في القطاع الصحي من الدول الفقيرة إلى الغنية[21].

منذ عصر أبو قراط والحقيقة الطبية البدهية الأساسية هي "أولاً، لا تؤذ أحداً"، إلا أن "الإصلاحات" التي تشجعها مجموعة الدول الثمان بشكل مباشر ومن خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF قوّضت الأنظمة الصحية المحلية وزادت

المطالبات بأن تكون الأنظمة الصحية "ثابتة" مالياً عن طريق الاعتماد على الأجور التي يدفعها المرضى واستعادة التكلفة على الرغم من أن الإيرادات هزيلة والعقبات كبيرة [22]. وفي عام 1999م وصف كاتب عمود صحفي غاني ببراعة الخيارات التي يواجهها الفقراء في النظام الصحي لتلك الدولة على أنه "ادفع المال نقداً وإلا تحمّل الموت"[23]. إن عملية تحويل العناية الصحية (وتقريباً كل شيء آخر) إلى السوق يجب فهمها كجزء من سياسة تنموية أوسع عمّقت الاختلافات الاقتصادية بين الدول وداخلها[24].

الأسواق في مقابل الحاجات الصحية الأساسية:

يوضح حق الوصول إلى الأدوية الضرورية التوتر بين الأسواق والحاجات الأساسية. ودون الحماية الدولية القوية لحقوق الملكية الفكرية IP، مثل ترخيص المنتج بعلامة تجارية، لا تستطيع الصناعات " التي تعتمد على المعرفة "مثل الشركات الدوائية زيادة أرباحها العالمية. الحماية القوية للمنتج قد تكون وقد لا تكون ضرورية لتمويل البحث الطبي الجديد[25]، لكنه يمكّن المصنعين من إبقاء الأدوية المنقذة للحياة مرتفعة إلى درجة لا يمكن تحملها. وكانت الحكومة الأمريكية والشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ من أمريكا مقراً لها هي المحرك الرئيس لاتفاقية الملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجارية TRIPS التي تسعى إلى أن تكون حماية الملكية الفكرية منسجمة مع منظمة التجارة العالمية WTO وتعلّق العالمة السياسية من جامعة جورج واشنطون سوزان سيل

قائلة إن تأثير الشركات على سياسة الولايات المتحدة خلال عملية المفاوضات كان قوياً إلى درجة" أن اثنتي عشرة شركة قامت بوضع القانون العام للعالم"[26]. ومن ضمن هذه الشركات عمالقة الصناعات الدوائية بريستول مايرز (التي أصبحت الآن بريستول-فايرز سكويب وميرك Merck وفيزر Pfizer.

وفّرت البرازيل كدولة ذات دخل متوسط العلاج المضاد للفيروس المعدي ARVS مجاناً بسبب فقرات في قانون براءة الاختراع تسمح بـ"ترخيص إجباري" للشركات الدوائية، وهي استراتيجية أسهمت بتقليل وفيات الإيدز والتنويم في المستشفيات بسبب الأمراض المعدية[27]. وفي ديسمبر 1997م وفّر تشريع جديد في جنوب إفريقيا شرط الترخيص الإجباري أيضاً وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحدي الشرط الذي وضعته البرازيل من خلال منظمة التجارة العالمية في عام 2000م، وكذلك فعلت بشكل عدواني مع جنوب إفريقيا وضغطت عليها بسحب هذا التشريع لكنها لم تنجح. وفي عام 2001م قامت فروع الشركات الدوائية الرئيسة في أمريكا وجنوب إفريقيا بسحب معارضتها. في غضون ذلك كان لحملة دولية كبيرة المستوى تسعى لتوفير الأدوية الضرورية نتيجتان مهمتان.

الأولى هي أن الشركات الدوائية الرئيسة فاوضت حول الأسعار الرخيصة للأدوية المرخصة التي تُباع في الدول النامية. والثانية أعلنت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO في اجتماعها الوزاري الذي عُقد في الدوحة في نوفمبر 2001م

دعمها الواضح لحماية محدودة للملكية الفكرية حسب اتفاقية الملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجارية TRIPS عند الضرورة من أجل حماية الصحة العامة(28). وبسبب عناد الولايات المتحدة، فقط في شهر أغسطس من عام 2003م وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية WTOعلى السماح بالترخيص الإجباري واستيراد الأدوية غير المسجلة التي يتم إنتاجها بموجب رخص من الدول التي تعاني من نقص في الطاقة الإنتاجية ("الواردات المتوازية " في مصطلحات منظمة التجارة العالمية)(29).

هذه التطورات تمثل نصراً واضحاً لتحالف حكومات الدول النامية ومنظمات المجتمع المدني، إلا أن هناك قلقاً إزاء عملية التنفيذ. حظيت كندا بالتشجيع إذ كانت الأولى من بين دول مجموعة الثمان التي عدلت تشريعاتها الخاصة من أجل أن تسمح للشركات المحلية إنتاج نسخ غير مسجلة لأدوية مرخص بها من أجل التصدير، لكنها تعرّضت للنقد بسبب العدد القليل من الأدوية التي تغطيها التعديلات التشريعية(30). لكن الأهم من ذلك هو أن الإجراءات المملة والمتعبة التي يجب أن تتبعها الدول النامية من أجل أن تستفيد من قرارات قمة الدوحة، بالإضافة إلى الضغوط غير الرسمية التي تمارس على الحكومات من أجل عدم استخدامها، تبطل الأثر الإيجابي على الأرض(31).

وماذا عن أولويات البحث الطبي؟ العلاجات المضادة للفيروس المعدي ARVS موجود في السوق بسبب أن الأغنياء

يصابون بمرض الإيدز. وفّر المرضى في العالم الصناعي سوقاً جذابة وجمهوراً سياسياً مناصراً في قضية التمويل العام للبحث العلمي لهذا المرض. وتقوم الشركات الدوائية بتمويل 5.41 بالمئة من الإنفاق العالمي على البحوث في القطاع الصحي[32]، وهذا يعني أن العديد من الأمراض المعدية ستلقى اهتماماً قليلاً، وبغض النظر عن حماية الملكية الفكرية فإن المرضى هم من الفقر بحيث لا يشكلون سوقاً جذابة.

على سبيل المثال: لا توجد أدوية جديدة تمت الموافقة عليها لعلاج داء المثقبيات (مرض النوم) منذ عام 1981م على الرغم من أن أكثر من 300000 شخص يصابون بالعدوى في الدول الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى سنوياً، وهناك دلائل تشير إلى ازدياد مقاومة الدواء بين المرضى[33]. ووجد الباحثون من منظمة أطباء بلا حدود MSF أن من بين 1393 دواءً جديداً سُوِّقت بين أعوام 1975م و 1999م كان هناك فقط 16 دواءً للأمراض الموسمية والسل[34]. هذا يعكس ما يعرف بـ" فجوة 10/90 "أن 10 بالمئة من الإنفاق على البحث الطبي مخصص للأمراض التي تصيب 90 بالمئة من سكان العالم وهم الفقراء خارج العالم الصناعي.

وقد طالب الباحثون بتغيير هذا النموذج في الصحة والبحث وسياسة التنمية، ومع ذلك فمجموعة الدول الثمان ظلت صامتة على نحو مريب أمام أسئلة مثل: من يملك حق الملكية الفكرية لنتائج مشروع اللقاح العالمي للإيدز الذي أعلن عنه في قمة

2004م. يقول تقرير في مجلة لانست Lancet: إن المشروع يهدف إلى جمع 1- 5 بليون سنوياً بدلاً من التمويل الحالي للبحث العالمي حول لقاح الإيدز الذي يصل إلى 550 مليون دولار سنوياً[35]، لكن ليس الأمر واضحاً حول إمكانية أن يكون التمويل مالاً جديداً أم سيتم تحويله من مجالات متعلقة بالصحة من ميزانية المساعدات.

التضخم، الدين وإعادة بناء الاقتصاد:

يرى العالم الإنساني الطبي بروك جراندفيست سكوبف، وهو متخصص في انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة HIV/AIDS في زائير التي تعرف الآن بجمهورية الكنغو وملاوي، أن الناس مع حلول عام 1988م في زائير "يستخدمون اسماً آخر للإيدز (السيدا في الفرنسية) مما ضلّل فهمهم في علم الأوبئة الاجتماعية" وانعدام الأمن الاقتصادي وخضوع النساء، وهو:

Salaire Insuffisant Depuis des Annees[36] الحروف الأولى المختصرة تشرح العلاقات بين عدوى الإيدز، اليأس، انعدام الأمن الاقتصادي، وتقترح بأننا بحاجة إلى النظر خارج صندوق الرعاية الصحية من أجل أن نفهم هذا الوباء وفشل السياسات المرتبطة به.

حذّر بيتر بيوت، المدير التنفيذي لبرنامج الإيدز في الأمم المتحدة، في مؤتمر الإيدز الدولي لعام 2004م أنه "يجب التخلص من ديون إفريقيا البالغة 15 بليون دولار سنوياً. هذا المبلغ أكثر بمقدار أربعة أضعاف من المبلغ المخصص للإنفاق على الصحة

والتعليم - وهما أهم شيء في قضية الإيدز"[37]. ولتبسيط هذا الأمر، استعارت حكومات الدول الإفريقية المستقلة حديثاً في السبعينيات والثمانينيات المال من مُقرضين خاصين و(خاصة) من الوكالات متعددة الجنسيات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF لحل مشكلة نقص الإيرادات الناتجة من الأسعار المتدهورة للسلع الاستهلاكية والتكاليف الزائدة للطاقة. ساهم الأسلوب المحلي السيئ في الإدارة والواسطة وارتفاع رأس المال بزيادة الحاجة إلى الاقتراض، لكن هذه الأشياء حالات منفردة في السياق الإفريقي. وفي نهاية الثمانينيات عرفت العديد من الدول سياستها التي تُبنى عادة بالاعتماد على ما يتم رسمه في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF في مقابل قروض "التكيف التنظيمي" التي صُممت من أجل ضمان أن تقوم الحكومات القومية بتسديد بعض الدّين على الأقل. وقد بيّنت دراسة في عام 1987م التي أشرفت عليها اليونيسيف أن السياسات التي تتبناها 10 دول تشمل بتسوانا وغانا وزيمبابوي تدمّر صحة الطفل[38]. وكانت مطالبة الدراسة بـ" التكيف مع الوجه البشري " قد تم تجاهلها على الرغم من البحوث اللاحقة التي تؤكد الآثار السلبية لنظام التكيف التنظيمي على محددات الصحة في الدول الإفريقية التي تقع في جنوب الصحراء الكبرى SSA[39].

نفذ العالم الصناعي، بالرغم من أنه تأخر، مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC التي ستقدم إعفاء جزئياً للديون (عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF) لأكثر من

32 دولة إفريقية. ومع ذلك فحتى لو تم إلغاء الدين كاملاً فإن من الصعوبة إيجاد موارد كامنة تلبي الحاجات الأساسية المتعلقة بالصحة[40]. إلى ذلك فإن الحصول على الإعفاء من الدين عن طريق برنامج الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC يتطلب إعداد ورقة استراتيجية تقليل الفقر PRSP يوافق عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما أن الالتزامات الاقتصادية الواسعة الملحقة في هذه الأوراق تبدو مشابهة لمطالب برنامج التكيف التنظيمي[41]، وقد أوضحت دراسة حديثة قامت بها جامعة ساسكس Sussex أن أوراق استراتيجية تقليل الفقر PRSPS تتضمن شروطاً تجارية متشددة تتعلق بتحرير أكثر أو أعمق أو أسرع للأسواق، وهي شروط أكثر من تلك التي تضعها منظمة التجارة العالمية ووافقت عليها الدولة المعنية"[42]. إذن يُطلب من أكثر الدول فقراً في العالم أن تفتح أسواقها بشكل أسرع وتحت ظروف انعدام الأمن الاقتصادي والتراجع المالي (حيث انخفضت إيرادات الضرائب) والاضطراب الاجتماعي بالرغم من امتناع العالم الصناعي عن قبول ما تصدره هذه الدول الفقيرة.

استمرت مجموعة الدول الثمان في الترويج لتكامل الأسواق عالمياً مصرحةً (في 2001) أن "جذب الدول الفقيرة إلى الاقتصاد العالمي هو الطريقة الأكيدة في تحقيق طموحاتها الأساسية"[43]. وأهملوا القضية الأساسية حول مصدر الشروط التي سيتم فيها اندماج هذه الدول في الشبكات التجارية الدولية والاستثمار. وكما يقول المؤرخ الاقتصادي هاجون تشانغ: إن وصفات العلاج الحالية

للنمو والتطور تصل إلى مستوى "رفس السلّم بعيداً"، فهم يمنعون السياسات التي تشجع المنتجين المحليين التي يطبقها العالم الصناعي في طريقه نحو الثراء، والسياسات المشابهة التي تفسّر النمو السريع لما يُعرف بنمور آسيا[44].

الصحة والاقتصاد السياسي للمجتمعات الاستهلاكية:

سيتطلب تحقيق الحاجات الصحية في الدول الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى (وكذلك في العديد من الدول الفقيرة حول العالم) تحويلات ضخمة للثروة من الدول الغنية إلى الفقيرة، لكن توقّع مجموعة الدول الثمان أن تتبنى طريقة تعتمد على الحاجات في الصحة بدول العالم الثالث (على الرغم من الوعود الأخيرة في الإعفاء من الدين والمعونات الزائدة من المملكة المتحدة وبعض دول مجموعة الثمان) هو سذاجة متعمدة. جاءت مجموعة الدول الثمان G8 على أنها مجموعة الدول الست G6 في عام 1975م لتنسيق استجابة السياسية الوطنية لأزمة الربح التي نتجت من النمو البطيء في اقتصاديات العالم الصناعي وكذلك بعد الزيادات في أسعار النفط في 1973 - 1974م[45]. أصبحت طريقتهم هجوماً عنيفاً على ما ربحه العمال بعد الحرب عن طريق تطبيق سياسة نقدية متشددة و"مرونة" في سوق العمل، وهو ما يسميه كاتب في جريدة وول ستريت جورنالWall Street Journal ، اليد العاملة التي جاءت في الوقت المحدد[46]. واستمر الهجوم في قمة 1999م وبعد تجربة عقدين من زيادة الاستقطاب الاقتصادي

لأسواقها، دعمت مجموعة الدول السبع بقوة التخلص من الصرامة التنظيمية لسوق العمل[47]. قائلة " إنه من الضروري إحداث توازن بين برامج الدعم الاجتماعي والمسؤولية الشخصية والمبادرة"[48].

الصحة غير مهمة داخل هذا الإطار الذي يضع السوق دائماً في اعتباره. الصحة تبقى مهمة فقط كتكلفة للإنتاج (يريد العمّال إعانات صحية وبعضهم لديه القوة والقدرة للمطالبة بذلك بفعالية) وكذلك للربح (مثل خصخصة القطاع الصحي والتأمين الصحي) وكمصدر للمطالب السياسية لخدمات يتم تحويلها حكومياً أو في الاستثمار (العمالة الصحية أكثر إنتاجاً وما يكسبونه بشكل زائد قد يجعلهم مستهلكين واعدين). هذه الآلية أخذت مساراً شريراً في السياق الإفريقي. يقول باتريك بوند من جامعة كوازدلور ناتل إن عدم رغبة الحكومة في جنوب إفريقيا في استخدام ثرواتها لتوفير العلاج المضاد للفيروس المعدي ARVS للجمهور يتناسب مع موقفها في احتضان السياسات الاقتصادية التي تهتم بالسوق فقط: "يقتل الإيدز العمال والمستهلكين ذوي الدخل المحدود " الذين يتم استخدامهم لأغراض السياسة الاقتصادية الواسعة - بينما يتبنى النخبة في جنوب إفريقيا سياسة رأس المال المكثف واستراتيجيات التراكم التي تهتم بالتصدير[49].

أما أصحاب الأعمال الخاصة في كل أرجاء المنطقة فإنهم يقومون بخفض التكاليف المتعلقة بالإيدز -عن طريق - على سبيل المثال الفحص قبل التوظيف، تقليل الوظائف وإعادة تنظيم نظام

الإعانات للموظفين[50]، وبالتالي تقليص أعداد الأقلية التي يمكنها الوصول إلى العلاج أو الوصول إلى بر الأمان الاقتصادي.

ما هو البديل إذن؟ إن ترك الحاجات الأساسية في يد السوق الحرّ يمثل فشلاً ذريعاً لتحليل السياسة والخيال الأخلاقي. نحن بحاجة بدلاً من ذلك إلى فرض التزامات لحماية الصحة التي تتعدى الحدود الوطنية (وحدود من أنواع أخرى) ورؤية للتنمية تعتمد على ما يسميه عالم حقوق الإنسان والعلاقات الدولية ريتشارد فوك " إطار تنظيمي لقوى السوق العالمية التي تهتم بالناس بدلاً من اهتمامها برأس المال"[51] يجب أن تحتوي الوصفات الحقيقية التي تهدف إلى تحسين مستوى الخدمات الصحية في الدول النامية على هذه المبادئ المنظمة التي تعد بحق استثنائية.

---

(1) United Nations AIDS Programme (UNAIDS) (2004) 2004 Report on the Gobal AIDS Epidemic :4th global report, UNAIDS, Geneva, p 193,www.unaids.org

(2) Bates, Imelda et al.(2004) "Vulnerability to malria , tuberculosis, and HIV/AIDS infection and disease. Part 1 : Determinants operating at individual and household level ", Lancent Infectious Diseases , 4, pp267-77.

(3) Whitehead, Margaret, Dahlgren, Goran and Evans, Timothy (2001) "Equity and health sector reforms : can low-income countries escape the medical poverty trap?" The Lancent 358, pp 833-6

(4) روسيا هي دولة عضو في المجموعة مؤخراً، ولا تعد متبرعاً رئيساً ولا تشارك في الاجتماعات الوزارية لمجموعة الدول السبع G7، لذا فإن الوعود التي نفحصها هنا هي خاصة بمجموعة الدول السبعG7، بالرغم من أننا للتبسيط نستخدم مجموعة الدول الثمان عند الإشارة إليها. G8

(5) البيان الختامي لمجموعة الدول الثمان في أوكيناوا 2000 الفقرات 29,26-30 كل الوثائق الرسمية لقمم مجموعة الدول السبع/الثمان موجودة على موقع جامعة تورنتو، مركز ابحاث مجموعة الدول الثمان،

www.g7.utoronto.ca

(6) Labonte, Ronald et al. (2004) Fatal Indifference: The G8 , Africa and global health, University of Cape Town Press, Cape Town.

(7) متوسط الرقم السكاني مأخوذ من أرقام البنك الدولي على الموقع:
http://devdata.worldbank.org/hnpstats/DCselection.asp

(8) البيان الختامي لمجموعة الدول الثمان، جنوه، 2001، الفقرة 17.

(9) Commission on Macroeconomics and Health(2001) Macroeconomics and Health: Investing in health for economic development, WHO, Geneva, p 11,www.cid.harvard.edu/cidcmh/CMHReport.pdf

(10) السابق، الجدول A2.6، الأرقام بالدولار الأمريكي.

(11) Michaud, Catherine(2003)Development Assistance for Health (DAH): recent trends and resources allocation, prepared for Second Consutation, Commission on Macroeconomics and Health, 29-30 October, WHO, Geneva,
www.who.int/entity/macrohealth/events/health_for_poor/en/dah_trends_nov10.pdf

(12) البيان الختامي للمجموعة، جنوه، 2001، ص 15.

(13) الأرقام من الموقع الالكتروني للصندوق العالمي:
www.theglobalfund.org/en/funds_raised/pledges/
وتم الدخول إلى الموقع في 4 سيبتمبر 2004.

(14) Gobal Fund (2004) Global Fund Observer (GFO) Newsletter, 26 (June)
www.aidspan.org/gfo/archives/newsletter.
(15) Langley,Alison(2004) "African AIDS drug plan faces collapse", Observer, 14 March.
(16) Anema, Aranka et. Al. (2004) " Is" 3 by 5 "enough" recalculating the gobal need for antiretroviral treatment", letter, The Lancent, 364,pp 1034-5
(17) Padarath, A et al. (2003) Health Personnel in Southern Africa: Confronting maldistribution and brain drain, Equinet Discussion Paper 3, Equinet, Harare,
http://216.198.233.143/tbx/docs/Padarath%20et%20al.%20-%20Medact-HST-Equinet.pdf
(18) Dugger, Celia (2004) "An exodus of African nurses puts infants and the ill in peril", New York,12 July.
(19) Schrecker, Ted and Labonte, Ronald (2004) "Taming the" brain drain?"a challenge for public health systems in southern Africa", International Journal of Occupational and Environmental Health, 10, pp409-15
(20) McCoy, David(2003) Health Sector Responses to HIV/AIDS and Treatment Access in Southern Africa : Addreessing equity, Equinet Discussion Paper 10, Equinet Harare,
www.equinetafrica.org/bibl/docs/DIS10AAIDA.pdf
(21) NEPAD(2002) Health Strategy, NEPAD Secretariat Pretoria.
(22) Creese, A and Kutzin, J (1967) "Lessons from cost recovery in health", in C Colclough (ed), Maketizing Education and Health in Developing Countries: Miracle or mirage, Oxford University Press, Oxford,pp 37-62; Gilson, Lucy(1997) "The lessons of user fee experience in Africa", Health Policy and Planning,12,pp 273-85; Wadee, Haroon et al.(2003) Health Care Inequity in South

Africa and the Pubic/Private Mix, Work in progress on the RUIG/UNRISD project Le defi social du development: Globalisation. Inequality and health care, University of Geneva, Geneva. www.unige.ch/iued/new/recherche/ruin-dsd/docs/SAN-SA-01/pdf

(23) Quoted in Mill, J E and Anarfi, J K (2002) "HIV risk environment for Ghanaian women: challenges to prevention", Social Science and Medicine, 54, p 331.

(24) Schoepf, Brooke G, Schoepf, Claude and Milen, Joyce V (2000) "Theoretical therapies, remote remedies: SAPs and the political ecology of poverty and heath in Africa"in Jim Yong Kim et al. (eds), Dying for Growth: Global inequality and the health of the poor, Common Courage Press, Monroe, Maine, pp91-126.

(25) Baker, Dean and Chatani, Noriko(2002) Promoting Good Ideas on Drugs: Are patents the best way" The relative efficiency of patent and public support for bio-medical research, Center for Economic Policy Research, Washingtom, DC, October, www.haiweb.org/campaign/access/TACDpresentations/deanbaker-arepatentsbestway.pdf
www.haiweb.org

(26) Sell, Susan K (2003) Private power, Public Law: The globalization of intellectual property rights, Cambridge Studies in International Relations,Cambridge University Press, Cambridge, p 96.

(27) Galvao, J (2002) "Access to antiretroviral drugs in Brazil", The Lancet, 360,pp 1862-5

(28) وثيقة اتفاقية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS والصحة العامة (2001)، منظمة التجارة العالمية ~، جنيف، الفقرة 2، www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/mindec1_trips_epdf

(29) "Implementation of the paragraph 6 of the Doha Declaration on the TRIPS Agreement and Public health", Decision of the General Council of 30 August 2003, WTO, Geneva, www.wto.org/engish/tratop_e/trips_e/implem_para6_6htm

(30) Orbinski, James(2004) "access to medicines and global health: will Canada lead or founder? "Canadian Medical Association Journal,170,pp224-6;Elliot, Richard(2004) "Canada"s new patent bill provides a basis for improvement",Bridges Monthly Review,8:5,pp19-20.

(31) Medecins sans Fontieres(2003)"Access to medicines at the WTO :countries must save lives before celebrating success" ,Press release,11September,http://accessmed-msf.org/prod/pubications.asp'scntid=12920039472&contenttype=PARA&

(32) Gobal Forum for Health Research (2004) The 10/90 Report on Health Research, 2003-2004, Global Forum, Geneva, p 112, www.globalforumhealth.org/pages/index.asp

(33) Kennedy,Peter G E (2004) "Human African typanosomiasis of theCNS: current issues and challenges", Journal of Clinical Investigation,113,pp 496-504.

(34) Trouiller, Patrice et al.(2002) "Drug development for neglected diseases: a deficient market and a public health policy failure", The Lancent,359,pp 2188-94

(35) Walgate, Robert(2004) "G8 support for vaccine initiative draws mixed reactions",The Lancent,363,p 2055.

(36) Schoepf, Brooke G (1998) "Inscribing the body politic:AIDS in Africa",in M Lock and P Kaufert (eds), Pragmatic Womwn and Body Politics, Cambridge University Press, Cambridge, p 111.

(37) Piot,Peter(2004) "Plenary address for closing ceremony?" 15th International AIDS Conference: Getting ahead of the epedimic, Bangkok,16 July, UNAIDS, Geneva,www.unaids.org

(38) Cornia, Giovanni Andrea, Jolly , Richard and Stewart, Frances (eds) (1987) Adjustment with a Human Face , vol. 1: Protecting the Vulnerable and Promoting Growth, Clarendon Press, Oxford.

(39) Bijlmakers, L A, Bassett, M T and Sanders, DM (1998) socioeconomic Stress, Health and Child Nutritional Status in Zimbabwe

at a Time of Economic Strauctural Adjustment: A three-year longitudinal study, research report 105,Nordic Africa Institute,Uppsala,
www.130.238.24.99/webshop/epubl/rr/rr105.pdf
Bassett,M T, Bijlmakers, L A, Bassett, M T and Sanders, DM (2000) "Experiencing structural adjustment in urban and rural households of Zimbabwe?" in M Turshen(ed.), African Women's Health, Africa World press, Trenton,NJ,pp167-91; Breman, Ann and Shelton, Carolyn(2001) Structural Adjustment and Health: A iterature review of the debate, its role-players and presented empirical evidence, Working paper WG6, p6, Commission on Macroecenomics and heath, Cambridge, Mass.

(40) Hanlon, Joseph (2000) "How much debt must be cancelled? "Journal of International Development,12,pp877-901; Pettifor, Ann and Greenhill, Romilly(2002) Debt Relief and the millennium Development Goals, United Nations Development Programme, Human development report Office, new York, December.

(41) Cheru, Fantu(2001) The Highly Indebted Poor Countries(HIPC) Initiative: A Human rights assessment of the poverty Reduction Strategy Papers(PRSP), E/CN.4/2001/56, United Nation economic and social Council, Geneva.
www.unhchr.ch/Huridocda/Huridoca.nsf/0/
d3b348546ad5fb91c1256a110056aca4/$FILE/G0110184.pdf,
Labonte et al., Fatal Indifference,pp26-9

(42) Brock, Karen and McGee, Rosemary(2004) Mapping Trade Policy: Understanding the Challenges of civil society participation, IDS Working paper 225, Institute for development Studies, Brighton, p20,
www.ids.ac.uk/ids/bookshop/wp/wp225.pdf

(43) البيان الختامي لمجموعة الدول الثمان، جنوه، 2001، الفقرة 3.

(44) Chang,Ha-Joon(2002)Kicking Away the Ladder: Development Strategy in historical perspective, Anthem Press, London.

(45) Webb, Michael (2000) "The Group of seven and political management of the gobal economy", in R Stubbs and G Underhil (eds), Political Economy and the Changing Global Order,2nd edn, Oxford University Press Canada, Don Mills, Ontario, pp 141-51

(46) Wysocki, Bernard(1995) "The outlook: foreigners find US a good place to invest.", Wall Street Journal, 7 August.

(47) البيان الختامي لمجموعة الدول السبع، كولون، 1999، الفقرة 13.

(48) المرجع السابق، الفقرة 20.

(49) Bond, Patrick(2001) Against Global Apartheid: South Africa meets the world Bank, IMF and international finance, University of Cape town Press, Cape Town,pp179-82.

(50) Rosen, Sydney and Simon, Jonathan L (2003) "Shifting the burden: the private sector's response to the AIDS epidemic in Africa"Bulletin of the World Health Organization.81,pp131-7

(51) Falk, Richard(1996) "An inquiry into the political economy of world order", New Political Economy, 1, p 13.



15

جنوه 2001:

مع أي جانب أقف؟

هايدي جولياني

أنا أم كارلو جيولياني الذي قتلته الشرطة في جنوة في 20 يوليو 2001. اسمي أديليدي كاجيو، وهايدي لأولئك الذين يعرفونني جيداً. أبلغ من العمر 61 سنة، وأنا مدرسة متقاعدة للمرحلة الابتدائية. ولدت خلال الحرب العالمية الثانية ولم أجرب يوماً الجوع أو الخوف أو الألم أو التدمير أو العنف. أنا فقط أسمع عن هذه الأشياء من خلال القصص التي يخبرونني عنها أصدقائي وأقاربي أو من خلال الكتب أو الصور أو الأفلام.

ذهب والدي وهو رجل دين إلى الحرب العالمية الأولى وهو في الثامنة عشرة من عمره يقود السيارات المليئة بمواد شديدة الانفجار إلى ساحة المعركة وكان لا يثق بالسياسة، لكنه ترك لأولاده احترام العدل والحماسة في العمل وكرهاً للغطرسة وأكاذيب الفاشية. علمتنا أمنا حب الموسيقى والفن والثقافة والهدوء في المنحدرات الخضراء لجبالها السويسرية.

منذ أن كنت طفلة كان من السهل على أن أقرر في أي جانب يجب علي أن أكون. أول مظاهرة ذهبت إليها كانت ضد الحرب. دعمت فيتنام الصغيرة التي كانت تناضل بقوة من أجل تحرير نفسها من الاستعمار الفرنسي، ثم في دفاعها عن نفسها ضد العدوان الأمريكي الفظيع. عشت سنوات المنفى بعيداً عن الديكتاتورية العسكرية مع رفقائي اليونانيين الذين تقاسمت معهم آلامهم من عنف الديكتاتورية وعدم الشرعية. ثم لاحقاً تظاهرت ضد عنف وظلم ديكتاتورية بينوشيه في تشيلي. إذن الحروب والديكتاتوريات شكّلت العديد من السنوات في حياتي، وكانت هذه الحروب والديكتاتوريات قد نشأت بسبب رغبة أفراد قلائل في السلطة أو بسبب مصالح الشركات الكبيرة والتحويل الإجباري لأنظمة اقتصادية. نستطيع أن نلتقط أي مثالٍ من أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، الأقليات السود في الولايات المتحدة، التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، الصين بعد ماو، تفكك العملاق السوفيتي، الحروب القبلية في إفريقيا، التبت، فلسطين، الشيشان يوغسلافيا السابقة، أفغانستان . لا تستطيع العيش كما لو كان بقية العالم غير موجود . عندما كبر أولادي، عرفوا أيضاً في أي جانب يمكن لهم أن يقفوا.

عُقدت قمة الثمانية الكبار في يوليو 2001م في جنوة أو لنقل كما كتب أحدهم G1+7 تعرضت المدينة لغزو عسكري بسبب هذا الحدث. لقد دُمرت واغتصبت. فصلت البلدة القديمة، وهي إحدى أكبر المدن ازدحاماً بالسكان في أوروبا، عن المناطق الأخرى

والطرق والمساكن، وأيضاً عن المستشفيات والمحلات وأماكن العمل والحياة بواسطة أسوار يصل ارتفاعها إلى خمسة أمتار، وحتى فتحات المجاري تم تلحيمها والطرق العامة تم تحويلها إلى طرق أخرى.

أعتقد أن هذا كان سبباً كافياً للنظر للقمة على أنها نوع من الجنون وخاصة فيما يتعلق بقرارهم حول مكانها وحول نوع خشبة المسرح التي قرروا التمثيل عليها. أراد "الثمانية الكبار" مع طفيلييهم وما زالوا يريدون المضي قدماً في التخطيط واتخاذ القرارات لاقتصاد العالم، وتركيز السلطة والثروة في يد الغرب وخاصة في يد الولايات المتحدة، ويحكمون على الجزء الجنوبي من العالم بالفقر المدقع. أرادوا وما زالوا يريدون يداً حرة، فلا عقبات يجب أن تقف في طريقهم.

الأسباب التي تدعو إلى معارضة كل هذا عديدة ومهمة جداً، مثل حياة الملايين من الناس الذين حُكِم عليهم بالعطش والجوع والمرض والحرب.

كيف تكون غير مبال وأنت تشاهد الدمار والهلاك يحيطان بالأرض وأنت لا تكاد تُسمِع كلمة (لا)، ولا تحاول أن تضع الرمال في العجلات التي تدهس حقوق شعوب كاملة.

قُتِل ابني خلال قمة مجموعة الدول الثمان في جنوه في 20 يوليو 2001 عندما كان يحاول مع العديد من الشباب وغير الشباب إيقاف هجمات الشرطة العنيفة ضد أمكنة التجمع والمسيرات التي كانت تشجب طبيعة القمة غير الشرعية، وكانوا يرفعون شعارات

عن ديون دول العالم الثالث، وحق الحصول على الماء، واستغلال الثروات الطبيعية، والإيدز. هذا هو السبب الذي دفعني إلى رفع صوتي بالاعتراض. أنا أكتب وأتكلم لأني أم كارلو جولياني. حتى لو لم يمت ابني فأنا مقتنعة بأن السبب الوحيد لوجود مجموعة الدول الثمان هو تغطية المصالح الاقتصادية الضخمة التي تسلب يومياً حق الملايين من الرجال والنساء والأطفال في الحياة.

عملت في مدرسة ابتدائية لمدة 35 سنة. عندما كنا نتحدث مع الأطفال حول الحقوق والواجبات كنا نبدأ من الحاجات الأساسية: الطعام، والأرض التي تعيش فيها وتعمل، والحاجة إلى المسكن وحماية النفس من المطر والبرد والأمراض، لكننا أيضاً كنا نتكلم عن الحاجة إلى التعاون، والتعليم الذاتي، والحق في الحرية والسلام.

الأطفال الصغار لهم حس غريزي بالعدالة. من الشيء الطبيعي عندهم أن يتمتع الجميع بالحقوق نفسها، لكنه ليس الشيء نفسه عند أولئك الذين يحكموننا: كلما كثرت المسؤوليات عند الناس أصبحوا غير مسؤولين في تصرفاتهم. انظر فقط حولك، حتى في دولنا التي تصف نفسها بالمتحضرة والمتطورة، وحتى في العديد من مدننا الغنية.

في كل مرة يسألني شخص ما التعبير عن وجهة نظر كارلو، أخبره أن عليه هو أن يعبّر عن وجهة نظره؛ لأنه لا أحد يملك الحق في التحدث عنه. من الصعب عليّ أن أتكلم نيابة عنه: إنه نوع من الخيانة، ولا أعتقد أنه يريد هذا. في الوقت الذي كان موته يخصّ

الجميع، إلاَّ أن حياته ملكه وحده، ومع ذلك تستطيع أن تقول إنه كان روحاً حرة تريد أن تواجه الحياة وجهاً لوجه.

كتاباته تتكلم عنه، وخياراته، وعلاقاته مع أصدقائه والناس الذين يعرفونه. لم يقل كارلو مرة إنه كان يريد أن يصبح غنياً فلم يتأثر بالإعلانات ولا ينفق الكثير على ملابسه. كان يفضّل المحلات العربية الصغيرة في الشوارع الخلفية، ويأكل الكباب بدلاً من الماكدونالدز التي لم يدخلها يوماً. كان بالتأكيد يحلم بالسفر حول العالم، كان يريد اكتشاف دولاً بعيدة وخاصة تلك التي في الجنوب، مبتدئاً ربما بفلسطين لأنه كان متأثراً كثيراً بمعاناة شعبها. لهذا السبب ترك الجامعة ولهذا السبب بعد "الخدمة العسكرية المدنية"[1] مع منظمة العفو الدولية، بدأ بالعمل من أجل أن يوفر المال لبدأ رحلته. "وماذا ستفعل بعد ذلك؟" كنت أسأله دائماً. كان يرد علي بهدوء قائلاً: "سأتدبر أمري". "إذا أردت فإنه يمكنني دائماً إيجاد عمل، أو إيجاد شخص تشاركه الطعام".

كتب بيرو سانسونيتي في كتاب نُشِر بعد بضعة أشهر من موت كارلو:

> *هل كان كارلو بطلاً؟ أو شهيداً يُترحّم عليه؟ لا - لكن لم لا؟ نحن لسنا في حرب، وليس هناك شهداء، والحملة بالتأكيد لم تكن دينية؛ لذا فهي ليست بحاجة إلى شهداء أو قدّيسين. لكن كارلو رمز لجيل ثائر في الأشكال السياسية والوجودية التي يراها،*

وفي النشاطات وأسلوب الحياة الذي يختاره. لماذا ينبغي علينا رفض هذا الرمز؟ ولماذا نهاجمه، ونقلل من قدره، وننتقده؟ هناك تفسير واحد فقط: نحن نخاف منه قليلاً(2).

نعم، الأمر مخيف أن يولد شاب في عالم ثري، ثم يعارض هذا الامتياز، ويبدي عدم موافقته، ويرفض أن يكون جزءاً من هذا النظام. لكن كارلو حرّك الناس وربما لأنه يمثّل ذلك الجزء الذي نبقيه مخفياً تقريباً. عندما يغضب، يقاوم من أغضبه، ويعترض بشجاعة على قوة عمياء ومتغطرسة، وأكبر منه.

ليس من قبيل الصدفة أن تخترع الشرطة والإعلام الوطني بسرعة شخصية رجل الشرطة الأصغر من كارلو الذي تعرّض للهجوم وبدا خائفاً. تظاهروا بأنه كان وحيداً وأنه كان تحت رحمة مجموعة من مثيري الشغب والعنف. تظاهروا بنسيان ما حدث قبل ذلك: الاستفزازات والعنف والأعيرة النارية. تجاهلوا حقيقة أن الشرطة دهسوا ابني مرتين، وقذفوه بالأحجار ورفسوه على وجهه وهو يحتضر. حرّك جسد كارلو النحيل والشاب المستسلم الجماهير أيضاً. لم يكن ذلك الوشاح الأزرق سلاحاً، ولم يكن ذلك الرباط على ذراعه النحيل سلاحاً، وطفاية الحريق التي تدحرجت عند قدمه والتقطها على بعد ثلاثة أمتار من سيارة اللاند روفر التابعة للشرطة لم تكن سلاحاً. كان استخدامها الوحيد هو محاولة نزع سلاح شخص يرفع عليه السلاح. وحتى الصور أثارت نقاشاً عند بعضهم، ومنهم أولئك الذين حاولوا تقديمه على أنه إرهابي.

من الناحية الأخرى، أصبح من السهل هذه الأيام أن تتهم شخصاً بالإرهاب. كل ما تحتاجه هو أن تختلف مع حكومتك أو مع النظام الاقتصادي الحالي ثم ستواجهك الاتهامات بعد ذلك. العديد من النشطاء الذين يواجهون حالياً القضاء في إيطاليا يعرفون هذا الأمر جيداً. ونرى اليوم العديد من الرجال والنساء الذين يكافحون من أجل استقلالية بلادهم، ويقاومون، ويوصفون بالإرهابيين، بالرغم من أن الناس قبل 60 سنة مضت كانوا يسمونهم بالأنصار.

بعد ذلك كله، أليس هذا ما يقوله بيرلسكوني؟ كل ما تحتاج أن تفعله هو أن تردد كذبة، ثم ستظهر بعد ذلك على أنها حقيقة. حاول أن تخلط هذه الأشياء مع بعضها: البرجان وأولئك الذين يقودون سيارة مليئة بالمتفجرات نحو مدرعة عسكرية. اخلط المُهاجِمين والمُهاجمين، الحقوق والظلم. لن يفهم الناس الكثير لكنهم سيصابون بالرعب. وعندما يكون الناس خائفين فإنهم لا يستطيعون التمييز بين الأبيض والرمادي، والرمادي من الأسود، وسوف يكونون على استعداد للاقتناع، بل أكثر من ذلك، سيطلبون هم بأنفسهم أن يتم إقناعهم. على سبيل المثال، يطلبون عدم التفكير في أطفال تنفجر بهم الألغام التي تعد أحد أكبر البضائع التي تصدرها إيطاليا، ولا التفكير في الانتشار السريع للمافيا، حيث قال أحد الوزراء: "نريد أن نعيش"، أو رؤية القوارب المهترئة والمليئة بالناس الهاربين من الحرب والجوع، حيث امتلك وزير آخر الحق في ردّهم فوراً إلى البحر، أو إرسالهم مرة أخرى إلى البلاد التي جاؤوا منها - أي الحكم عليهم بالموت وكذلك تمزيق الدستور الإيطالي.

وحّد كارلو الحركات الشعبية، جاء الناس إلى الميدان الذي قُتل فيه من جميع الأعمار، حيث الجميع يترك شيئاً عن تجاربهم الشخصية: من أطفال المدارس وحتى المتقاعدين، ومن مختلف الأديان، من الشيوعيين الشباب، والفوضويين، والكاثوليكيين، وناشطي المراكز الاجتماعية، وأولئك الذين ينشطون في حملات التجارة العادلة. وأهدى الكتّاب والشعراء والموسيقيون أعمالهم إليه. وسميت بعض المراكز الاجتماعية والاحتفالات باسمه. في منطقة فينيس، سمى العصاة أحد الميادين باسمه. أنا متاكدة من أنه لو اجتمع كل هؤلاء الناس فإن لديهم الكثير للحديث عنه، وسيجدون ألف سبب للانقسامات والخلافات.

لكن كارلو حقق الوحدة حيث الحاجة ماسة للوحدة! هذا لا يعني الخداع، أو فقدان الهوية، أوعدم القدرة على التعبير عن آرائك الشخصية؛ بل إنه يعني تأسيس قواسم مشتركة والانطلاق في العمل منها. كانت هي تلك الرسالة العظيمة لجنوة 2001م. وفي السنوات اللاحقة أثبتت الحركات المناهضة للحرب أن هذا ممكن الحدوث.

الحق أحادي في المصلحة المشتركة في المال والسلطة، هو يقبل البنى الهرمية دون أي نقاش ضار جداً مع أولئك الذين يفشلون. السيد يجب أن يُطاع دائماً. لا يعد اليسار أحادياً، فهو يمتلك قيماً مثالية عليا، ولهذا السبب هناك الكثير من النقاش. في أي حدث، لا أتفق مع أي رجل - من الأصغر إلى الأكبر -

يحاول الظهور داخل مجموعته، في الجرائد، وعلى التلفزيون، ويستخدم طريقة النقد، والهجوم، والتعريض والشتم ضد أولئك المعروفين أكثر منه (يحق لنا أن نتكلم هنا بصيغة المذكر). من هو الذي يستمر في الحديث عن "الانشقاق" و"الخلافات" داخل الحركة؟ ربما هم أولئك الذين لديهم كل شيء ليربحوه من حركة مرتبكة وضعيفة؟ قد يكونون أولئك الذين يبحثون عن مكانهم، أو مكانتهم العالية!

هناك الكثير من الأضرار التي حدثت باسم الأيدولوجية، وفوق ذلك كله، كل الشباب وأولئك الذين يتمتعون بروح شابة من الداخل لا يتحملون هذا الأمر أكثر من ذلك. عندما أتحدث عن جنوة 2001 م، وحول المحاكمات التي تحدث الآن، "والمحاكمات المضادة" في جريمة مقتل كارلو التي وضعت على الرف دون محاكمة، فإني ألمس الكثير من وحدة الصف وأجد العديد من الناس. لم أسمع كلمة واحدة تثير الخلاف أو الشقاق من أولئك الذين يضعون مصالح الحركة والأرض والناس في قلوبهم. خلال السنوات القليلة الماضية وبفضل كارلو، قابلت العديد من الناس، وبخلفيات مختلفة، منهم المشهور والمغمور، فهم أناس عظماء؛ لأن التزامهم ووفاءهم وأمانتهم وسلوكهم اليومي عظيم. قابلت هؤلاء الناس في الشارع، والمراكز الاجتماعية والكنائس والحفلات. نحن بحاجة فقط أن نكون مثلهم: نشمّر عن ذراعنا ونتفرغ للعمل ومواجهة المشكلات واحدة واحدة بتصميم قوي على حلّها.

كتبت سابقاً أن بيرلسوكني جعل الكذب مؤسساتياً، لكن دعونا نكون واضحين حول هذا الأمر. هذا لا يعني أنه لا أحد قبله تلاعب بالمعلومات والحقائق، ومع ذلك فقد بيّن أنه بإمكانك أن تكذب مع وجود الحصانة، وأن تقول شيئاً ثم تنكره فوراً بعد ذلك. شجّع الكذب ووفّر مساحة للكاذبين. لم يسيطر بيرلسكوني على الإعلام في بلدنا فقط بل إنه اشترى ضمائر الناس. هذا هو السبب الرئيس الذي يجعل من الضروري التخلص من نظامه وثقافته "المجانية" على وجه السرعة. لم أستخدم كلمة "نظام " بلا مبالاة. هذا ليس بسبب أن بيرليسكوني أحضر الفاشيين (المتأخرين) إلى الحكومة، أو بسبب صراع المصالح، كما لاحظ ذلك أحد الأشخاص. نحن نعيش تحت نظام يقوم فيه رئيس مجلس الوزراء بانتهاك القوانين التي وضعته فوق ومن وراء القانون، ويقحم نفسه في قنوات التلفزيون العامة وهو في الوقت نفسه يتحدث عبر شبكته التلفزيونية الخاصة، ويكمّم أفواه الصحافة والمنتقدين عندما يصر الصحفيون والسياسيون والمفكرون على فهمه أو التظاهر بعدم رؤية ما يفعله.

هذه هي الأسباب التي تجعلني أعتقد أنه لا فائدة من معارضة بيرليسكوني إذا أنت لم تفضح وتهزم "البيرليسكونية" قبل ذلك. وهذا أثّر على كل شيء: من برامج التلفزيون إلى المناهج الدراسية. إنه أسلوب حياة، أو طريقة في النظر إلى العالم والعلاقة بين الشعوب، حتى بين العديد من منافسيه الضعفاء؛ في

حين أن هذا كله مسألة تتعلق بصراع المصالح الشخصية. العديد من الرفقاء المخلصين لا يتمتعون بالحصانة.

نجحت الحركة المضادة للحرب بتوحيد قطاع عريض من المنظمات والجمعيات والأفراد، لكننا بحاجة إلى توضيح ما الذي يجب فعله من أجل إيقاف الحرب، وما هي الأشياء التي سنتخلى عنها بمحض إرادتنا. وبعد تأسيس فكرة أن السلام هو قيمتنا العظيمة والحق الرئيس الذي دونه تفقد الحقوق الأخرى كل معانيها، وبعد فهم أنه إما أن يعيش الجميع السلام دون استثناء أو لا يعيشه أحداً، وأننا مواطنون عالميون لا يعيشون في بيت زجاجي، أعتقد أن علينا أخذ القرار والتصرف وفقاً لذلك وبانسجام تام. أعتقد أنه يجب أن نعطي هذه الكلمة السلام Peace محتوىً ومضموناً ونجعلها واقعاً ملموساً على أساس الخيارات اليومية والتصرفات وحتى اللحظات.

نستطيع أن نفعل ذلك منذ لحظة ارتداء ملابسنا في الصباح وحتى وقت ركوبنا في الحافلة أو القطار أو الذهاب إلى التسوق أو عندما نقرر مكان إجازتنا. عدا ذلك، فإن الكلمة ستبقى مجرد كلمة، مجموعة عقيمة من الحروف، وسيستمر البيرلسكونيون في السيطرة على العالم.

أيضاً، نحن بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا حول معنى أن نكون مع السلام وضد العنف. أعتقد أننا بحاجة إلى أن نكون غير منافقين عندما نتحدث عن العنف. ينبغي أن نفرّق بين العنف الذي

يقوم به من يهاجِم وبين العنف الذي يقوم به من يدافع عن نفسه، والعنف الذي يقوم به من يستغِل ويضطهِد، والعنف الذي يقوم به من يعارض هذا الاستغلال والاضطهاد. الأنصار الذين حاربوا الفاشية في كل أوروبا سمحوا لنا كلنا في العيش بالرغم من أنهم استخدموا العنف. دعونا نتذكر ذلك، وألا نفسد ذكراهم باحتفالات زائفة ومنافقة.

لكن ذلك النوع من العنف ليس كافياً في عصرنا اليوم لمواجهة الأسلحة القوية. نعرف ذلك لأننا نراها أيضاً. لا يجب أن نخلط بين المقاومة والإرهاب، ولا يجب أن نخلط أيضاً بين من يفجّر نفسه لأنه لا مستقبل لديه، وبين من يعقد الاجتماعات لاتخاذ قرارات في إبادة شعوب كاملة. أنا متأكدة تماماً أننا لا نستطيع أن نحدث أي سلام بهذه الطريقة.

رفض كارلو الحياة الاستهلاكية، ورفض أن يحصل على درجة في سلم الوظيفة إذا كانت تسبّب الضرر على الآخرين، وحتى وإن كان يتضور جوعاً فإنه لن يرضى بأن يكون عسكرياً يحارب. ها أنذا أعود مرة أخرى للحديث عنه، لكن كما قلت سابقاً، هو من أعطاني هذا الصوت. تعلمت هذا من المرأة الشجاعة إبي دي بونافيني، وهي إحدى أمهات بلازا دي مايو[3] Plaza de Mayo. التي قالت يوماً: "لقد ولدونا أطفالنا" أعطتني يوماً شارة شبيهة مما يلبسنه هؤلاء النسوة من وشاح على رؤوسهن ومكتوباً عليها أسماء أطفالهن "المختفين". وبالرغم من أني لا أحب الستارات

والملصقات إلاَّ أنني لبستها بسبب أنني أشعر أن تلك العلاقة تمثلني وأنتمي لها. كان الكثير منا هناك إلى الدرجة التي لا يمكن فيها عدّنا.

منذ ذلك الحين، قابلت العديد من الأمهات (وليس فقط من أمريكا اللاتينية) في تنقلاتي من مدينة إلى أخرى، متذكرة جميع الأولاد والبنات الذين قتلوا بواسطة الشرطة في إيطاليا، أو القضايا التي ضلّلت فيها الشرطة أو عناصر القضاء أو الدولة طريق العدالة. بدأت بجمع القائمة الطويلة لحالات الوفاة الشبيهة بكارلو التي لم تجد كلمة الحقيقة أو العدالة داخل المحكمة.

حدث الشيء نفسه لأولئك الذين ماتوا في مذابح الفاشية التي أدمت بلادنا خلال السبعينيات. قابلت أيضاً أمهات الجنود الذين قتلوا في أوقات السلام، وأمهات الأولاد الذين ماتوا في الحروب حيث ما زلن يناضلن من أجل سحب القوات من الدول التي أرسلوا إليها "لنشر الديموقراطية".

عندما كنت شابة كنت أحب الغناء، وبالرغم من أني لم أعد أغني، إلاَّ أنني ما زلت أتذكر أغنية من كلمات الشاعر إيتالو كالفينو اسمها "حيث يطير النسر":

... ذهب نسر إلى أمّ
لكن هذه الأم قالت "لا!"
طر بعيداً يا نسر، طر بعيداً
سيذهب أولادي إلى فتاة جميلة

تؤيهم إلى فراشها

لن أرسلهم للقتال

طر بعيداً يا نسر...

طر بعيداً عن أرضي...

ترجم النص: **توم بيهان**



(1) كانت الخدمة العسكرية إجبارية في إيطاليا حتى وقت قريب. ومع ذلك فإن حرية القيام بـ " خدمة عسكرية مدنية " موجودة، حتى وإن كان على المرء أن يخدم ستة أشهر إضافية.

(7) Sansonetti, Piero (2002) Dal ?68 ai no-global , Baldini and Castoldi, Milan, p 73.

(1) هؤلاء هن أمهات الرجال الذين اختفوا على يد الدكتاتورية العسكرية الأرجنتينية في السبعينيات، الذين كانوا لسنوات عديدة ينظمون مظاهرات أسبوعية خارج القصر الرئاسي في بيونس آيرس يطالبون بالعدالة.

16

إلى أين نذهب من هنا؟

سام أشمان

انتشرت حركة العدالة العالمية منذ احتجاجات سياتل على اجتماعات منظمة التجارة العالمية WTO في نوفمبر 1999م، في هذا الفصل سيقوم الناشطون وأعضاء النقابات التجارية والبيئيون والكتّاب الذين كانوا جزءاً من هذه الحركة بطرق مختلفة وفي قارات مختلفة بإبداء آرائهم حول الخطوة القادمة. تمت مقابلة الكثير منهم في المنتدى الاجتماعي الأوروبي الثالث الذي عُقِد في لندن أكتوبر 2004.

- **رودولفو أمينغار إيتيغو:**

- مؤسس الحملة ضد تخصيص المياه، غانا:

هناك شيء واحد واضح وهو أننا نواجه موقفاً ظهرت فيه عولمة الشركات الكبيرة كظاهرة واحدة تؤثر على جميع مواطني العالم. في غانا وفي إفريقيا بشكل عام، إذا تحدثت عن إزالة الغابات أو تلوث الأنهار بسبب التعدين أو تخصيص المياه - والتي تحرم الفقراء من الحصول على الماء - فأنت تتحدث هنا عن جشع الشركات الكبيرة هذه.

في المستقبل، يجب علينا أن نتحرك كما لو كان كل واحد منا مواطناً عالمياً واحداً، وشعباً واحداً، ونوحد كفاحاتنا، ثم سننجح بعد ذلك. تهدف الشركات الكبرى إلى الوصول إلى كل العالم، والطريقة الوحيدة التي يمكن أن نتحداها بها هي أن نوحّد كفاحنا وتواجههم في أي مكان في العالم حاولوا الوصول إليه.

ويقع على عاتق أوروبا دوراً مهماً وأساسياً يمكن أن تلعبه لمواجهة هذه الشركات لأنها تتخذ من أوروبا مقراً لها. يجب على المجتمع المدني في أوروبا أن يكون قوياً بما يكفي لمواجهة هذه الشركات في عقر دارها وأن تخبر حكوماتها أن هذا يكفي. لا يمكن لمثل هؤلاء الاستمرار في إنفاق المال العام لزيادة جشعهم الخاص.

إذا قبلنا أن تكون هذه هي بعض الأشياء التي نحن بحاجة إلى أن نفعلها فإني أعتقد أن المستقبل سيكون واعداً للمجتمع المدني بشكل عام ولحقوق الإنسان في العالم أجمع.

- **بيرو بيرنوتشي:**

- **كوباس، لجان اتحاد نقابة الملفات والرتب، إيطاليا:**

نحن نحاول تحقيق ثلاثة أهداف.

- **أولاً:** يجب أن نستمر في التعبئة العامة والكبيرة ضد الحرب في العراق.

- **ثانياً والأهم أيضاً**، يجب أن نستمر في محاربة الليبرالية الجديدة في المجالات الاجتماعية التالية: الهجوم على حقوق

معاشات التقاعد، خصخصة المدارس والصحة، والكفاح ضد انعدام الأمن الوظيفي، ومن أجل حق التوظيف.

- **ثالثاً**، يجب أن نحرّك الجماهير للدفاع عن المهاجرين ضد العنصرية والدفاع عن حقوقهم. أعتقد أيضاً أنه من المهم أن نتحرك ضد مجموعة الدول الثمان في يوليو.

آمل أن نستطيع تنظيم تعبئة كبيرة. يجب أن نحاول. نحن نتحاور ونتناقش كحركة وهذا مهم جداً، لكن يجب علينا أيضاً أن نقرن القول بالفعل.

● جون بولفر:

- كاتب ومذيع

أعتقد أن الكذبات التي أخبرنا إياها جورج بوش وتوني بلير حول العراق لا تقارن بالكذبات والصمت الذي يقوم بها إعلامنا. خذ مثالاً واحداً. أورد الإعلام هذا النبأ عن مفجّر انتحاري فلسطيني قتل 16 إسرائيلياً في بلدة واحدة منهياً "السلام النسبي والهدوء". هدوء مؤقت للعنف. الذي لم يورده هو أنه خلال فترة الهدوء هذه، قُتِل أكثر من 400 فلسطيني، 71 منهم تم اغتيالهم وأكثر من 73 منهم كانوا من الأطفال. لم ترد مثل هذه الأخبار في الإعلام على أنها إرهاباً، بل إن معظم هذه الأخبار لم ترد في الإعلام إطلاقاً.

من يجرؤ على وصف بلير وبوش ومعاونيهم بمجرمي حرب؟ الخطر الاقتصادي على العراق أخذ حياة مليون شخص. إنها

واحدة من أعظم الجرائم ضد الإنسانية، نحن نعرف أن صدام حسين لا يمتلك أسلحة دمار شامل. هذا يعني أن العراق لم يخرق قرارات الأمم المتحدة وبوش وبلير يعرفون ذلك. هذا يعني أن الوحيدين الذين يقاتلون بشكل شرعي في العراق هم مجموعات المقاومة التي تدافع عن أراضيها. ويعني هذا أن "أولادنا" يشاركون في ما يسميه القضاة في نورمبرج جريمة حرب كبرى: قاموا بغزو واجتياح دولة لا تستطيع الدفاع عن نفسها. ظهر جورج بوش وتوني بلير أمام عدسات التلفزيون في كامب ديفيد ليذكرا تقريراً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تزعم فيه أن العراق على بعد ستة أشهر من إنتاج سلاح نووي.

لا يوجد مثل هذا التقرير أبداً ولم يحاول الإعلام التأكد من ذلك. ذلك الشيء نفسه يحدث مرة أخرى: إيران تبني أسلحتها النووية، كما يخبروننا، لكن لا يوجد دليل على ذلك. ماذا سنفعل؟ نستطيع أن نفعل الكثير. تخاف عامة الناس من القوى العظمى.

يخاف الصحفيون المستقلون أيضاً من القوى العظمى، لهذا السبب تزيد الحكومات من حملاتها الدعائية، والملايين الذين ساروا في مظاهرات ضد الحرب يخافون من الحكومات. لا يجب أن نستخف بقدراتنا، ويجب أن نكون مستعدين دائماً للمعركة. هناك ضمير جديد ووعي جديد في هذا العالم. هذا هو ما يبعث على الراحة.

• كين لوتش

- مخرج أفلام، ومن أفلامه الخبز والورد، قبلة محبّة، اسمي جو، والأرض والحرية

أعتقد أن الشيء المهم لنا في بريطانيا هو أن نؤسس حركة سياسية تجمع المضادين للرأسماليين، والبيئيين، والاشتراكيين، وأعضاء النقابات التجارية وغيرهم. نحن نحتاج الوحدة. نحن نملكها فقط في شعاراتنا لكننا لا نلتزم بها دائماً. يبدو لي أن أفضل طريقة لفعل ذلك هي في أن نبني الاحترام. لا أرى أي منظمة أخرى قادرة على فعل ذلك. يأتي الاحترام نتيجة للحركة المضادة للحرب وأعتقد أنها الفرصة الأفضل لجمع الناس، ومهما كانت الهواجس والظنون فإنه يجب أن تبقى داخل الحركة. أعتقد أن علينا كلنا أن ننضم لها ونجعلها تصبح واقعاً.

• بول لافيرتي:

- كاتب سيناريو فيلم الخبز والورد، وفيلم قبلة محبة، وفيلم اسمي جو

أعتقد أن المستقبل سيكون نشاطاً عملياً. قمنا بعمل فيلم اسمه الخبز والورد حول عمال نظافة ضد الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل ضد حملة العدالة للحراس في الولايات المتحدة. كان موقفاً مشابهاً لموقف ديفيد وجولياث، لكن ما قاما به كان رائعاً. كانا مهاجرين غير شرعيين يمكن تهديدهما بسهولة.

قال رئيسهما إذا التحقتما بنقابة تجارية فسنرسلكما مرة أخرى إلى بلادكما.

رهن العديد من هؤلاء العمّال ثرواتهم من أجل أن يعبروا الحدود وإرسال ما يكسبونه إلى بلادهم. أن تقوم بتنظيم الناس في أوقات الخوف والرعب أمر مدهش. حملت حملة العدالة للحرّاس بشائر نجاح بسبب الفكرة التي تقول إنك لا تحارب مجرد نقابة بل مجتمع كامل. اتصلوا بنقابات مستخدمي الحافلات، ووحدات الأجر المنخفض، المنظمات الريفية، والكنائس الكاثولوكية والبروتستانتية والطلاب. أغلقوا الطرقات وهجموا على مكاتب الشركات. كان عملاً منظماً تم في تميّز إبداعي. يجب علينا أن نجد طرقاً جديدة ومبتكرة لمواجهة القوة الاقتصادية. العديد من الناس مصممون على تغيير حياتهم. نحن نتحدث عن أناس بلا عناية صحية ويعملون على فترتين وأحياناً بثلاث وظائف. هذا الأمر يحدث في كل مدينة في العالم. وقد وقف عمال النظافة في رصيف الكناري بلندن ضد الشركات متعددة الجنسيات، الناس محقون عندما يقولون نحن لا نستطيع أن نعيش حياة كريمة بهذه الطريقة، يجب أن نغير هذا.

• جلوريا إينين راميريز:

- مدير مؤسسة، اتحاد النقابة التجارية CVT، كولومبيا

من المهم لحركتنا أن تتحد من أجل أن تعطي الأمل للشعوب. فهم الدول المختلفة وإن هناك مقاومة في العديد من الدول، يعطي

الناس إمكانية أن يفهم أنه من الممكن وجود عالم آخر. تحاول الدولة في كولومبيا أن ترعبنا لكي نخضع لها. لكن بالرغم من كل هذا فالناس يزيدون كل يوم والأصوات تتزايد مطالبة بالتغيير، والكثير من الأصوات ترفع مطالبها بمجتمع يعتمد على العدالة الاجتماعية والمساواة. لقد تبين أنه لا يمكن سحق روح الشعب.

● كريس ناينهام:

- المقاومة العالمية

يجب أولاً أن نعرف إنجازات الحركة. هناك في كل أنحاء العالم أزمة، ليس في شرعية بعض المؤسسات الدولية كمجموعة الدول الثمان G8 ومنظمة التجارة العالمية WTO فقط، بل في المشروع الليبرالي الجديد نفسه. من يصدق هذه الأيام أن أعمال الخصخصة أو الحرب على العراق يمكن أن تجعل العالم أكثر أمناً؟ نشأت هذه الأزمة بسبب الحرب والكوارث الاجتماعية لليبرالية الجديدة، ولكن أيضاً بسبب سياتل وجنوة والانتفاضات في أمريكا اللاتينية، والمنتديات الاجتماعية المتعددة والمظاهرات العالمية في 15 فبراير.

التجمعات العظيمة للحركة ترمز إلى القوة الجديدة والاحتمالات الجددية؛ لأنها أحدثت أثراً كبيراً على الساحتين المحلية والعالمية. لهذا نحن نقوم بتنظيم أكبر مظاهرة ممكنة ضد مجموعة الدول الثمان في غلينقلز. لكن في الوقت نفسه نحن

نحتاج إلى التفكير بطرق جديدة لزيادة اتساع وتعميق الحركة، وكيفية تسجيل انتصارات استراتيجية. الحرب على العراق تمثل الأثر الشرير للعولمة.

لهذا السبب، معارضة الحرب أدت إلى جذب الملايين إلى الشوارع. والحركة العالمية المرتبطة بالمقاومة في العراق في طريقها لإلحاق الهزيمة في الإمبراطورية الأمريكية، تلك الهزيمة التي ستكون آثارها وخيمة لأصحاب العولمة.

في قلب الإمبريالية وما خلفها، يجب أن يكون هذا النضال هو من أهم أولوياتنا، وأعتقد أيضاً أن محاولة إنقاذ العلاقة مع أحزاب الديموقراطية الاشتراكية التي باعت روحها للسوق سيردنا إلى الوراء. هذا يعني أننا لا نستطيع أن نعطي الأحرار الاشتراكيين فرصة الدخول بحرية إلى الانتخابات.

من المهم أن تقوم الحركة بإبراز خيارات انتخابية جذرية أفضل.

• أليساندرا ميلوزي:

- النقابة المعدنية للعمل والموظفين FIOM، إيطاليا:

أمامنا طريق طويل لكننا ما زلنا أقوياء. لدينا إيمان وأمل بأنفسنا، على المنتديات الاجتماعية العالمية والأوروبيه أن تستمر ويجب علينا أيضاً أن نبحث في كيفية تنسيق سياساتنا. يجب أن نأخذ القوة من المنتديات الاجتماعية، لكن يجب أيضاً أن ننفذ التنظيم لعدة قضايا مختلفة: الحرب، العنصرية، الخصخصة،

السياسات الليبرالية الجديدة، حقوق العمال. يجب أن نحاول في تنفيذ سياسات أفضل.

اليوم، القضية الأكثر أهمية هي الكفاح من أجل السلام والعدالة الاجتماعية، وأعتقد حقيقة أن هاتين القضيتين مستحيلتان لوحدهما. يجب أن نناضل من أجلهما معاً على جميع المستويات في كل دولة. يجب أن نتظاهر ضد الحرب على العراق وانسحاب الجنود، وضد احتلال فلسطين، ومن أجل تدمير الجدار الفظيع للحكومة الإسرائيلية، لكننا في الوقت نفسه نريد أوروبا اجتماعية أخرى. أوروبا من أجل العمال والمهاجرين.

● جون هالوي:

- أستاذ العلوم السياسية، المكسيك، ومؤلف كتاب "غيّر العالم دون أخذ السلطة"

الرأسمالية كارثة على العالم ونحن بحاجة عاجلة لتغير اجتماعي جذري. نحن لا نعرف كيف يمكن أن يحدث مثل هذا التغيير. نحن نملك الأفكار فقط وليس الحقائق المؤكدة. لهذا السبب نحن بحاجة إلى المناقشات واحترام الاختلافات، وبحاجة إلى إدراك أننا جزء من الحركة نفسها. كيف سنستمر في المسير؟

هل ينبغي علينا أن نركّز نضالنا على الدولة أو ندير لها ظهرنا بأكثر ما نستطيع؟ أرى أنه يجب أن ندير لها ظهرنا بقدر ما نستطيع. إذا ركزنا نضالنا على الدولة فسوف تجرّنا إلى اتجاه

معين: وهو أن تفصل نضالنا عن المجتمع إلى نضال نيابة عن المجتمع. سوف تجرنا الدولة إلى عملية الرضوخ إلى الأمر الواقع، وهو هنا الرأسمالية.

مفهوم الخيانة يظهر على السطح المرة تلو الأخرى. القادة يخونون ليس بسبب أنهم سيئون؛ بل لأن الدولة تفصل القادة عن الحركة. نريد أشكالاً من التنظيم تساعدنا على صياغة ما نريده، نريد منظمات اشتراكية وشورية. نحتاج إلى الاختراع والتجريب في اتجاهنا نحو حرية الإرادة وتقرير المصير.

الدولة تأخذ الاتجاه المعاكس. عندما أقول الدولة فإن الأحزاب ضمنها أيضاً؛ لأن الأحزاب تعيد إنتاج الدولة. لا يمثل الحزب الطريق الصحيح لتنظيم أنفسنا. أنا لا أقول إننا لن نتعاون مع بعضها، أو أن النضال الذي يأخذ طريقاً آخر فإن علينا أن نشجبه، لكن الأحزاب تفرض السلطة الهرمية وتضعف ثورة النضال من أجل حرية الإرادة في قلب الحركة، كما أنها تجعل الأمر بيروقراطياً بطيئاً.

كيف نتحرك ضد وخلف الدولة؟ إذا لم نقم بممارسة الرأسمالية غداً فإنها لن تكون موجودة. نحن نمارسها وعلينا ألا نقوم بذلك. علينا أن نرفض وأن نكسر حاجز الوقت والاستمرارية والتاريخ. الرفض هو الفكرة الرئيسة عندما نفكر في البدائل للدولة وخلق عالم جديد. لا يوجد هناك نموذج، بل العديد من التجارب والمحاولات النضالية. يجب أن نبني سلطتنا من أجل خلق عالم مختلف.

● أورونتو دوجلاس:

- حقوق البيئة، نيجيريا

الكلمة المهمة هنا هي التضامن. نحن بحاجة إلى أن نعرف ما يحدث في الأمكنة الأخرى من العالم، نحن بحاجة إلى رسم أسطر منقّطة لكي يوصل بينها مجتمع إلى مجتمع ونستطيع أن نرى الطريق أمامنا بحيث يؤدي النضال المحلي إلى حلول عالمية. ويجب أن ننظر بعين ناقدة حول من يسير بدفّة الاقتصاد العالمي وهل يملكون الحق الأخلاقي في ذلك.

أنا أتحدث هنا عن الشركات والحكومات الكبيرة والمؤسسات الضخمة. خذ البنك الدولي كمثال على ذلك والذي تم إنشاؤه للقضاء على الفقر. بعد مضي خمسين سنة، ما الذي قدمه لمكافحة الفقر؟ أصبح الفقر ديموقراطياً. زادت أعداد فقراء العالم بأكثر مما كانت عليه قبل 50 سنة مضت. إذا لم تنجح المؤسسة بتحقيق هدفها فإنه يجب إزالتها والبحث عن بديل آخر.

أصبحت الشركات إمبراطوريات. ماذا تفعل بالإمبراطوريات؟ ستفكك الإمبراطوريات بسبب أنها لا تعمل! يجب أن نفصل هذه الشركات ولا نسمح باندماجها وكسبها. لا تنفع ثقافة الشركات مع البيئة والناس العاديين والمجتمع. يقع النفط تحت قريتي ومجتمعي في نيجيريا. ما زالت القرية بائسة والماء ملوث والغابة منتهكة ومدمّرة. ومن الطبيعي أن تدور رحى الحرب حول مصادر الثروة، لماذا العالم يتجه نحو الحرب حالياً؟

ذلك كله بسبب النفط، المصدر الأساس للطاقة. نحن نقول إنه يجب إيقاف ذلك النوع من القوة العاتية الذي يعتمد على أخذ مصادر الثروة التي لا تخصك لأنك تمتلك القوة، وبسبب أن صوتك أقوى. يجب أن نرفض الاشتراك في مثل هذا. يجب أن نعمل سوياً وأن نبحث عن التضامن.

● ليس ليفيدو:

- المنتدى الاجتماعي، لندن

تستمر مجموعة الدول الثمان والمؤسسات المالية الدولية في الترويج للنموذج الرأسمالي في التنمية، وخاصة في مجال الزراعة. نحن بحاجة إلى تحليل هذه الاستراتيجيات الرأسمالية. هي فقط تعمل على مصادرة الممتلكات العامة من أي نوع وتحويل المزيد من الأراضي إلى رؤوس أموال من خلال التقسيم الدولي للعمل ومن خلال التجارة الحرة. هي لا تتعلق فقط بخصخصة البذور الزراعية واستبدال معرفة المزارعين بمعرفة المختبرات.

ينبغي أن نحلّل المقاومة والبدائل لمثل تلك المخططات لكي نتمكن من دعم البدائل غير الرأسمالية والمضادة لها. قد تكون الحركة المناهضة للرأسمالية محدودة بسبب أن الدولة والسوق هما الخياران اللذان سنواجههما. نحن بحاجة إلى تجاوز هذه القيود عن طريق التعرف على الأشكال غير الرسمية للممتلكات العامة والمصادر التي توفر الوسائل اللازمة لمقاومة أساليب العمل الرأسمالية والاتجاه نحو الأسواق.

نحن بحاجة إلى التعرف على المجتمعات غير الرسمية التي تحافظ على هذه الممتلكات ثم التفكير بشكل استراتيجي حول كيفية الاستفادة من هذه التجارب في مجالات أخرى في الحياة، كطريقة يمكن من خلالها خلق عالم آخر. بهذه الطريقة نستطيع أن نقوّض سياساتهم وأن نتعدى مرحلة انتقاد سياساتهم فقط.

• أليكس كالينيكوس:

- أستاذ السياسة في جامعة يورك ومؤلف كتاب الدستور المضاد للرأسمالية

استمرت الحركة الدولية لعولمة أخرى بالنمو والزيادة لتصبح أكثر تشدداً في 2004. كان المنتدى الاجتماعي العالمي في بومباي والمنتدى الاجتماعي في لندن، حدثان ناجحان، فقد انتشرت فيهما سياسات مضادة للإمبرايالية تتركّز في مقاومة احتلال العراق، وهو أمر لم يكن معهوداً في المنتديات السابقة. التحدي الحقيقي الذي يواجهنا هو كيفية الحفاظ على هذه الروح المرتفعة نفسها.

إحدى هذه العوامل التي تعقّد مهمة معالجة هذا الأمر بعد أن زاد التشدد كثيراً هو الانشقاقات الحادة التي نشأت بين اليمين واليسار داخل الحركة. علاوة على ذلك، أصبحت بعض السمات التي تطورت في المراحل الأولى لإنشاء الحركة عقبة في إحراز تقدم مستمر.

لا يمكن فهم الإبعاد الرسمي للأحزاب السياسية من المنتديات الاجتماعية، خاصة وأن الحركة تساعد على إنشاء بدائل سياسية

جديدة لليبرالية الاشتراكية مثل حزب الاحترام Respect[1] في إنجلترا.

عدا ذلك، أنا على ثقة بأننا نستطيع معالجة هذه المشكلات بنجاح.

تمثل قمة مجموعة الدول الثمان في جلينيقلز حدثاً مهماً لنشاطاتنا على نحو خاص؛ وذلك بسبب بأن الطرف الآخر يحاول استخدامها لإعادة تنظيم نفسه فكرياً. انظر - على سبيل المثال - إلى محاولة توني بلير وجولدن براون في تصوير نفسيهما على أنهما من أصدقاء إفريقيا على طاولة الأغنياء. في الحقيقة إن علاجاتهم هي عبارة عن سياسات أكثر للسوق الحرة التي سببت الكثير من الدمار لهذه القارة. ويجب أن نقدم لمجموعة الدول الثمان نقداً مقنعاً لهذه الحلول المزيفة وتوضيحاً أن حركتنا هي المساعد الحقيقي لشعوب العالم الجنوبي في الشمال.

• كيت هرسون:

- رئيس حملة نزع السلاح النووي

وحدة الحركات المناهضة لليبرالية الجديدة والحرب ضرورية من أجل تقدم هدفنا نحو السلام والعدالة الاجتماعية. الليبرالية

---

(1) الحروف الأولى لهذا الحزب مأخوذة من الحروف الأولى لكلمات الاحترام Respect، والمساواة Equaity، والاشتراكية Socialism، والسلام Peace، و البيئة Environment، والتجارة Trade، والنقابية Unionism - المترجم.

الجديدة والحرب وجهان لعملة واحدة وهي السيطرة الأمريكية على العالم التي تجرّ الفقر إلى أغلبية شعوب العالم والموت لآلاف المدنيين الأبرياء. توجه الولايات المتحدة أهدافها إلى الدول الأخرى التي لا تلتزم بأهدافها الاقتصادية والسياسية، وستكون هناك محاولات لحروب أخرى قد يتم فيها استخدام أسلحة نووية. إن فهم هذه العلاقة أساسي لأي محاولة للتقدم نحو الأمام، فوضوح التحليل مهم للتأكد من صحة استراتيجياتنا، ثم بعد ذلك كل ما نحتاجه هو الوحدة بين حركاتنا وترابطها والعمل بشكل تعاوني في أوسع طريقة ممكنة. لقد قمنا بذلك خلال السنوات الثلاث الماضية في الحركة المضادة للحرب محلياً وعالمياً. دعونا نستمر، ونتوسع في هذه الطريقة لمواجهة مجموعة الدول الثمان وغيرهم.

● مينا مينون:

- لجنة عمال مصانع النسيج، الهند

مجموعة الدول الثمان فرصة مهمة لإيجاد بريطانيا العظمى! في أي مكان سيكونون سنكون هناك. الأمر ليس مجموعة الدول الثمان G8 في مقابل مجموعة الدول العشرين G20 كما يقول بعضهم الآن. بالنسبة لي، الأمر هو وضع سياسة الشعب ضد سياسة مجموعة الدول الثمان. إنها أيضاً وضع برامج الشعوب ضد برامج النخبة لمجموعة الدول الثمان، أي البرامج الجشعة الموجهة للربح فقط لمجموعة الدول الثمان.

لم يعد الأمر هو الدول الفقيرة في مقابل الدول الغنية. تخلق سياسات العولمة الليبرالية الجديدة لمجموعة الدول الثمان الفقر في كلا الشمال والجنوب وتهمّشهما. يجب أن نوقفهم في كل خطوة. لن يكون هناك كلام ناعم أبداً. الأمر كبير. وقد سَهُل الأمر الآن بعد سياتل وكانكون اللتين مهدتا الطريق ووضعتا الإطار، ويجب أن يعانوا من النتيجة نفسها في سكوتلندا.

العديد من القضايا المهمة نتجت من هذه المقابلات التي تحدد "إلى أين نذهب من هنا":

- ضرورة التضامن الدولي وإقامة الروابط بين أشكال النضال المختلفة.
- أهمية استمرار المعارضة للحرب على العراق ودعم الفلسطينيين.
- أهمية معارضة السياسات الليبرالية الجديدة الاجتماعية والشركات بشكل عام.
- الاستمرار في عقد المنتديات الاجتماعية الأوروبية والعالمية من أجل المناقشة والتنسيق والتنظيم.

الاستمرار في حشد التأييد وخاصة ضد مجموعة الدول الثمان عندما تلتقي في اسكتلندا.



الخاتمة

تحديد المشكلة

ديفيد ميلر وجيل هوبارد

يدرك كل شخص - حتى أكبر المدافعين عن الوضع الراهن - أننا نواجه مشكلات بيئية واجتماعية عالمية خطيرة. ينشر الإعلام الأرقام الأخيرة للمشكلات الاجتماعية الحديثة: الدولة الأكثر تلوثاً، أعلى مستوى لعدد وفيات الرضع، متوسط العمر المنخفض، المستويات الوبائية لتعاطي المخدرات، الفقر، السلوك غير الاجتماعي.

لكن الاتجاه السائد للإعلام وحوارات المثقفين والنقاشات العامة تتعامل في أفضل حالاتها مع هذه القضايا كسلسلة من الأحداث والحقائق غير المترابطة والتي لا يمكن تفسيرها. وفي أسوأ الأحوال سيتم النظر إلى هذه المشكلات سواء كانت العنصرية، أو السمنة، البطالة، المجاعة، أو الحرب على أن الناس المتأثرين بها ملومون ومسؤولون. إذا كنت شاكاً في الأمر فألق اللوم على الضحية.

أياً كانت الطريقة التي يتم بها التعامل مع كل هذا، فإن السياق اللازم لفهم المشكلة ومسبباتها مفقود، ومعرفته تتطلب أن نتعرف على كيفية ربط الحقائق الاجتماعية المنفصلة مع الحقائق الاجتماعية الأخرى، لنعرف بعد ذلك أنها لم تكن منفصلة.

خذ مدينة جلاسجو على سبيل المثال، حيث يعيش كلانا. تعد جلاسجو أكبر مدينة في سكوتلاندا والعاصمة الإعلامية لها، إلاَّ أنها ليست العاصمة السياسية أو المالية.

عُرِفت جلاسجو في المملكة المتحدة وما وراءها بالعديد من المشكلات الاجتماعية، فالإعلام يزيد مشكلات أخرى إلى القائمة كل بضعة أيام: مستويات قياسية لأمراض القلب، نسب التدخين العالية، مستوى منخفض في الثقة وتقدير الذات، النسبة الأعلى في الفقر والحرمان، متوسط العمر المنخفض. يوجد في جلاسجو ثلاث دوائر انتخابية هي الأفقر في بريطانيا.

في شيتلستون، المنطقة الأكثر فقراً، كما تقول مجموعة الأطفال الفقراء، متوسط العمر للرجال الآن 63 سنة. هذا "14 سنة أقل من المعدل الوطني... تقريباً 18 شهراً أقصر مما كان عليه قبل عشر سنين - وهي النسبة الأقل في بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية "[1]، أي أن متوسط العمر في شيتلستون يساوي نظيره في العراق المحتلة.

ترد أخبار مشكلات جلاسجو بنوع من الاندهاش الدائم والمتجدد. إذا تجاوز المذيع اندهاشه فإن الملاذ التالي له هو أن يبحث عن أحد لإلقاء اللوم عليه. أول القائمة من المتهمين هم سكان جلاسجو أنفسهم، فهم يدخّنون بشراهة، ولا يأكلون طعاماً صحياً، وغير مبالين سياسياً، ويفتقدون القدرة في تغيير حياتهم والذهاب إلى مدن أخرى أفضل أحياناً. قد تتجه الأنظار إلى

الحكومة (المجلس التنفيذي الاسكتلندي). لكن ليس هناك أي ربط روتيني بين الإحصائيات الأخيرة ونظام السلطة الذي يحكم بريطانيا. لا أحد يقول، بما فيهم الخبراء المحللون: "هذا الصباح، تقرير آخر عن ظروف اجتماعية رهيبة في جلاسجو يوضح مجدداً مشكلات الرأسمالية الليبرالية الجديدة". وكما يلاحظ الروائي جي بالارد، الدرس الذي نستخلصه من أي تقرير خطير يبين كيف تسير الأمور في بريطانيا هو أن الناس أنفسهم، والبرلمان، والأسرة المالكة والخدمة المدنية، لا يستطيعون فعل شيء؛ لأن الأمر ليس بأيديهم. "المال هو الذي يحكم، وتسيطر المدينة على حياتنا مع مساعدة بسيطة من رئيس الوزراء والإعلام"[2].

المشكلة، بمعنى آخر، هي في الرأسمالية. إذا نظرنا إلى الأمور بمنظار أوسع من جلاسجو أو أي مدينة صناعية سابقة في بريطانيا إلى الصورة العالمية، لوجدنا ارتباطات مباشرة. من كيب تاون إلى تشيابس، ومن كوتشاباما إلى تيمور الشرقية، ستجد المشكلات نفسها. إنها الرأسمالية كنظام اجتماعي والتي توحّد بين قضايا الدين والشركات الكبيرة، والحرب والأمن الغذائي، والعنصرية والخصخصة، والفقر والصحة. تواجه البشرية القضايا نفسها في كل أنحاء العالم.

الحركات الاجتماعية للرأسمالية العالمية:

كيف وصلنا إلى هنا؟ كيف جاءت هذه الموجات المتلاحقة من إصلاحات السوق الحرة، والخصخصة وتحرير المال؟ لم تأت

العولمة هكذا، كمولود جديد من رحم السلطة البنيوية للرأسمالية، كما يفترض بعض من أحزاب اليسار. على العكس تماماً، أي طبقة حاكمة" مُجبرة على المضي قدماً في تحقيق أهدافها وتمثيل مصالحها على أنها مصلحة مشتركة لجميع أعضاء المجتمع، إنها تعطي أفكارها بعداً شمولياً عالمياً وتصوّرها على أنها الأفكار العالمية الصحيحة والواقعية "[3].

كما كانت في 1845، عندما كتبت تلك الكلمات بواسطة كارل ماركس، هي كذلك اليوم. جزء من الاستراتيجية التي تطبقها اليوم الطبقة الحاكمة هو تصوير العولمة على أنه لا يمكن إيقافها. "ليست العولمة أمراً محتماً - على الرغم من أنها كذلك - بل إنها شيء جيد"[4]. كما يقول بلير. إن وصف بلير للعولمة يتجاهل حقيقة أن "العولمة... يتم تنظيمها وإدارتها وتشجيعها والدفاع عنها ضد منافسيها بواسطة مجموعات معروفة لأناس يعملون في منظمات معروفة"[5]. أو كما تقول منظمة مراقبة الشركات: "لن تموت الأرض، بل سيتم اغتيالها بواسطة أناس يحملون أسماء وعناوين معروفة" (أوتاه فيليبس)[6].

اسم واحد واضح بين الجميع له علاقة بالقضاء على الأرض وسكانها. في كل أنحاء العالم، يحمل اسم جورج دبليو بوش عاراً وسوء سمعه كوكيل لتدمير البيئة والعراق. القصة التي تتحدث عن الطريقة التي تمت بها السيطرة على سياسة الحكومة الأمريكية من قبل المحافظين الجدد المرتبطين بمشروع القرن الأمريكي

الجديد (وشركات الاستشارة الأخرى وجماعات الضغط) معروفة جيداً. تؤكد هذه القصة على السلطة العظيمة ضرورة أن ينظم الجميع أنفسهم ويناضلون من أجل التغيير. كان نجاح المحافظين الجدد نتيجة لعملية طويلة من النشاط السياسي والتنظيم(7). وقد يكون المحافظون الجدد غير واعين بهدفهم وهو تغيير الأساس الكلي للشؤون العالمية، كما يقول أحد مستشاري بوش الكبار موضحاً للصحفي الأمريكي رون ساسكند:

> *قال المعاون إن الأشخاص مثلي كانوا " كما نسمّيهم المجتمع الحقيقي"، الذي عرّفه على أنهم الناس الذين "يصدّقون أن الحلول تظهر من دراستك الحكيمة للحقيقة الملموسة". "لم يعد العالم يتصرف بهذه الطريقة"، كما يقول، ثم أردف: "نحن إمبراطورية الآن، عندما نتصرف فإننا نكون بذلك نخلق حقيقتنا.. نحن صانعي التاريخ.. وأنتم كلكم، ستُتركون لدراسة ما نفعل فقط"(8).*

هذا يذكرنا بهلوسات حكامنا: فكرة أنهم يستطيعون العوم فوق العالم الواقعي، حتى وإن كانوا يعيدون صياغته إجبارياً، لكنه يوجهنا نحو الكذب، والخداع، والدعاية، والتي تشكّل مجتمعة الأدوات الضرورية اللازمة لـ "هندسة القبول". تلك العبارة التي صاغها إدوارد بيرنيز في عام 1922 تبيّن أن ولع حكامنا في إدارة الرأي العام ليس جديداً. لكن في فترة الليبرالية الجديدة، أصبح

الأسلوب أكثر تطوراً وتهوراً في الوقت الذي تزداد فيه الهوة اتساعاً بين خطابهم وبين التصورات الواقعية.

هذا يعني أن عليهم أن يستخدموا كل طاقاتهم في خلق الأكاذيب والدعاية، ونحن نستطيع أن نرى ذلك عملياً في السنوات العشرين الماضية. بين عامي 1979 و1998، زادت صناعة العلاقات العامة بمقدار سبعة أضعاف (بالمعنى الواقعي) في المملكة المتحدة(9). وفي الولايات المتحدة أصبحت صناعة العلاقات العامة أكثر أهمية. منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001م، ازداد حجم الدعاية الإعلامية لبوش وبلير(10). لم يكن المحافظون الجدد لوحدهم في نشاطهم السياسي. تصل شبكاتهم إلى قطاع عريض من المكاتب التي تقدم الاستشارة والمجموعات الأمامية التي تتلقى الدعم من الشركات الكبيرة. القاعدة الأكثر شهرة للمحافظين الجدد هي مشروع القرن الأمريكي الجديد الذي له علاقة قوية مع معهد المشروع الأمريكي الذي يتلقى الدعم من الشركات والمؤسسات اليمينية مثل: فيليب موريس وإكسون. لو تتبّعت المال في أي اتجاه فسيقودك إلى سلسلة كبيرة من المجموعات التي تتلقى الدعم من المؤسسات الكبيرة وشراكات نخبوية تجمع بين الدولة والشركات الكبيرة، والشبكات والنوادي الاجتماعية. أحياناً هذه المنظمات وهمية أو مبهمة بشكل متعمّد وتخلق جواً باطنياً سرياً، وبالتالي تجعل منتقديها عرضةً لوصفهم بأصحاب نظرية المؤامرة. لكن هذه المنظمات ليست لوحدها المؤامرة التي تسيطر على العالم. ليست هذه المجموعة أو

تلك هي من يتولى القيادة، بل هي تلك المنظمات مجتمعة والتي تعمل من أجل مصالح مشتركة تجعلها الطبقة الحاكمة العالمية؛ لذا فإننا عندما نضع القائمة التالية ونناقشها، نحن نفعل ذلك من وجهة النظر التي تقول إن هذه المجموعات - بالرغم من أنها تبدو مهمة - هي في الواقع ليست قوية منفردةً، لكنها قوية كتمثيل للمصالح الإمبريالية والتجارية العالمية. هي جزء من الحركة الاجتماعية من أجل الرأسمالية العالمية.

مجموعة الشبكات النخبوية مثل: المشروع البريطاني الأمريكي BAP للجيل اللاحق أُنشئت لأهداف معينة، ويبدو أنها تعمل بشكل جيد في ملاحقتها لأهدافها. أُنشئ المشروع البريطاني الأمريكي "لزيادة العلاقات القوية بين الولايات المتحدة وبريطانيا"، من خلال "صداقة ممتدة عبر الأطلسي واتصالات مهنية" للنخبة المتحررة. "قبل خمس سنوات من انضمامي إلى المشروع البريطاني الأمريكي BAP، كنت أعتقد أن بناء الثروة والسياسة التقدمية لا تتوافقان أبداً"، يقول تريفور فيليبس الذي يشغل الآن رئيس لجنة المساواة العرقية (بريطانيا) الذي يضيف قائلاً: "المشروع البريطاني الأمريكي أحد الأشياء التي جعلتني أعتقد أن هذا الأمر سخيف جداً"(11).

المجموعات والشركات الاستشارية التي تدعمها الشركات التجارية الكبيرة، سواء كانت من اليمين المحافظ أو اليسار، كلها مشغولة بالنوع نفسه من المشاريع والخطط. كل هذه المنظمات

(والمئات غيرها) مثل معهد المؤسسات التجارية التنافسية، وشبكة السياسة الدولية، ومركز ديموس للاستشارات Demos ومركز السياسة الخارجية، تلعب دوراً في المعركة الإيدولوجية، حول الليبرالية الجديدة [12]. في النهاية وهو المهم، الجمعيات التجارية في مقدمة من يمارس الضغوط لإنهاء اللوائح التنظيمية أو مواجهة الضغوط التي تدافع عنها. هذه الجمعيات التجارية ليست جديدة لكنها تبنّت دوراً جديداً في ظل نظام الليبرالية الجديدة. إن مشاركة رأس المال العابر للحدود في السياسة اتجاه قوي لا يمكن إنكاره في جميع أنحاء العالم. في أي مكان تنظر إليه، ستجد مصالح الشركات الجشعة تتآمر ضد الديموقراطية. في الاتحاد الأوروبي، الصناعيون من الطاولة المستديرة الأوروبية يقومون بعمل ما يريدون، بينما الأمم المتحدة تناقش مسؤوليات الشركات العابرة للحدود، والغرفة التجارية الدولية في عربدة صاخبة. إذا كانت القضية هي البيئة، فإن المجلس التجاري العالمي للحفاظ على البيئة يستعد لتصويب أسلحته. في أي مكان يظهر فيه شبح اللوائح التجارية، ستجد مجموعات الضغط التجارية في صراع مرير من أجل الدفاع من مصالحها التجارية.

نهاية الديموقراطية:

مجموعات الشركات الكبيرة الأمامية وشبكات النخبة التي تضع السياسة هي من الوسائل التي تحمي مصالح الشركات من خطر اتخاذ القرار الديموقراطي. يتردد صدى المشكلات التي

تحدثها الرأسمالية في كل مكان في العالم: الحرب، المجاعة، الفقر، الصحة المريضة، التلوث، والوصول إلى الماء النظيف. لكن المصالح الإمبريالية والتجارية تسود العالم المرة تلو المرة، مبينة بشكل تصويري التدمير المستمر للديمقراطية.

أسلوب "صناعة القبول"، كما يقول تشومسكي هو:

المجتمع في الولايات المتحدة مجتمع تقوده التجارة بشكل متقدم أكثر من حلفائه.. لكن الشيء نفسه أيضاً يحدث في أوروبا، وكما في الماضي، مدفوعاً بالحقيقة التي تقول إن التنوع الأوروبي لرأسمالية الدولة لم يتقدم بعد كما هو الحال في الولايات المتحدة وذلك من حيث إقصاء وتجاهل النقابات العمّالية والعقبات الأخرى التي تمنع الرجال المؤهلين من السلطة (وأحياناً النساء) وبالتالي حصر السياسة على زمرة الحزب التجاري[13].

منذ 1991م (عندما نشرت هذه التعليقات)، والاتحاد الاوربي وخاصة المملكة المتحدة يسابق الخطى حثيثاً نحو النموذج الأمريكي. في المملكة المتحدة، تقارَبَ الحزبان الرئيسان فيها وأصبحت المملكة المتحدة في طليعة من يعولم إصلاحات السوق الحرة. وتحت شعار "حزب العمل الجديد"، تقوم المملكة المتحدة (بالإضافة إلى اليمين الإسباني (تحت حكم أزنار) والحكومات الإيطالية بتشكيل مقدمة العولمة في أوروبا، بينما في ألمانيا وفرنسا، ما زال القطار يجري حسب الموعد المحدد.

ويعمل إفراغ الديموقراطية من محتواها بسبب الليبرالية الجديدة الشيء نفسه في جميع أنحاء العالم. النتيجة هي ما يعرف " باللامبالاة السياسية" التي أصبحت الكلمة السرية للنخبة. وقد أدت سيطرتهم على النظام إلى الانسحاب عن سياساتهم، يقول تشومسكي:

> *في السنوات المبكرة من التسعينيات، وبعد 12 سنة من النسخة المحلية لما يُعرف بالتكيف التنظيمي، أصبح أكثر من 80 بالمئة من السكان في أمريكا ينظرون إلى النظام الديمقراطي على أنه كذبة كبيرة حيث السيطرة الكبيرة للتجارة والاقتصاد الظالم*[14].

هذه هي العواقب الطبيعية لتصميم فكرة "ديموقراطية السوق" تحت حكم قانون التجارة. إن لتدمير الديموقراطية آثاراً مشابهة في المملكة المتحدة. ليس مفاجئاً أن نعرف أن الإقبال الانتخابي الأضعف في مناطق المملكة المتحدة يعكس بشكل دقيق المناطق الأكثر فقراً وحرماناً. الثلاثة مناطق المحرومة، كما قلنا سابقاً، هي في جلاسجو. مرة أخرى، الإحصاءات المنفصلة بشكل واضح أصبحت مرتبطة ببعضها إلى حد بعيد. أليس من المثير للتساؤل أن السكان البعيدين عن السياسة الرسمية هم أولئك الذين تم تجاهلهم بشكل كامل وتم تهميشهم من قبل النظام السياسي؟

ما الذي تفعله الرأسمالية بنا: الاستهلاكية

الحركة الاجتماعية من أجل الرأسمالية العالمية مدفوعة بضرورة غرس المفهوم الاستهلاكي. انتقلت حمى الاستهلاك من الدول المتقدمة في الغرب إلى الجنوب العالمي بسبب الشركات العابرة للحدود TNCS وبسبب فيروسات العلامات التجارية والتسويق والدعاية والعلاقات العامة، وقبل ذلك كله بسبب التلفزيون. وحالات الدول التي دخلت للتو العالم الجميل للرأسمالية الاستهلاكية توضح هذا الأمر بشكل أفضل. لم تكن مشكلات الأكل معروفة في فيجي حتى وصلت الاستهلاكية إليها عن طريق التلفزيون.

> *في عام 1995م، بلغ عدد الفتيات اللاتي يتقيأن بشكل متعمد من أجل أن يتحكمن بأوزانهن صفرًا. لكن بعد ثلاث سنوات من دخول التلفزيون وصل الرقم إلى 11 بالمئة. بينت الدراسة أن الفتيات اللاتي يعشن في منزل يحتوي على التلفزيون كن أكثر عرضة بثلاثة أضعاف لاضطرابات في الأكل*[15].

ووفقاً لآن بيكر، العالمة الغذائية في هارفارد التي قامت بهذه الدراسة:

> *الذي آمله هو أن هذا لن يكون شبيهاً بالقرن التاسع عشر عندما جاء البريطانيون إلى فيجي وأحضروا معهم مرض الحصبة. كان وباء قاتلاً... يستطيع*

الفرد أن يعتقد أن التلفزيون يمثل جرثومة في القرن العشرين تنقل الصور الغربية والقيم(16).

وفي بوتان التي أدخلت التلفزيون في عام 1999م، الأثر أكثر وضوحاً. سيطرت الاستهلاكية هناك خلال أربع سنوات:

إنه أمر يبعث على الكآبة أن يتخلى مجتمع ما عن صفاته المتفردة من أجل شاطئ كاليفورنيا. خلق التلفزيون الكيبلي بسرعة هائلة أمة من المستهلكين الجائعين في مملكة كانت تتصرف بشكل جماعي وروحي. انعزال بوتان يؤكد أثر التلفزيون بشكل واضح(17).

دون البكاء على أطلال بوتان، هذه العلاقات المتغيرة بين الاستهلاكية والثقافة تعيد القوة الهائلة للتسويق والماركات التجارية في الغرب والآثار التي تحدثها علينا جميعاً. يستمر التسويق والإعلان ليجعل الأطفال مسجونين في عالم الاستهلاك في أعمار مبكرة جداً. الولع بالماركات التجارية هو النتيجة المتعمدة لاستراتيجيات الشركات. المسوقون الذين يستهدفون فئة الشباب يعملون في كل مكان ويغزون العقول والأجساد. أوبلي فتاة في التاسعة. عندما تكبر تريد أن تصبح مشهورة. تصف أوبلي الناس الذين لا يلبسون ملابس تحمل ماركة تجارية بأنهم " نكرات ". سوف تكون حذرة عند اللعب معهم. " سوف أكون صديقتهم، لكني لن أمضي وقتي معهم طويلاً بسبب... أنك قد تبدو شاذاً عندما

تخرج مع أحدهم، إذن، يجب أن تكون حذراً جداً"[18]. تمثل أوبلي بالمصطلحات التسويقية "توين Tween أي أن أعمار هذه الفئة بين الثامنة والثانية عشرة". وهي فوق "عمر القبول التسويقي". أما المرحلة اللاحقة لهذه المرحلة فهي مرحلة المراهقين Teens الذين تتعرض رغباتهم وعاداتهم للدراسة والبحث والاستثمار عن طريق ما يُعرف في صناعة التسويق " بصائدي الموضة"، أي الجواسيس الذين يتم تأجيرهم من أجل معرفة ما يحبّه الشباب فهم يبحثون عن أماكن تجمعاتهم وعقد اجتماعات مع هذه الفئة من الشباب من أجل بيع منتجات لهم[19].

هل يجعلنا هذا الاختيار الاستهلاكي سعداء وفرحين؟ المجتمعات الاستهلاكية هي على جميع المستويات أكثر قلقاً وسخطاً مما كانت عليه في الماضي.

الدليل العلمي (على الانتحار، الاضطرابات في الأكل، السمنة، الاكتئاب) مروّع ومع ذلك يتم تجاهله[20]. عندما يكون بارزاً للعيان، يفشل الرأي العام في رؤية أن شبح الاستهلاك ليس نتيجة المسوّقين غير المسؤولين، لكنه في الواقع قوام الحياة للنظام الرأسمالي. إذا لم يستطيعوا صنع وبيع أشياء كثيرة لنا لا نحتاجها فإن النظام سينهار.

ليس هناك علاقة مطلقة بين الممارسة الاستهلاكية والقيم المؤيدة للشركات في الحقل السياسي، لكن أليس من العجيب أن إدمان الأشياء التي تباع بواسطة الصناعات الاستهلاكية يتجاوز المكان المخصص للسياسة التقدمية؟

من أجل اليوم والغد:

لا يجب أن ننتهي من هذا على أن الكفاح من أجل إنقاذ البشرية والكوكب لا فائدة منه. حكّام العالم أو "أسياد الكون" مسؤولون بالفعل عن كل هذا، وتبدو قوتهم للعديد منا أنه لا يمكن ردّها أو مواجهتها. لكن أيضاً من الواضح أنهم خائفون من التحديات التي تواجه سلطتهم. نحن نعرف ذلك بدقة لأنهم ينفقون الكثير من الوقت والجهد في نقاشات كثيرة ونشاطات تنظيمية ومؤسساتية في محاولة لمواجهة التحديات التي تهدد حكمهم. خدماتهم الاستخباراتية، والشرطة، والدعاية، والإعلان والتسويق، ومؤسساتهم الاستشارية، وجماعات الضغط، والإعلام، وكذلك أيضاً قواتهم العسكرية، كل ذلك مشغول في محاولة مواجهة التقدم، والسلام والديموقراطية. ما الذي هم خائفون منه؟ إنهم يخافون من القوة العظمى الوحيدة الأخرى في الكون: الرأي العام.

أو ربما لنكون أكثر دقة، هم خائفون من الرأي العام المحتشد ضدهم. في الواقع الحالي، يتم تجاهل الرأي العام وتهميشه وتعنيفه والتلاعب والاستخفاف به واستثنائه. لكن عندما يتم حشد الرأي العام وتعبئته، وعندما كما يقول شيلي: "ننهض كأسود بعد سبات في أعداد لا يمكن قهرها"، فإن القوة المركّزة ستحارب نفسها.

لكنهم الآن أيضاً لا يسيرون في طريقهم كما يريدون. من كوتشابامبا في بوليفيا حيث قلبت خصخصة المياه هناك، إلى المقاومة في العراق، حيث يواجه أقوى جيش في العالم هجمات لا

تعد يومياً، ومن عملية المقاومة المستمرة لفينزويلا تشافيز، إلى هزيمة منظمة التجارة العالمية WTO في كانكون. سيلقون المواجهة والمقاومة، الحركات العظيمة في عصرنا وحركات العدالة العالمية المضادة للحرب، كل ذلك يبشّر بأن التغيير ممكن. المقاومة لليبرالية الجديدة تنشر في جميع أنحاء العالم.

نحن لا نقف غالباً مدة طويلة لنتعجب من عبارة "في جميع أنحاء العالم"، لكن ينبغي أن نفعل ذلك. لأول مرة في تاريخ البشرية نحن مشتركون في كفاح عالمي حقيقي. إنه إنجاز ضخم. حركة الحركات تتضمن العديد من الآراء والمطالب والبرامج من أجل التغيير، لكن يجب أن نتذكر أنه فقط مع بعضنا نستطيع أن نجعل عالماً آخر يأتي إلى الوجود.

الاجتماع السنوي لمجموعة الدول الثمان، مثل اجتماعات منظمة التجارة العالمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي وغيرها، لا يمكنها أن تعقد دون وجود المتظاهرين. لقد أزحناهم بعيداً عن السياسة المفتوحة إلى "معتزلات الأغنياء" يستطيعون الهرب أو الاختفاء، لكنهم لن يستطيعوا الهرب من الكارثة التي ساقوا الإنسانية إليها.

في الوقت الذي تذوب فيه الطبقة الجليدية القطبية، ويحترق العراق ويعيش الملايين في الجوع والفقر فإن الوقت قد حان لكي نرفع أصواتنا بقوة. دعونا نقوم بذلك سوياً من أجل الإنسانية ومن أجل هذه الأرض، بل وفوق ذلك كله، من أجل العدل.

(1) McGarvie, Lindsay(2004)"Scandal of our dying nation: sick joke?"Sunday Mail, 7 March, www.sundaymail.co.uk/news/content_objectid=14023777_method=full_siteid=86024_headline=-SCANDAL-OF-OUR-DYING-NATION-SICK-JOKE-name_page.html

هذا معنى إضافي أيضاً حيث الجنود الأسكتلنديين من أفقر مناطق جلاسجو، الذين يحتلون العراق الآن، يشتركون بأشياء كثيرة مع الشعب العراقي أكثر من الحكومة التي أرسلتهم.

(2) Ballard,J G (2004) "Seasons readings?"Guardian, 5 December, discussing Anthony Barnett's "Who runs this place" The Anatomy of Britain in the 21st century?.

(3) Marx, Karl (1845/1968) The German Idealogy, Progress Publishers, <www.marxists.org/archive/marx/works/1845/german-idealogy/ch01b.htm#b3

(4) Blair on Sustainability Summit: "We can only face the challenges together" Prime Minister's speech on World Summit on Sustainable Development, Mozambique,2 September 2002, British Embassy, Berlin,<www.britischebotschaft.de/en/news/items/020902.htm

(5) Sklair, Leslie(2001) Globalization: Capitalism and its alternatives, Oxford University Press, Oxford, p x.

(6) www.corporatewatch.org.uk

(7) Media Education Foundation(2004) Hijacking Catastrophe :9/11, fear and the selling of American empire,<www.mediaed.org

(8) Suskind, Ron(2004) "Without a doubt", New York Times, 17 October, www.nytimes.com/2004/10/17/magazine/17BUSH.html"ex=1102222800&en=59b517c776fa3517d&ei=5070&oref=login&position=&oref=login&pagewanted=print&position=

(9) Miller, David and Dinan, William(2000) "The Rise of the PR industry in Britain 1979-1998", European Journal of Communication, 15:1, March, pp 5-35

(10) Miler, David (2004) "The propaganda machine ?" in D Mier(ed), Tel me Lies, Propaganda and media distortion in the attack on Iraq, Pluto, London.

(11) Beckett, Andy(2004)"Friends in high places?" Guardian, Saturday 6 November,
www.politics.guardian.co.uk/foreignaffairs/story/
0,11538,1343704,00.html

(12) للمزيد من المعلومات الجيدة حول الجماعات الطليعية للشركات والدور الاستشارية، انظر:
www.disinfopedia.org

(13) Chomsky, Noam (1991) Deterring Democracy, Verso, London,p369
www.zmag.org/zmag/articles/chomsky/dd/dd-c12-s07.html

(14) Chomsky, Noam (1997) "Market Democracy in a Neoliberal Order: Doctrines and reality, Davie Lecture, University of Cape Town, May,<www.zmag.org/zmag/articles/chomskydavie.html

(15) BBC(2002) "television link to eating disorders", Friday 31 May, www.news.bbc.co.uk/1/hi/health/2018900.stm
Becker, A(2002)"Eating behaviours and attitudes following prolonged exposure to television among ethnic Fijian adolescenct girls", British Journal of Pschiatry, 180, June, pp 509-14

(16) BBC(1999) "TV brings eating disorders to Fiji", Thursday 20 May
www.news.bbc.uk/1/hi/health/347637stm

(17) Scott-Clark, Cathy and Levy, Adrian(2003)"Fast forward into trouble",Guardian Weekend,14 June,pp14-20
www.guardian.co.uk/weekend/story/0,3605,975769,00html

(18) BBC(2004) "Meet the tweens"Panorama, Sunday 21 November, www.news.bbc.co.uk/1/hi/programmes/panorama/4011997.stm

(19) Rushkoff, Douglas(2001) "The merchants of cool", Frontline, PBS,27 February, www.pbs.org/wgbh/pages/fronline/shows/cool/etc/script.html

(20) James, Oliver(1999) Britain on the Couch, Arrow, London.



المشاركون

- **سام أشمان:** عضو المجلس التحريري للمادية التاريخية.

  www.bril.nl/m_catalogue_sub6_idl7936.htm

  وعضو الاشتراكية الدولية

  www.swp.org.uk/ISJ/Isj.HTM

- **توم بيهان:** مؤلف كتاب "داريو فو: المسرح الثوري" عن دار نشر بلوتو 1999.

- **نعوم تشومسكي:** هو أحد أفضل الكتّاب في الإمبريالية الأمريكية. أحدث كتبه هو "السيطرة أو البقاء" في 2004 عن دار نشر بينجوين.

  www.chomsky.info

- **فيكي كليتون:** المنسق الوطني لحملة اليوبيل الأسكتلندية.

  www.jubileescotland.org.uk

- **بوب كرو:** هو عامل سابق في قطارات الأنفاق في لندن والسكرتير العام لنقابة العمّال للسكك الحديدية والبحرية والنقل RMT منذ فبراير 2002

  www.rmt.org.uk

- **مارك كيرتيس:** رئيس حركة التنمية العالمية www.wdm.org.uk

آخر كتبه هو "الحرمان: الانتهاكات البريطانية السرية لحقوق الإنسان" عن دار نشر فينتاج 2003، وكتاب "شبكة الخداع: الدور الحقيقي لبريطانيا في العالم" عن دار نشر فينتاج، 2003.

www.markcurtis.info

• **سوزان جورج**: نائبة الرئيس للرابطة الفرنسية لفرض الضرائب على التعاملات المالية من أجل مساعدة المواطنين ATTAC

www.france.attac.org

والمديرة المساعدة للمعهد الدولي في أمستردام www.tni.org

ومؤلفة كتاب "عالم آخر ممكن".

• **ليندسي جيرمان**: هي محافظة اتحاد إيقاف الحرب في المملكة المتحدة.

www.stopwar.org.uk

• **هايدي جيولياني**: هي أم كارلو جيولياني الذي قُتل بواسطة الشرطة في 20 يوليو 2001 خلال قمة مجموعة الدول الثمان في جنوه.

• **أوليفر هودمان**: يعمل مع منظمة مراقبة الشركات الأوروبية وهي مركز بحث في أمستردام يراقب التهديدات على الديموقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والبيئة التي تُحدثها القوى السياسية والاقتصادية للشركات وجماعات الضغط.

www.corporateeurope.org

• **جيل هوبارد**: في الجمعية الرائدة، المقاومة العالمية، سكتلندا،

www.grscotland.net

وساعد في إنشاء بدائل لمجموعة الدول الثمان

www. G8alternatives.org.uk

- **رونالد لابونتي:** في مركز أبحاث كندا في العولمة المعاصرة والعدالة الصحية. شارك في تأليف كتاب "عدم المبالاة القاتلة: مجموعة الدول الثمان، إفريقيا، والصحة العالمية" عن جامعة كيب تاون 2004. وكتب "ماعلاقة السياسة بهذا؟" في كتاب "العولمة والصحة" الذي حرره آي كاواتشي و إس وامالا عن جامعة أكسفورد سيصدر حديثاً.

- **كولين ليز:** أستاذ فخري في السياسة بجامعة كوين بكندا. أحدث كتبه هي "السياسة التي تحركها السوق" عن دار نشر فيرسو 2001، وبالاشتراك مع سوزان براون في كتاب "تاريخ ناميبيا: العيش من خلال كفاح التحرر" عن دار نشر ميرلين 2005، والمحرر المساعد للمسجل الاشتراكي

www.yorku.ca/socreg/

- **كارولين لوكاس:** انتخبت كأول عضو في البرلمان من الحزب الأخضر البريطاني في 1999 وأعيد اختيارها في 2004. وهي منضمة إلى المنتدى الدولي للعولمة، ولديها سجل من المشاركات في حملات سلمية مباشرة بعيدة عن العنف.

www.carolinelucasmep.org.uk

- **ديفيد ماكوي:** طبيب في الصحة العامة في المملكة المتحدة. عمل مدة عشر سنوات كطبيب في جنوب إفريقيا، وكباحث، ومدير مشاريع صحية، ومنسق لموضوع الإيدز في الشبكة الإفريقية الجنوبية للعدالة والصحة.
www.equinetafrica.org

- **ديفيد ميلر:** أستاذ علم الاجتماع في جامعة ستراثي كلايد في جلاسجو والمؤسس المساعد لمنظمة Spin Watch
www.spinwatch.org

- **إمّا ميلر:** مؤلفة كتاب "مشاهدة الجنوب: كيف أفسدت العولمة و التلفزيون الغربي مقدرات العالم الثالث" سيصدر قريباً عن دار نشر هامبتون. وتعمل حالياً في اللجنة القيادية لحركة التنمية العالمية.

- **جورج مونبيوت:** صحفي بريطاني ومدافع عن البيئة. أحدث كتبه "عصر الموافقة" عام 2003. www.monbiot.com

- **تيد شريكر:** باحث سياسي في معهد صحة السكان في جامعة أوتاوا، كندا. شارك في تأليف كتاب "عدم المبالاة القاتلة: مجموعة الدول الثمان، إفريقيا، و الصحة العالمية" وكتب "ما علاقة السياسة بهذا؟" في كتاب "العولمة والصحة" الذي حرره آي كاواتشي و إس واما لا عن جامعة أكسفورد سيصدر حديثاً.
تومي شريدن أحد أشهر أعضاء البرلمان الأسكتلندي، عضو الحزب الاشتراكي الأسكتلندي.
www.scottishsocialistparty.org

- **مايكل وودن كان**، قبل موته المأساوي المبكر في عام 2004 في سن الثامنة والثلاثين، المتحدث الرئيس في الحزب الأخضر لبريطانيا وويلز. وتم انتخابه كأول عضو في مجلس المدينة الخضراء لأكسفورد في 1994، وكان يتمتع بسمعة جيدة في الوسط السياسي. وهو أيضا محاضر في علم النفس بكلية باليول، أكسفورد، ويكتب وينشر كثيراً.

- **سلمى يعقوب**: رئيسة تحالف إيقاف الحرب في بيرمنجهام، وعضوة تنفيذية في منظمة الاحترام أو Respect البريطانية.
www.respectcoalition.org



"أحد أكثر الكتب أهمية في السنوات الأخيرة.. هذا الكتاب يجمع أكثر المحللين ذكاءً في العالم. لا أستطيع أن أزكيه بما يستحقه".

روبرت و. ماك تشيسني، مؤلف، "مشكلة الإعلام"

"تدير مجوعة الدول الثمان ما يسميه رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي وآخرون "سياسة التمييز العنصري العالمية". يجب عليه -وعلى كل واحد- أن يقرأ هذا الكتاب الرائع، ومن ثم المساعدة في القضاء على، وليس تلميع، سلسلة التمييز العنصري العالمية".

تريفور نقواني، السكرتير التنظيمي لمنتدى معارضة الخصخصة، جوهانسبيرغ

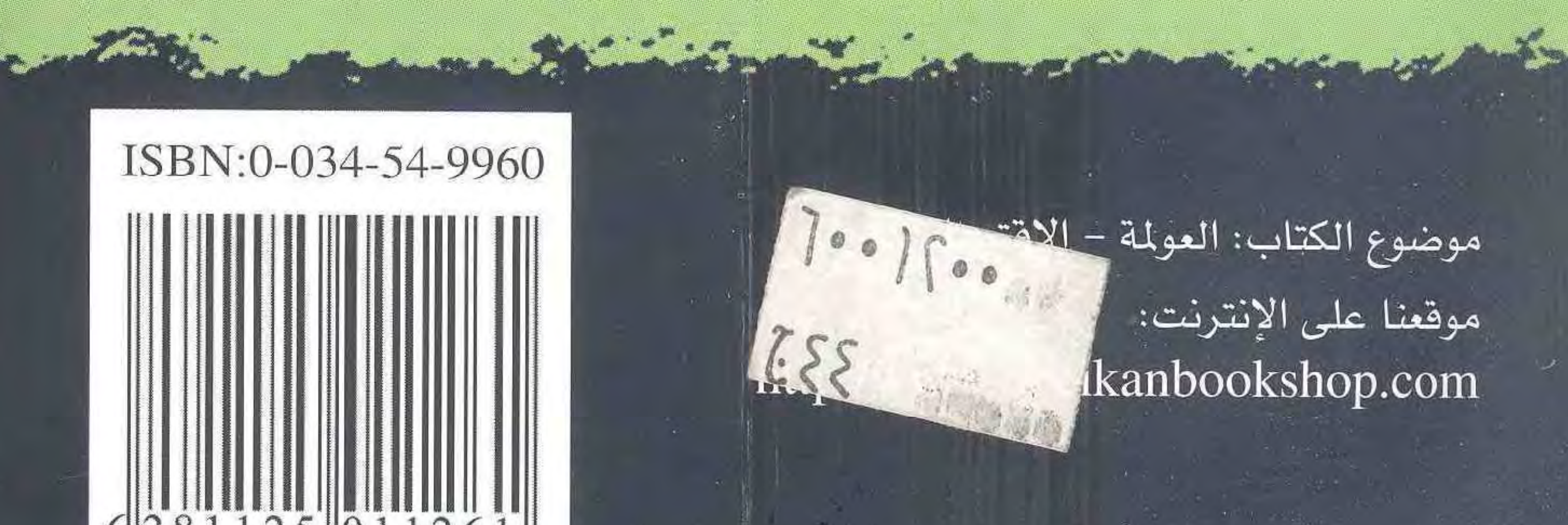
"يذكّرنا هذا الكتاب بشكل متألق أن النخبة السياسية المعاصرة هم أبعد ما يكونون عن إنهاء الفقر، بل هم المتسببون الرئيسيون في فقر البشرية والحروب والكوارث البيئية. قطع المشاركون في هذا الكتاب الطريق على الدعاية التي تدعم هذه النخبة. إذا أنت تهتم بمستقبلنا، فاقرأ هذا الكتاب".

جون ماكاليون، منظمة أوكسفام، سكوتلندا.

"تحليل دقيق وواضح لكيفية عمل مجموعة الدول الثمان والمنطق المنحرف الذي عن طريقه تصنع الثروة للقلة القليلة على حساب السواد الأعظم من الناس".

فرانسيسكو راميريز كويلار، رئيس نقابة عمال المناجم، كولومبيا

هذا الكتاب دليل سريع لكل إنسان يريد أن يتعرف أكثر على مجموعة الدول الثمان، وعن طبيعتها، ولماذا هي تمثل مشكلةً في هذا العالم. يشرح لنا كتّاب قياديون وناشطون من أمثال نعوم تشومسكي، جورج مونبيوت، كارولين لوكاس، مارك كيرتيس، وسوزان جورج بشكل محكم وفصول بليغة عن الأخطاء في مخططات الليبرالية الجديدة لمجموعة الدول الثمان، كما يقدمون البدائل الممكنة لها. تغطي فصول الكتاب اتجاهات مجموعة الدول الثمان نحو القضايا المهمة التالية: الحرب، سلطة الشركات الكبيرة، تغير المناخ، الهجرة، التجارة، الدين، والغذاء. هذا الكتاب مثالي لكل إنسان يزعجه الاتجاه الحالي الذي اختاره قادة العالم. أيضاً هذا الكتاب مهم وأداة رئيسية لكل ناشط.



ISBN:0-034-54-9960

موضوع الكتاب: العولمة - الاق...

موقعنا على الإنترنت:

http...kanbookshop.com